

شرح رسالة السمرقندي . بخط اسماعيل بن نجم الدين الأسترايادي سنة ٨٧٩هـ .

٠٨٢

م

١٨ ق ٢٢ س ١٣×٢٢ اسم

نسخة حسنة ، ضمن مجموع (ق ١٨٨ب) ، خطها

٦٥١٦
م ١

فارسي مقروء .

١- المنطق أ- الناسخ بد تاريخ النسخ .

٤١ ١٤١٧

١٤٠٧/٢/٢٤

(شرح آداب المولى أبي الخير) ، كلاهما لط- اشكيري زاده ، أحمد بن مصطفى - ٩٦٨هـ .
بخط محمد بن سليمان سنة ١٢٥١هـ .

٠٨٢
م

٦ ق ٢٠ س ١٣×٢٢ اسم

نسخة حسنة ، ضمن مجموع (ق ٦٤-١٦٩) ، خطها

٦٥١٦
م ٣

نسخ معتاد .

الأعلام ١ : ٢٤١ مخطوطات الجامعة ٣ : ٥٢

١- المنطق أ- المؤلف بد الناسخ

ج - تاريخ - نسخ النسخ .

٤١ ١٤١٧

١٤٠٧/٢/٢٤

حاشية على شرح المختصر للقزويني ، تأليف الخطائي عثمان بن عبد الله - ٩٠١هـ . بخط اسماعيل ابن نجم الدين الأسترايادي سنة ٨٧٩هـ .

٠٨٢
م

٢٢ ق ٢٢ س ١٣×٢٢ اسم

نسخة حسنة ، ضمن مجموع (ق ١٩٨ب-١٦١) ، خطها

فارسي مقروء ، بآخرها فوائد في خمس صفحات

معجم المؤلفين ٦ : ٢٥٨ الظاهرية (علوم اللغة

٦٥١٦
م ٢

العربية) : ٢٤٩

١- البلاغة العربية أ- المؤلف ب- الناسخ

ج - تاريخ النسخ د- حاشية الخطائي على شرح

المختصر للقزويني .

٤١ ١٤١٧

١٤٠٧/٢/٢٤



Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

الرقم : NO.

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات
 الرقم : ٦٥١٦
 الف ١٣١٧
 العناوين : مجموع أوله : رسالة السمرقندي
 المؤلف :
 تاريخ النسخ : ٨٧٩ هـ
 اسم الناسخ : كما عجل به نخم الدليم الاستاذ بادي
 عدد الأوراق : ٦٩ هـ
 ملاحظات : الرسالة الثالثة بخط محمد بهرمان ١٢٥١ هـ

١٢٥
١٢٤
١٢٣
١٢٢
١٢١

سید
آداب



حافظ
سید
برخطه

بسم الله الرحمن الرحيم بسم الله
 ونسب من فضل العظم ومنه العزيم ب وفعني وشرها امرى بحمد الله العظم حمد المثل بانه وخصه
 باجدا سانه وصحانه ونوسلى الى جبابه بوسيله كل موجود انه ونصلى عليهم بكونا وخصه
 على رسوله محمد آسرف النام وعتره الطاهرين وصحبه الكرام **قال بعد** فان العلوم وان شئت
 افنانها وهدات مالها ثار غدا ينفقا وبها اخرى سوجه كتاب الاستقام ووادى مد ما تها
 الشر وعجايد مالها نام اذنى يخلو لادمان ففقد ما ليدل الكفاية فكشف عن بعضها صور
 الدقائق وعرف خاف على ذوى النظار ان رساله اواب الحث للسه الامام الهام فريد
 حج الاسلام صاحب المصانف العاتقة باحث اعلام الدلائل الواثقة شمس الملة الله
 الحكيم السمرقندى قدس الله نفسه ونور مرقدته كتاب موجز ابن قدامه من السراى موجز
 وصنف فى فن النظر بكونها وى للعلوم العقلية والمقدّمات كذا حث السرمه السعته اذ به
 تيسر للعلم طر من الحث الى يحصل به الفهم والتميز ولا منه وحقه لذهنه فى العلم والعلوم فصره
 كاشفا على من الاستاد منظر ماض من عوامض الاسرار مسهل ما نفسه من صكاته منجلى ما
 صنف من شجابه مستظهر ما حكم الوباب انه محقق كفى وعلوم الصواب **قال** المنة
 مصد رمن علمه والعقل فحق يحصل بها العلم بالاشياء الى سبب اللوب بحصول العلم
 وارب العقل هو الله نعم يعنى المنه على الله الذى وحب لنا العقل الذى هو افضل
 النعم لانه الموصل لما افضل لاسيا وهو جبابه العالى سبحانه والآداب جمع الادب
 والمراد به من ماضيه ما يحرم عن الخطا فى المداظره والحث اثبات النسبة بين الشين
 ما لا سده لال والمراد به من المداظره والفضل لاصلها فان ما وصل الى المظ
 وقيل سلك طريق لا يوصل الى المظ والاول عم لانه بعد عن ما اذالم سلك
 شخص طر قان لطرر اصلا والى اولى واما جعل نفس لاداب حاظه وان كان
 رعاها حاظه لانفسها ماله ووكيد ابطن اطلالى اسم المتعلق على المتعلق
 لزواله الى ابدى الى احدثه كل واحد واحد والمحقق للشي الذى اتقته وصار منه على

والمقصود المحجوز والسلك بخط والعقد العلاء والمشود المسروق والمأثور المروى من
 الحديث اذ اروت عن غير كذا والخفة الهدية والالهام لافاع السى فى العلق الصواب
 المطابق للواقع **قال** ومضى مره على مله حصول **قوله** رتب لرساله مله حصول
 الاول فى معرفه لافا والمصطلح المسجله فى المناظره لاسيا فى رتب الحث فى المسال
 الى اخرها الى ابد عنها واثارتها عليها لان ما يح ان علم فيها اما ان يكون معصودا بالاداب
 والاول هو الفصل الثاني اما ان سوجه على المعصود والاول فالاول هو الفصل الاول والثاني الفصل
 الثالث وذلك لان طلب كل علم لابد ان يصور مله امور الاول ان يصور الامور التى
 علمه المعصود بالاداب والاول يحصل مطلوبه على الوجه لال كل لاصطلاحا بى اهل المصانف
 وما ركب دلائل لك العلم منها وسمى ماضى لاسيا ان ماضى الامور المطلوبه بالاداب وسبب
 ما يبرهن علمه فى ذلك العلم وسمى ماضى الثالث ان يحصل لى باسحقار ملك الامور فقدر بها على
 يحصل ماضى المظ لى يكون سعيه غشا عن ماضى العلم ان موضوع علم النظر بالمباحث من
 الثالث والوجه ومباديه المعاديات السليمه والمواعظ وما لا ذكره من الاسماء
 بعلمه **قال** المناظره هى النظر بالبصره من جانب النسبة الشين اطوار النفس
قوله المناظره اما من النظر وهو المثل لان كلام كل ماضى كلام الاخر ومن النظر بالبصر
 او من النظر معنى لا شرط لان كلامه ماضى كلام الاخر ومضى فى الاصطلاح النظر بالبصره الى
 قوله النظر سائل النظر بالبصره والبصره وقوله بالبصره بخرج النظر بالبصره والبصره العلم
 والاعلم على المناظره هى الفكر وان كان اخبر نفسه ما على الماسه من الماسه المسمى والفكر قتل به حركه
 النفس المعاني بها وقيل رتب امور معلومه لاسيا الى المحمول وقوله من جانبى لى جاب
 الممثل والسائل والممثل هو الثبوت للحكم والسائل هو السائل فى خرج النظر بالبصره من ماضى احد فانه
 لاسى ماضى والممثل والسائل قد يكونان معنيين بالسؤال قد يكونان معنيين بالسؤال كما يحكم
 والعاسف والمعسر له وعسرهم ونظره ما قد يكون معاونه لا يكون كما سوله المورد لى حركه
 على كلام المعتمد من قوله فى النسبة خرج الفكر من احاسن فى المحكوم علمه فوفى المحكوم به النسبة

والشانه

لا يمتنع في نفسه وهو موقوف على معرفة الدوم والعلم لانها ما خودان في بوليه وحي
 لولف المطاربه التي من الدوم فاما العلم فهو منها اما الاعتقاد بخارج الباب لمطابق
 للواقع فيكون هذا هو نفع الدليل القطعي ويحقق هذا المعنى بغير خلاف ما رآه النبي في دليل ظني
 واما حصول صورته التي في العقل فيكون بغير المطابق للدليل الصافي على القطعي وعلى المارة
 والاولى ان العلم لا يمتنع في العقل القطعي في التوقف فترتبه قوله هو الذي يلزم العلم
 به غير له كالحس على غير الدليل لان ما رآه مثلا وقوله العلم شيء آخر غير له الفصل كبحر الامانة
 المحدث من الحسن استنادا على نفسه صريح في قوله يلزم من العلم به العلم بكل واحد منهما لكل لا يسي
 آخر لان المراد بـ شيء آخر شيء غير الشيء الاول جزء الشيء لا يطلع عليه غيره على يد
 دخل الاستدلال الذي استثنى عن المعلوم نحو ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان
 يلزم ان حيوان لان اللازم فضة وما ذكر في الدليل من فضة وان كانا موقوفين في
 الدليل فيكون غيره والمراد باللازم ما سوا علم من البس وغيره من اذا سطر احد ما خرج الى
 لان قال ان الدوم ليس سر كما ينبغي معنى بل لفظا والمسر كالمعنى في الجاهل بالحرارة في
 العوفاق لا تاويل لائم ان سر كما ينبغي لانا لو قطعنا النظر عن الالفاظ نجد الدوم فيها
 وهذا التوقف سائل في تمام الدليل واسماء اربعة الاول استدلال بوجوده على وجود شيء آخر
 كوجود طلوع الشمس على عدم وجود الزلزال كما استدلال بعدمه على عدم شيء آخر كعدم طلوع
 الشمس على عدم وجود الزلزال الثاني استدلال بوجوده على عدم شيء آخر كوجود طلوع
 الشمس على عدم الدليل الرابع استدلال بعدمه على وجود شيء آخر كعدم طلوع الشمس على
 وجود الدليل فيلزم ان العلم ليس شيء عند المصنف ويلم من ان اطلاق الشيء عليه
 قلت انظر مطورا لانه لا يطلع عليه على المعلوم الذي لا يكون في الدوم والى الخارج
 بل على ما بعده عبارة شرح الصافي في مذهبنا ان دوم من العلم بالدليل العلم به فيكون في الذي
 فلا يكون من المعلوم الذي لا يكون في الدوم لا يطلع الشيء عليه وعلى العوفاق ما رآه
 الاول ان غير ما يصدره على المعلوم واحد والرسم مع عدم اطلاق الدليل عليها قبل لا يتم

جميعه

عدم اطلاق الدليل عليها احب بان العوم هو جواني كبتهم بان الدليل لا بد وان يكون
 حركا من معدن لان ما رآه ولا انقض حبل على غمل اطلاق اسم الدليل عليها وجوابه ان العلم
 به الاصل طراح راد به الصدق وما ذكره في جوابه ان العلم شر كواسم اللفظ
 المشرك في العوفاق غير حار وجوابه ان استعمال اللفظ المسرك عند عدم العوفاق غير حار
 وصحبا يدل قرينه على ارادة الصدق بخارج كما في الدليل ان المراد به دوم العلم شيء آخر اما
 اللزوم بالفضل في كبحر الدليل الى لم سطر لها واما امكان الدوم فلهذا ما رآه بالعلم
 من اللفظ وجوابه ان المراد هو الاول لا يلزم خروج الدليل الى لم سطر لها او صدق عليها
 انه يلزم من العلم بها العلم بغيرها بخلاف الفصل وقوله هو المدلول قد لا يوجد في الشيء
 وفي بعض ما ذكره وكفى ان لا يكون من العوفاق لانه قد يمتنع مع لزوم الدور الطو
 ان كان عنه ويوان المراد منه المدلول اللغوي محققا في قوله **فان** الامانة هي التي
 يلزم من العلم بها الظن بوجود المدلول وما شئت عليه وجود الشيء ان كان اطلاقا يسمى دكنا
 وان كان حار خافا فان كان ثورا في وجوده يسمى عليه واللفظ **اقول** الامانة هي العلة
 لغيره في الاصل طراح ما يلزم من العلم بها الظن بوجود المدلول وسهنا لا بد من معرفة الظن فاعلم ان
 الصدق في العوفاق على ان يحرم لا ح اما ان يكون احد الطرفين ايجابا على الطرف الاخر او لم يكن
 فان لم يكن احد ما رآه في الشك وان كان فالشيخ هو الظن والمرجح هو التوهم
 فالحس هو الصدق انما رآه عن ان يحرم المساوي للطرفين والظن هو الصدق في العوفاق
 على ان يحرم المحل للصدق احما لا مخرجا قوله الذي يلزم من العلم بما بعده الجس على الدليل
 والامانة **اقول** في الظن بوجود المدلول غير له الفصل كبحر الدليل في التوقف غير حار
 كبحر الامانة التي يلزم من العلم بها الظن بغير شيء آخر وجوابه ان المراد بالوجود علم
 من الدوم في الخارج ووجهه في نفسه في الامانة في التحقيق وجود الدوم في آخره على ان
 وجوده في الدوم سعاد من الظن لان الاعتقاد الدراج بالشيء بعض وجوده في الدوم
 فلا يحل ان يفتقر لوجود المدلول بل **قوله** الدلائل الدالة المطابقة الواجبة



الموقوف واورد على الموقوف بوجوده الاول لا مانع لان امان يكون دلالة او لم يكن
 لا يصح ذكر المدلول بانواعه بالمدلول وانما لو كان العلم بها مسلما للعلم بالمدلول
 لا الطن وكذا وان لم يكن لان المدلول لا يكون الا ما زاد العلم وجوبه عليه وليس والمدلول هو المدلول
 ولا يتم ان العلم بها مسلما للعلم وكذا العلم به في كل طرف من الطرفين لان العلم به في كل
 الموقوف ما لا يقتضي العلم به في كل طرف من الطرفين لان العلم به في كل طرف من الطرفين
 يصح قوله الطن بوجود المدلول وكذا ان العلم ان كان العلم به في كل طرف من الطرفين
 كان الادراك المطلق كان العلم به في كل طرف من الطرفين لان العلم به في كل طرف من الطرفين
 في العلم به في كل طرف من الطرفين لان العلم به في كل طرف من الطرفين لان العلم به في كل طرف من الطرفين
 علم بقسمه علم به لوله كذا كذا لان العلم به في كل طرف من الطرفين لان العلم به في كل طرف من الطرفين
 اما اذا كان علمه علمه كذا كذا لان العلم به في كل طرف من الطرفين لان العلم به في كل طرف من الطرفين
 على الخاص عند القوم كثره وانما العلم به في كل طرف من الطرفين لان العلم به في كل طرف من الطرفين
 الاخر هو الصواب لانه على الوجه الاول يخرج الامارة التي من مظهره وعلى الثاني يخرج الامارة
 التي من مظهره على وجهه على وجهه لان العلم به في كل طرف من الطرفين لان العلم به في كل طرف من الطرفين
قال وما موقوف عليه وجود الشيء ان كان واحدا في جميع اقسامه وان كان خارجا
 فان كان موقفا في وجوده بسمي عليه والادراك **قول** الشيء ان كان واحدا في جميع اقسامه وان كان خارجا
 الشيء في الخارج لا محالة اما ان يكون واحدا او خارجا فان كان واحدا في جميع اقسامه وان كان خارجا
 خارجا فلا مانع اما ان يكون موقفا في وجوده او لا فالاول هو العلم بالعلم والآخر هو العلم بالعلم
 حصل رد عليه انه يعلم ان يكون العلم الغائي به طائفا بها خارجا عن مظهره جوهه ما موقوف
 الغائية في صدره في العلم الغائي في الخارج موقوفه عن وجود المدلول بعد موقوف
 طائفا على المتروكا قال ما موقوف عليه وجود الشيء ولم يعل ما موقوف عليه الشيء لان
 والسر لا يطلع ان العلم ما موقوف عليه وجود الشيء **قال** والعلة النامية عبارة
 عن جملة ما موقوف عليه وجود الشيء **قول** نية المقدم على العلة النامية ببيان

كان

شرطا لانها

العلة

العلة النامية لان النافضة جزءا منها وتجزم عدم علمي الكل طبعا قبل افعال ما موقوف عليه الشيء
 من العقل لكان اولى لان المدلول في المدلول والموقوف عليه في العلة النامية والافعال
 عن العلة وسيمر فاختاره به في الابن فانه قد حصل في عدم وجوده ان المدلول هو العلم النامي
 وان كان يوقف المدلول عليها لكان اولى لان المدلول في العلة النامية وانما حاشا لان العلم ان العلة النامية
 هي ان قسم موقوف عليه وجود المدلول وانما اطلق السمع على وجود النية المدلول السماع
 السمع في قسم موقوف عليه في وجوده كذا في الاول الموقوف في انما في الثاني بوجود المدلول لاسيما
 الموقوف في الجملة لا تعال ان العلم الشيء يكون لعدم علمه تامة في خارج عن الموقوف في
 انه يوقف عليها وجود الشيء لا يقول لعدم علمه في مظهره في علمه ولا يشارعه في علمه
 باعتبار العقل **قال** والعلة بغير تبين علم الشيء **قول** والعلة
 عقل به ون وجوده سببا بعد نفي وفي الاصطلاح تنسب علم الشيء وفي بعض
 النسخ نواظرا لعلة الشيء سواء كان تامة او ناقصة اي تبين علم الشيء لمحصل
 العلم بالعلم بالمدلول والمدلول بالعلم من ان يكون علمه تامة او ناقصة في الخارج
 او في الداخل من فاعله كذا كذا في العلم كذا كذا في العلم كذا كذا في العلم كذا كذا في العلم
 الذي منه في العلم المسماة في العلم من العلم بالعلم بالمدلول كذا كذا في العلم كذا كذا في العلم
 النار فان **قال** اطلاق العلم على كذا كذا في العلم كذا كذا في العلم كذا كذا في العلم كذا كذا في العلم
 معلوله في الحقيقة فلهذا جمع بين الحقيقة والمجاز فيقول نية بالعلم بالمدلول كذا كذا في العلم كذا كذا في العلم
 بسمي آخر اي يكون العلم سببا للعلم في آخر اي يكون العلم سببا للعلم في آخر اي يكون العلم سببا للعلم في آخر
 قيل المراد بالعلم اما النامية او النافضة او العلم والاول بطان العلم لا يدل على
 الخاص في الثاني لهذا لان العلم بالمدلول لا يحصل سبب العلم بالعلم النامية وكذا
 الثالث لانها معنى العلم ما موقوف عليه العلم كذا كذا في العلم كذا كذا في العلم كذا كذا في العلم
 كذا كذا في العلم كذا كذا في العلم كذا كذا في العلم كذا كذا في العلم كذا كذا في العلم كذا كذا في العلم
 العلم بالعلم النامية بوجه العلم بالمدلول او يقول المطلق نية في العلم كذا كذا في العلم كذا كذا في العلم

بالعلم النامية

الحکم

ان الامور لا اعتبار بحوران تسلسل الاله الا بالمدار كما يجب اعتبار العمل بمتسلسل
اذا قطع الاعبار وانه ليس في المبدأ اذ الهم للروم نسبة وسمى ساخره بالسلسل
من غير طرف المبدأ و اجاب بعض بابيه لاح اما ان يلزم من ذلك في المداريه اولاً
وعلى التقدير من ثبوت المداريه وبها حسن قتيبي **قال** **والدوران** **ان** **ال**
الترتيب عبارة عن حصول الشيء بحصول شيء آخر والمادة يصلح العلية صحة التعليل
بالمادة فلو رتب الشيء كالمثل للمادة وعرفه قوله على الشيء الذي يصلح العلية فانقطع
بحجج غير الدوران لان معاربه شيء على آخر دأما واكثره ولم تقطع بعدم علته في ما قطع
بعدم علته كما يجوز الاخر والشرط وترتب حصول الشيء على الآخر فلهذا المضامين مع الآخر
والعلة مع المعلوم المساوي والحجج من معروض ووجدان الكثرة في الموضوع وذلك الترتيب
اما ان يكون وجوده اى يكون المداريه اذ وجوده لا يعد ما تعي اذ وجوده المداريه وجوده الدائر
واما اذا عدم فلا يلزم عدم الدائر كسب يستوفى للمداريه فانه اذا وجد وجوده الدائر
واما اذا عدم فلا يلزم عدم الدائر فانه اذا حصل به واداه كالبه لبه بئس الملك
فانه اذا وجد به البه بئس الملك فاذ اعدم لا يلزم عدم الملك فانه اذا حصل الملك
آخر كما لا يكون ذلك الترتيب عدما لا وجوده اى يكون المداريه اذ عدمه لا وجوده
يعني اذا عدم المداريه عدم الدائر واذا وجد المداريه فلا يلزم وجود الدائر كما يحوز مع العلم
فانه اذا لم يوجد لم يوجد العلم واذا وجد العلم لا يلزم العلم وكما لطفاً به في تجويز الصواب
فانه اذا عدمت الطهارة عدم التجويز اما اذا وجدت لا يلزم حوا الصلوة تجويز
ان ينبغي شرط آخر كاستعمال العبد مثلاً ويكون ذلك الترتيب وجوده اذ عدمه تعي اذ
وجد المداريه وجد الدائر واذا لم يوجد المداريه لم يوجد الدائر كطوبى الترتيب وجوده الدائر
وكالزنا الصادر من كل شخص لو حوت ارجح عليه فانه لو وجد بحججه ولو لم يوجد لم
عليه وعلى المعرف اسكال الاول لا يفرق بين المداريه والدوران اذ يصدق
يعرف كل منهما على الآخر لان المذموم يكون سماً للعلية وانما يصدق كون احداهما

والتورث على النبي والذرية
صلوات الله عليه وآله
والاول هو الزاوية الثاني هو الخليفة

مقتضا للآخر على الدوران جواب ان منهما عموما من وجه تضاد كما في صورة يكون
 والمداد فثبت ان يصلح احدهما ان يكون علما للآخرى وصدق الدوران بدون الملازمة
 في المفردين كدوران الانسان مع الانسان صدق الملازمة من المعلوم اليك وعلته ما كان
 المعلوم بغيره ما بدون الدوران لو لم يخلو المعلوم على العلة والنتيجة في بعضها فثبت ان
 الدوران شرط بالرب وصلاح العلة والنتيجة في بعضها فثبت ان الدوران شرط بالرب وصلاح العلة
 وبما ان اللوازم يدل على تاسيس الملازمة وانما لا يلزم من عدم شرطها اشراط غيرها
 فكيف اجماعها مع الملازمة لئلا ان هذا النوع غير جائز لا يصدق على دوران اجزاء
 الاخير من العلة والشرط المساوي لانتفاء صلاح العلة فيها جوابه ان الدوران لا يطلق على ذلك
 بحسب الاصطلاح وان كان جائزا لا يطلق بحسب التوقيف لوزاد على النوع فثبت
 آخر وهو قوله مرة بعد اخرى لكان اولى لان مجرد الرب مع صلاح العلة لا يكفي بل
 ان يكون كذلك لتصل المحرم والظن بعلة قلت لاحادها لان صلاح العلة لم يكن وان
 يكون الرب دائما او الزمانا فادراكه لم يكن لصلاح العلة وكان من الاعمال
 التي لاكثر وفي قوله بل يجب ان يكون كذلك اي مرة بعد اخرى اشارة الى انه اذا اجزم
 او الظن بالعلة ما يكون على ذلك التقدير **قال** المناقضة تنفي مقدم الدليل
او المناقضة في اللغة ابطال احد شيئين اي بالآخر وفي الاصطلاح ما ذكره والمراوغة
 بها ما يوصف عليه الدليل سواء كان مقصدا او لا كما اذا قال المحلل الزكوة واجبه
 في قوله اذ ذكوة امواكم فقول السائل لا يتم ان اللفظ يتناول مع الزكوة
 لكن لان ما حاز الاداة **قال** لما لم يكن لان ما مراد فيها ما ذكره السائل يسمى مناقضة
 اعلم ان هذا النوع او في من يقول ان الذي ذكره في شرح المقدمة للمصنف ويطال
 احد القولين لو قال من من مقدم الدليل او الدليل لكان اولى لشرح الدليل نفسه كما
 المحلل من غير ما ذكره السائل ثبوت صدق النوع عليه على ما ذكر من المقدمة
 وهو النوع دار الدليل في دليل بغيره الاجمالي بعد وهو اما يكون تفصيليا

الدليل عليه السلام
 على قوله
 بالآخر لانه على المعارضة
 والتعقيب

المناقضة
 المناقضة
 المناقضة

على مقدمه مسئلة **قال** والمعارضة **اقول** لغة المناقضة على
 واصطلاحها ما ذكره كما اذا قال المحلل الزكوة واجبه في كل الفاء لقوله عليه السلام اذ ذكوة
 امواكم فقول السائل لعل ان دل على الوجوب لكن بعد ما يدل على عدم الوجوب
 وهو قوله عليه السلام لا زكوة في كل الفاء فثبت ان السائل معارضة و
 بصيرة السائل على ما يستلزم له فان قلت ان النوع غير مانع من دخول ليس معارضة
 ان تدعي المحلل وجوب قراءة الفاتحة الكتاب يستدل عليه بقوله عليه السلام
 لا فاتحة الكتاب فثبت ان السائل وجوب الزكوة في كل الفاء يستدل بما ذكره السائل
 على سبيل من الصورة اقام الدليل على خلاف ما قام عليه الحكم بقوله لا فاتحة الكتاب
 عليه لان نوع الحكم ما في ذلك لانه لا يكون خفيا لان يكون شيئا لما يغيب
 المحلل او ناهية لما يشبهه وانما لفظ الخلاف ان كان عاما لكن خصه بالعرف
 منها عما يكون نفسا لما اقام الدليل عليه الحكم او مستند لنفسه لان المناقضة لا تحقق
 الا فيما وقع على ان يقول ان النوع شرط للصدقة على العبد مع عدم صدق المعارضة
 عليه ويمكن ان يجاب بان المعارضة عن العبد لا تضيق في عرف العام على الاخص ويدل
 كونه اعم عما كان للمصنف في شرح المقدمة وفي الفصل الثاني من الكتاب وهو قوله
 او يسلم الدليل من المدلول الدليل وجب خلافاً في معنى معارضة ذلك الدليل ان كان
 عن دليل المحلل سمي قبيحا وان كان غيره فان كان صورة كصورة معارضة بالمثل لا
 معارضة بالغير فافهم **قال** والعض **اقول** في الاصطلاح ما خلف
 عن الدليل الدال عليه في بعض الصور على ما سبقت وليس دوران النوع شرط للصدقة
 على العبد بطلان نفس المدعي بدليل المحلل فثبت ان السائل على
 الحكم فلا يمكن الحكم بكون خلف الحكم عن الدليل اجاب ما لا يتم خلف الحكم عن الدليل
 في العبد بل انه يرتب المدعي بعضه على الدليل لانه من الدلائل العامة والورد وان
 المختلف تحقق الدليل مع عدم الحكم وفي العبد كل واحد من السائلين مدعي اسات

لاصلافة

المعارضة

تختلف الحكم على دليل

نسلم

الحاصل

اما ان منعه في كل او لا يمنع فان لم يمنع فلو كان منع
فاما ان يمنع قيل نعم الدليل وبعده تمام الدليل وان لم
يقصر فاما ان يقول المشقة او ثم يعالج ثم
يعالج ثم يزعم ذلك واما ما لم يذكر
لو كان كما اردت ذلك المشقة

096

في قوله لا يجوز ان يكون له
 في قوله لا يجوز ان يكون له
 في قوله لا يجوز ان يكون له
 في قوله لا يجوز ان يكون له

محال او لا يتم له وهو الوجه على ما علم من ان لو كان قبول الوجه محال او لا يتم له
 على محال ان قبول الوجه محال او لا يتم له
 وان لم نقل مستلزما **قوله** المسح على عام دليل المحلل فامسح بمجرده
 عرجه واما ما في المسند مع دليل على ان المسح على الموحدة وهو العمان والى
 سمي الغسل لان السائل يجب عليه المحلل وهو المحلل لان المحلل فادام في الغسل فليس
 الا المسح والسليم واما ان المسح على عام الدليل في هذه المسألة ان لم يكن على احد
 يكون كلاما اجيبنا على ما قلنا من ان المسح فادام المحلل في كونه واجبا على السائل
 لعله على السائل ان يكون له كونه وقال ان المسح على عام الدليل فادام المحلل في كونه
 تقع السائل في قبوله لا بد له من الاستحقة او لو تحقق المحقق الحكم المسانع فيه
 وانه غير متحقق في الدليل على وجه العيب عن غيره من المحققين في اهل النظر على
 لكن الدين العبدى واما المسح لانه يلزم من الخط في التحليل فادام المحلل في كونه
 في حاله واحدة بالمتابعة واحدة سائلا او معللا لا متعاضدا سائلا او معللا
 على سائرهما فصار معللا وانه نظر لان كونه سائلا ليس له ثبوت كونه معللا بالمتابعة الى سائرهما
 وان سلم ان كونه سائلا او معللا بالمتابعة سائلا فلو كان في هذا الخط وان سلم انه
 خبط فلو كان في هذا الخط فلو كان في هذا الخط فلو كان في هذا الخط فلو كان في هذا الخط
 الكلام قبل ان يتم فلو كان في هذا الخط فلو كان في هذا الخط فلو كان في هذا الخط
 وقد نظر في ان سائر الكلام احد سائلا الى حد لا يمكن معاصلا وقال المسح في سائر
 لروم الخط لوجوه من الاول ان المحلل فادام في الغسل يكون الغسل حقه لعدم
 في دونه وليس السائل الا على حقه ولعله فادام في الغسل فادام في الغسل فادام في الغسل
 كونه ذلك فالمحلل قد غفرت انما في ذلك والسائل يحسنه ذلك فلو كان في هذا الخط
 فيه وضلا لهما عما هو طريق الوجه والمقصود الى الغفلة وقال العبدى سؤالا
 لا ما لغيره سحي اجواب فاقول لو تحقق الاداء لمحقق مع جميع لوازمها

فاقول لو تحقق الاداء لمحقق مع جميع لوازمها
 فاقول لو تحقق الاداء لمحقق مع جميع لوازمها
 فاقول لو تحقق الاداء لمحقق مع جميع لوازمها

من الحكم في صورة النزاع وغير ذلك مستل للامثلة الدالة على سائر وقال صاحب
 في سحره لا يسمح لوجوه من الاول ان ما يوطأ فاقول ان لا يسمح ولا يجازى عنه وما لا يوطأ
 الامس البعض في الغسل فادام في الغسل فادام في الغسل فادام في الغسل فادام في الغسل
 العيب هو بطلان الغسل لان الغسل لا يوطأ ولا يوطأ ولا يوطأ ولا يوطأ ولا يوطأ ولا يوطأ
 لما يقال بعد المنع هو انما يوطأ لان الجواب في كل ما يكون جوابا عن العيب فادام في الغسل
 ان العيب مع مطالعة جميع قبول سائر غير بطلان الجواب لان المسح على الموحدة وهو العمان
 من سحره فادام في الغسل فادام في الغسل فادام في الغسل فادام في الغسل فادام في الغسل
 في الغسل فادام في الغسل فادام في الغسل فادام في الغسل فادام في الغسل فادام في الغسل
 المسح الذي هو عام الدليل والمسح من سائر العيب على سائر الدليل فادام في الغسل
 اما مع الدليل ومع المدلول الاول والمختلف في سائر الصور ولا يختلف في سائر
 اي مع المدلول الاول والمدلول الثاني والمدلول الثالث والمدلول الرابع والمدلول الخامس
 الرابع اي مع المدلول الاول والمدلول الثاني والمدلول الثالث والمدلول الرابع والمدلول الخامس
 وهو مع الدليل سائر على المختلف في سائر الصور ولا يختلف في سائر الصور ولا يختلف في سائر
 الاجمال والتمسك في سائر الصور ولا يختلف في سائر الصور ولا يختلف في سائر الصور
 المعارض في سائر الصور ولا يختلف في سائر الصور ولا يختلف في سائر الصور
 في ان الغسل هو خلاف الحكم عن الدليل بعد في المساقضة وعلى الغسل في سائر الصور
 تقضي في سائر الصور ولا يختلف في سائر الصور ولا يختلف في سائر الصور
 الدليل الذي ذكره عن صحيح مع عدم الخلاف الحكم من هذا الدليل في سائر الصور
 ما في في المنع ولا مال المعارض في سائر الصور ولا يختلف في سائر الصور
 في الدليل في سائر الصور ولا يختلف في سائر الصور ولا يختلف في سائر الصور
 الا قول والمذهب فادام في الغسل فادام في الغسل فادام في الغسل فادام في الغسل

في الدليل في سائر الصور ولا يختلف في سائر الصور
 في الدليل في سائر الصور ولا يختلف في سائر الصور
 في الدليل في سائر الصور ولا يختلف في سائر الصور

في الدليل في سائر الصور ولا يختلف في سائر الصور
 في الدليل في سائر الصور ولا يختلف في سائر الصور
 في الدليل في سائر الصور ولا يختلف في سائر الصور

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاه
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاه

اولا المنع ما قبل عام الدليل او بعده الى آخر المقام التي حقت وعلى هذا مبتدئ مضيا
على ان يتم الحش **قال** والمعارضه **اقول** يريد ان المعارضه والسف
الاجمالي او التباين عام الدليل برهان في صمدات الدليل ذلك لان المفضل او ادركه
معد من دليل اسدل بدليل على انساب تلك المعدمات فالتباين ان يقول ما ذكره
الدليل على صحة تلك المعدمات صحيح لمختلف الحكم في تلك الصورة او يقول ما ذكره من الدليل ان
ول على صحة تلك المعدمات لكن بعد ما يناهضه ويذكره لئلا ينافي صحة تلك المعدمات وملك
المعارضه بالسبب تلك المعدمات التي ذكر المفضل والمعارضه والسف المجموع **والدليل** ما
على سبيل المعارضه اما كونها ساقطه فلكونها اذ بتعليق مدته معه واما كونها على سبيل
المعارضه فطرد وكذا السف بعد ما بالنسبة لتلك المعدمات بعض اجمالي لان حاصله مرجح الى
سبب في صمدات لها على الاجمالي بالسبب المجموع **والدليل** المفضل بعض تفصيل على طريق الاجمالي
اما بعض تفصيل بطور وعلية معده من دليل المفضل واما على طريق الاجمالي فطرد
المعارضه في صمدات الدليل باق في البشر واما مسائل النفس الاجمالي في صمدات الدليل
فكما يقول السائل المسال الذي ما ذكره من الدليل في مان الملازمه من الوجوب على المديون و
الوجوب على الموعود صحيح لمختلف الحكم على استعمال الانسان للعقلاء فان الانسان
مستلزم للمعقول والحواس مستلزم للعقلاء والاكثار مستلزم للداعها وحقهم بحكم
عكس البعض ان مستلزم العقلاء والحواس ووجوب لان العقلاء حيوان مستلزم
مع الحيوان لا سيما الحسن لا يفرق بين الانسان مستلزم للحواس المستلزم
للعقلاء وهدوم الملهوم ملهوم ملهوم موت الشخص على يد الانسان ولكن بطور
حسوس صحيح لانسان **قال** هذا من طرق السائل **اقول** اي
الذي ذكرنا الى هذا الموضوع من الوجهات من طرق السائل اما ادوات المفضل فادوات السائل
معدده معاجم وادوات مستلزم على المفضل ومع ذلك المنع قال **قال** تلك
المقدمة الممنوعة عرض وده مدعه بالاسم لان على صحتها وان كانت ضرورية

قبل

معدده

الاغناء
الاعضاء

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاه
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاه

فيما بيننا لا اسدل على الضرور ما كاد اسدل المفضل على حدوث العالم فان العالم
وكل من حدوث ومع السائل الصغرى وقال لانهم ان العالم موجودا ما بينته كاذب في المنع
فان ذكره لئلا ينافي على المعدمات الممنوعة فعلى الدليل ايضا صحيح ما ذكره من طرق السائل
والسبب على عام الدليل محذو او مع مستند او مع عام الدليل للمخالفه ولان الدليل لا يوجب خلاف مدعا
المطلقات اما المعارضه فكما يقول لان كل ما يجوز عدمه ساقط اما المعارضه فكم يقول
وان دل على ان العالم مستلزم ما بينته ذلك هو ان العالم معقول للباري فلا يخالفه في الدليل
موجوده معرو اما السفل الاجمالي كما يقول على حكم عن ملك في عدم الدليل لان عدم المعروض
بالعدم وكل ما يجوز عدمه معرو ومحال على ان ذكر المفضل لئلا ينافي
فصاعدا فمع ما ذكره من ادوات النظر من **قال** وتجيئني **اقول** فعلى
ان تجرى الحكم من الطرف من على هذه النسب بدم احد الامرين اما الزام المانع او في المفضل
لان لا يجوز من ان يقطع كلام المفضل بالمنع والمعارضه من السائل الدليل اسدل على صديق كل معده
معدوما وعندي المدعى ان عارضه السائل على اوجه فانه كان الاول بزم الا فقام ووجد
الامر لان المراد بالاجمالي المفضل عن ما لم يدعي معده من ان كان الثاني فذاع اما ان
تقضي الدليل الى ان ضروري البطلان السائل سواء كان حقا او باطلا ولا ينبغي ان يثبت امر
ضروري البطلان الزام وهو ايضا احد الامرين لان المراد بالزام المانع ان لا يمكن المنع و
وجد وان لم يثبت الدليل الزام اتصاله على مدعى ان لا يقطع كلام المفضل بالمنع والمعارضه ثم
ادله المفضل الى الضروري البطلان فاما ان سلسله المفضل من طرف المبدأ الى العدا ولا يخفى في
عن ابحاث المدعى والاول هو السلسله من طرف المبدأ الى العدا ولا يخفى في
وسوى المفضل عن ابحاث المدعى سواء انشأ المبدأ على صمدات السلم اي وليس سلسله البطلان
المبدأ لكن بزم الا فقام اتصال المبدأ بالسلسله لئلا ينافي بها واما انشأ المبدأ لئلا ينافي بها
لا سيما احاطه الدليل في المساطره بما لا ينافي به من غير اتمام المدعى وهو الا فقام واما
به السلسله من طرف المبدأ الى المدعى كمال الى المدعى ولسله الى اخره بل الى ابحاثه كل

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاه
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاه

منع المحدثه قد لا نضر العلم بان يكون استعارة
على ان قد يرسله ما يطلب به وجوبه ان اردوا لعل
بان تقول اننا لانكس المحدثه بل هو كذا في
مسألة لخصه وضع وان لم يكن مزمع ان المحدث م

وتمش

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى بن جعفر عليه السلام

[illegible]

لا يمان العالم في قولك انك
يوحى كل كذا وكل ما هو في
عن كذا في حوادث
فاد في من
ان كل من كذا
من في حالة الى حالة
وهي قامة بذلك المنفعة
محل لاجل من

لم لا يجوز ان يكون المغزول
ادما كان من

فقد كان ذلك الشيء كذا والصفة من صفاته ثم قدم ذلك الشيء وان لم يكن له اية او
والصفة من صفاته وان لم يكن ذلك كذا لمقدم نفسه وان كان كذا لمقدمه
الذات بالعرضه بطرفه ووجه الاول لاننا ان التقدم عن الذات قوله كونه مشروطا
وبس الواجب فلما علمنا ان لو كان متواطفا ان يكون شيئا فلا يمكن
لاننا التمس وانما لم نعلم ان لم يكن قد تقدم التقدم عنه والصالح انه لو وجد شي
ذات الله نعم لصفة لم تقدم الحادث لم لا يجوز ان يحدث بارادة التقدم اذ لا راد
قد سبق على الماسر كما يريد سبحانه فعمل فعله بما يستحقه فانه نعم في الاول به ان يوجد
ذلك في وقت كذا اسما لكن لا علم له لو كان قد علمنا طواف المحدث وانما لم نعلم ان لو كان
قد علمنا الذات وما لم نعلم ان لم لا يجوز ان يكون حادثا بالذات قد علمنا ما لم نعلم ان
بسم آخر وهو ان يكون ذلك بالذات في مواضع واحدة وكذا الحادث لم يحدث في ذاته
باب وان سلمنا ان **الاول** في المعارض بطريق المناقضة الصوري الاول
فكذلك في قوله العالم محدث ويوضحها ان حالها ان لم يرد الدليل على حدوث العالم
انه يدل على حدوثه لكن عندنا دليل اخر على تمام العالم وهو ان جميع ما لا بد له من الواجب
اجزاء العالم لا يحل ان يكون حاصله في الازل لا يكون والى ان يكون وهو عدم حصول
اللا بد له في المورث من معنى الاول سال سحالة التماس ان كل ما لا بد له لو لم يكن حاصله في
الازل يكون بعضه حادثا بعد الازل وهو حجة لانه لم يرد احد المعارض المتضمن لما يكون
الحادث قد علمنا ما لا بد له من الواجب ان لا يكون في الماضي او في الحاضر والعدم مباين
واما التمس فاما ما اورد من احد المعارض فلان كل ما لا بد له لو لم يكن موجودا
الحوادث الذي هو بعض من جميع ما لا بد له في ماضيه في العالم لا يحل ان يكون حاصله
الازل او لم يكن فان كان حاصله لم تقدم ذلك البعض في الساعات كخلف المعلن عليه
الغاية وهو ان لا يكون في الازل وان لم يكن كل ما لا بد له في المورث حاصله يكون بعضه حادثا
فيقول كل ما لا بد له لو لم يكن موجودا في ماضيه في العالم لا يحل ان يكون حاصله في الازل
فان كان في الازل حاصله في الماضي او في الحاضر والعدم مباين
فان كان في الازل حاصله في الماضي او في الحاضر والعدم مباين
فان كان في الازل حاصله في الماضي او في الحاضر والعدم مباين

[illegible]

فان كان حاصلها منهم في ذلك الموضع الحادث لان عليه اتفاه حاصله وسواء كان
وان لم يكن حاصله لا بد له حاصله يكون محصه حادثا فان لم يكن الحصول جمع ماله له في بعض
مكرم في ذلك البعض الحادث وان لم يمتد لم يمتد من طرف المبدأ او سواه احد الجانبين
فاذا امت استحال التماثل في الشيء الاول من المردود وسواء كان بالذات للتوابع في
الحادث العالم حاصل في الاراد او اذقت به اعلم ان العالم لا بد ان كان حادثا على ما في
فاحصا صا حاشية في بعض وسواء وقت حدوثه لا يحسن ان يكون الارادة لم تكن في
فان كان لا مردانه يدم ان لا يكون كل بالذات في المؤثره حاصل في الاراد المعبره
حاصل في مازم ان يكون كل بالذات في المؤثره في الاراد حاصله وخر حاصل وسواء حاصل
المسافين في وقت واحد وان لم يكن احصاه وقت حدوثه لا مردانه لم تكن في الاراد
عقله اتفاه حاصله في وقت حدوثه وجوده بالنسبة الى وقت حدوثه ووصول وقت حدوثه
ويصح في واقع حاصله وقت وجوده في زمان غير محقق وسواء حاصله في
قال في الاقوال او اشترع السائل في معارضة المفضل صارا ساطفا ان منع محققا
دليل السائل يقول ان الزعم في الخارج محققا في هذا المنع لان السائل لا بد ان يكون
لا بد من ان يكون الزعم في الخارج محققا اوله من ان كان محققا لم يترك ما ذكرنا ساطفا
المع وان لم يكن محققا بخار وجوده العالم بطل السائل في كل محقق
فله مؤثر **قال** وجوابه **الاقوال** جواب السائل الجواب ما ذكره السائل
لمعارضة المفضل ان منع المفضل في السائل البعض لما جاني يقول ما ذكره من الدليل
اراد العالم غير صحيح بحسب المعقولات المحظوظ الحكم على استحداث التوابع لان كل ماله
للتوابع في ماضيه في الحادث ابو محقق في زمان يكون حاصل في الاراد
والتي لا تدعى الاول بان يظن ان العالم بكل ماله له في المؤثره ولو لم يكن
في الاراد يكون محصه حادث حصل الكلام في ماضيه في البعض ويجه الى ان يتم
الدليل **قال** فاذا امت **الاقوال** في اسان للمعبره الساه من الدليل الاول

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
فمن نطق به في قلبه نطق به في
العلماء من العالمين

حق النفس الامارة كما تقول
المطهر المكرم وصححه
في كتابه المسمى

الى ما في قدام

لانهم الملائكة الخاضعة على راسها لا يمكن ان يكونوا من اجسام
 واعاش ان لو كان وجودها من اجسام في الوجود ذلك مما فهم واعاش
 بين المسئلة الكلام وان كانت تحتها انكم عنها ايضا لا فيها على انون السلام
 فمن هذا يحسن يكون من الكلام وان كانت تحتها انكم عنها ايضا لا فيها على انون السلام
قوله المستدعاة المدعى ان الواجب الوجود موجب لذات اي ما يح
 صدور الشرع شارة او لم تشرع والدليل على انه لو لم يكن موجبا لذات لكان محض
 والسايطر بالمعنى شارة سان الملاءمة له لا واسطة من الموجب الذي ذكره المحقق
 اي الذي شارة فعل ان شارة كفاذا انشع كونه موجبات كونه محض او لا
 سلطان العالي ان لو كان فاعلمنا لا خفاء انهم ارسلوا النقصين والسايطر فكذا
 المقدم سان الملاءمة له لو كان محض اطلاق من ان يكون فعلة في الازل جاتا
 اولم يكن وكذا ما طلق فارفع النقصان وبما جوار الفعل في الازل وعدم حوان
 فيه اما ان اساع جوار الفعل طلاء لو جاز فعل الوجود في الازل فم احدى الامرين المستمر
 وبما يكون الازل حاد ما يكون المحض من اجسام الذات واللازم في ذلك ان يكون المحض
 فلكان فعله لو جاز في الازل طلاء اما ان يكون له قصد واداة في الوجود وذلك الفعل
 اللاتبي اولم يكن له قصد واداة فان كان له قصد واداة فم يلزم ان يكون فعله حاد
 على تقدير كونه ارسله فف واما ان لم يحدث فعله لانه مبسوق بالوقوع الا انه
 وكل مبسوق بما حاد في الازل في غير مبسوق بقاء والمادة يجب ان لا يكون موجبا
 حاد الا بالاداة في اساع تحصيل كحاصل فم احدى الامرين في الازل حاد ما
 على ان يكون وانه محال للحدوث لان فعله لا ينفصله وان لم يكن له قصد
 ارادة لا يكون فاعلمنا لا خفاء ما جبال ان المراد بالواجب ليس الا قصد الفعل
 من غير قصد واداة هو احدى الامرين واما بان اساع عدم جوار الفعل في الازل
 فلا يلزم ان يكون حاد في الازل لكان مستغافه ثم اذ وجد صار مستغافه ثم اذ وجد صار مستغافه

الملازمة

من الاتساع الذي الى الامكان الذي واد اكان الازل من كونه محض او لا
 المعلوم وهو كونه محض او لا كونه موجبا في الازل واسطة منها وهو المدعى في الازل
 واجاب المقدم عنه في شرح الصحائف بما ان ارسله جوار الفعل في الازل بل امكانه
 ارسله لا يلزم من كونه امكانه ارسله كونه امكانه الذي محض وانه جاز فلو ان
 كان له قصد يلزم كون الازل حاد فاعلمنا لا خفاء واما يلزم ان لو كان الفعل ارسله امكانه
 الوقوع في محض او لا محض فلو لم يلزم الاطلاق عن الاتساع الذي الى الامكان
 الذي في الازل واما يلزم ان لو لم يكن محض الذات فان قلت ان كان يمكن في
 الازل حاد فم جبال ان الممكن في الازل يجوز وقوعه في ذلك الشيء فف ان كان
 ممكنا لانه ان كان ممكنا في الازل بالامكان الوقوع في الازل بالامكان الذي لا يلزم
 مع الاتساع بالغيره اقامه من شرح الصحائف مع زيادة بوضوح واصلاح واعرض
 على الدليل ما يلزم ان ما هو مبسوق بالعقد هو حاد محض ان يكون عدم العقد
 والارادة على المراد بالذات لا بالزمان ولا يجب ان يكون هو السبق حدوثه لمسبق
 وانما يلزم ان حاد محض للحدوث محض ان يكون بعض فعله واما بدوام الذات
 امول في الدليل انما الزام في التقاطع ما لا خفاء وعندهم حدوث الذات في الازل
 صسوط الاخر في الاول ايضا على عدم تسليم حدوث فعله لكونه مبسوقا بالعقد كونه
 واما بدوام الذات في الازل في جوابه ان جواب الدليل الذي
 على ان الله يعم موجب بطريق المعارضة ان حال ما ذكرتم وان دل على انه موجب
 لكن عند ما ما سني كونه موجبا وذلك لانه لو كان موجبا يلزم احدى الامرين اما ان يكون الازل
 معلول لغيره او ان يكون الواجب جازر لعدم وكل واحد من الامرين يطلو باللازم
 ولعل على طلق المعلوم واما يلزم احدى الامرين على عدم كونه موجبا لانه لو كان موجبا لطلو
 من فعله بل صار عبدا فيكون معلوله الاول موجودا معه طلاء في الازل
 على امره ولا فان يوقف على امره يكون ذلك الامر معلولا اول لما فرض فيهم

المعذور وان لم يوفق بلزمه الرجوع لما مر من ذلك على موجب حجج دون الخسار
 او كان معلوله الاول موجودا مع فلاح من يكون ذلك للمعذور حاز العدم والافان
 لم يكن حاز العدم يكون واجبا لان ما لا يكون محذور يكون واجبا في كل من يكون به الواجب
 الذي هو المعلول الاول معلوله الغرض وهو الناري اعم وسواء كان من وها يظن ان المعلول
 محسب ان علة وكل محسب محسب لا شيء من الممكن بواجب سيجب لاسي في المعلول بواجب
 محسب لاسي من بواجب معلول مكذب مسا ان الواجب معلول وان كان حاز العدم
 كان الواجب حاز العدم كما كان المعلول حاز العدم كانت علة الموجبة في جملة ما
 عليه السعي في الامور كما حازها حاز العدم لان المعلول لازم للعلة الموجبة وجواز عدم
 اللازم بوجوب جواز عدم المعلوم فلو لم يكن الواجب حاز العدم وهو ايضا احد الامور
 فلا يكون الواجب موجبا فيكون محذورا وهذا الجواب غير مرضي لانه لا يتم انه لو لم يكن
 معلوله الاول حاز العدم يكون واجبا لان الاول واجبا لانه محذور ان يكون حاز العدم
 لكونه واجبا لغرضه وانما يكون واجبا لانه ان افرضي انه وجوده وسواء كان من عدمه
 العدم وان ارادوا انهم قد علموا بلزمهم محذور حاز العدم كونه واجبا مطلقا لكل من
 ان الواجب مطلقا لا محذور ان يكون معلولا لمحذور ان يكون وجوده بالضرورة مسا في
 الذي هو قوله لاسي من الممكن بواجب في كل من الممكن واجبا لانه لو كان حاز
 العدم يكون الواجب الواجب لانه حاز العدم قوله حاز عدم الدارم بوجوب حاز
 عدم الدارم فلو لم يكن الواجب حاز العدم وسواء كان حاز العدم ان حاز عدمه
 اذا كان بالضرورة لانه بوجوب جواز عدم مرسومه وانما لو كان لو كان حاز عدمه
 بالضرورة لانه لا يتم وليس كذلك في كل على الجواب ايضا لا يتم لو لم يكن معلوله الاول
 حاز العدم بلزم ان يكون واجبا لانه لان الواجب لانه الذي بلزمه محذور حاز عدمه
 حججه ولان بلزمه محذور حاز عدمه معلوله الاول حججه فان المحال ما لم يكن حاز عدمه بعد
 كونه موجودا لا يفتش عنه مطلقا ولم يفتش ما لم يكن حاز عدمه بعد وجوده حججه يكون

البرهان

او

واضا

واجبا لانه محذور ان يكون لروم الحج من هذا العدم يعني كونه موجودا فان المحذور
 قد سلم احكاما محذورا لا يلزم بل لم يكن معلولا الاول واجبا مع ما سبق حاز عدمه ومنه
 نظر او معلول الموجب على ما يكون واجبا لانه بلزم من محذور وجوده وسواء كان المعلول
 الموجبة ويمكن ان يحاسن ما لا يتم انه يمكن واجبا لانه وانما يكون ان لولم يكن من محذور
 علة بالضرورة الى دانه وليس كذلك بل ما لم يكن بلزمه بالضرورة الى كونه معلولا الواجب
 فانهم **قال** بنبيه **اقول** به انفسه على وجه تزد على جوابه نظري المعارضة
 وجهه بان يقال للممكن المعارضة في المعقوليات في الدلائل العقلية لانه بلزمه المعارضة
 لان السائل انما سأل عن المعلول بل لم يسل عن معلوله وانما سأل بل لم يسل عن معلوله
 معلوله الدليل الاول لعدم سوت كل واحد من الدلائل في عدم سوتها وانما سأل عن معلوله
 وليس للمعقول على عدم سوت الدلائل العقلية كالعلة للمعلول بل لم يسل عن معلوله
 سوت معلوله بل لم يسل عن الدلائل العقلية بل لم يسل عن معلوله بل لم يسل عن معلوله
 بالمعلول وسوت معلوله بوجوب سوت الدارم وهذا محذور في الدلائل العقلية او على انما
 على وجود المعلول ولا يلزم من وجوده انما هو الشيء وجوده ذلك الشيء فلا يلزم سوتها بوجوب
 الله لول فلا يرد في انفسه من المعارضة في العطلات فلذا قد موله في المعقوليات
 وانما بوجوب الجواب بان يقال المعارضة في العطلات كالنقض بالاجمالي الدليل لان
 بوجبه ما ذكره السائل ان محذور المعلول بوجوب ذلك يجمع معناه كما صدر في محذور ذلك
 كونهما وانما يسل على محذور الممكن المعارضة على انفسه لانه يخلف عن الدلائل المعارضة
 منع ترتيبه لول لول المعلول على ذلك يكون كالنقض وانما قال في محذور لانه لا يلزم
 ان المعارضة كالنقض لانه لم يدل على ذلك قطعي فانهم **قال** المسئلة الثانية هي
اقول علة السامعي في كونه بالبيان في زوج ابنته البكر البكر البكر في نفسها دون
 رضا وقال ابو حنيفة رحمه الله في كتابه في بيان ما لا يردون في هذا الموضع
 ان علة السامعي في علة الولاءة البكر في وجهه الى وجهه وجهه الصفوة والدليل على

نظم

ما قال الشافعي رحمه الله ان احدى الولايتين ولا به خاصه فكل واحد منهما مطلق
 الذي هو المطلق اذا كان محققا لم يكن للعدم والاولا انما هي الولاة قبل الجواب
 التي تقع في كذا ما وولاه اخساره عند الجواب في حاله انفسه الاخبار عند الجواب
 بحسب كون البكر ما يقع في نفس الوصين وكون ثنتين للولاة من خاصته بالنسبة
 مطلق الولاة او المصلحة حاصل بالنسبة المطلق وانما كان احدى الولاة من ثمانية لانه لا يخ
 ان يكون قبول الولاة للوصين في الوقت الذي فيه الجواب والوصال في قبل الجواب
 موجه لاحد الولايتين مطلقا اي قبول احدى الولاة للوصين وقبول عدم الولاة للوصين
 او لا يكون علة وانما كان علة قبول الولاة للوصين لحد الولايتين مطلقا للوصين وعدم
 علة له بامر احدى الولاة من ثمانية ان كان قبول الولاة للوصين علة لاحد الولايتين مطلقا
 سواء كان قبول الولاة للوصين او لم يكن بامر احدى الولاة من ثمانية اما اذا كان محققا
 كتحقق مجموع الولاة من مسلم لم يكن محققا لهما بالضرورة اما اذا لم يتحقق فلا بد من محقق
 احدى الولايتين لانه محقق ل قبول الولاة للوصين والمحقق في الجواب وعندها يكون
 الموجه وان لم يكن محققا ل قبول الولاة من مسلم الا في الضرورة لان عدم محقق احدى الولاة
 ما ساء ما عاودا وانت لا تفرق بامر قبول احدى الولاة من ثمانية لان الولاة من ثمانية
 الولاة للوصين قبول عدمها لهما منقضي اما اذا لم يكن قبول الولاة للوصين وقبول
 علة موجه لاحد الولايتين فكذلك بامر احدى الولاة من ثمانية لان علة قبول لاحد الولايتين
 ليست مدار البعض قبول عدم الولاة للوصين وجودا وعدمه لانه لو كانت علة بانه
 المحققين قبول عدم وجودا وعدمها لما تضمن قبول عدم بدون العلة لان الولاة
 لا توجد بدون المدة وجودا وعدمها وانما تضمن قبول عدم وجوده والعلة
 اذا كانت قبول وجود الولاة للوصين او ثبت ان فرق بين الولاة من ثمانية
 بعض قبول عدم الولاة من ثمانية سواء كانت علة قبول الولاة لاحد الولايتين مطلقا
 او لم يكن محققا وان كان كذلك لا يكون مدارا وانما كانت بعض قبول عدم

المعصية

كل واحد من الولاة من ثمانية كل واحد منهما احق من بعض قبول عدم وادام يكن
 العلة مدار البعض قبول عدم بامر البعض قبول عدم لا يمكنه ولم يكن احدى الولاة
 وانما بامر البعض قبول عدم لانه علة قبول الولاة لاحد الولايتين او كانت ثمانية
 كان بعض قبول عدم ثمانية او كانت العلة ثمانية بامر احدى الولاة من ثمانية
 بينما في السبق الاول وهو ما كان قبول الولاة علة لاحد الولايتين وادام كانت احدى
 الولاة من ثمانية قبول عدم تمت فبعض قبول عدم وادام يكن العلة ثمانية
 يكون بعض قبول عدم ما ساء لانه لو لم يكن تمت فبعض قبول عدم على عدم
 عدم العلة كانت العلة مدار البعض قبول عدم وجودا وعدمه لانه تمت على عدم
 قبول العلة وتم تمت على عدم ساء لانه لا يعني ما لمدار وجودا وعدمه الا ما
 وادامت بعض قبول عدم فاما ان تمت بقبول الولاة للوصين او لا فليس
 وايا ما كان بامر احدى الولاة من ثمانية كما مر وهو **قال** فان قيل الاول هذا
 المنع يسمى منع بعد ربه وعندهم عبادا عن منع الاصول لانه في نفس الامر على عدم
 قبول امره محال ومعه لهم ان المحال جاز ان يسلم المحال فاداءه بامرهم محال
 فقال سلمنا علة قبول الولاة ليست مدار البعض قبول عدم في نفس الامر لكن قلتم
 ان العلة ليست مدارا لهم على عدمه عدم علة قبول الولاة كجواز ان يكون عدم علة
 علة قبول الولاة محالا والمحال جاز ان يسلم محالا آخره ومنها المحال لا يجوز
 قبول المدة بغير قبول المدة على هذا السعد وان لم يكن المدة ثمانية
 في نفس الامر وجوابه ان قبول هذا المنع لا يضر لانه لا بد من ان يكون عدم علة
 قبول الولاة لاحد الولايتين ما ساء في نفس الامر ولم يكن ما ساء كان كذلك
 للسعد ما ساء في نفس الامر يكون محالا لانه لا يضر المنع وان لم يكن
 عدم العلة لانه ما ساء تمت وهو علة قبول الولاة يحصل المطلق لانه لا يضر
 الولاة من ثمانية بانه على عدم قبول الولاة للوصين ولكن كيف يحقق منه العلة

سنة

ادام كانت علة قبول الولاة

ادام ثمانية في ادوم

فنقول احدى الولايتين ما هو لان بعض سمول العدم ثابت لان سمول الوجود
 ليس مدار البعض سمول العدم وجودا وعدا ليس سمول العدم بالافراق
 بل هو سمول الوجود فسمول الوجود لا يحذف ان يكون ما اذا لم يكن فان كان
 ما لم يكن بعض سمول العدم لان سمول الوجود احسن منه وهو ان لا يكون
 شيئا الا ان لم يكن ما لم يكن ايضا بعض سمول العدم لانه ان لم يثبت
 يكون سمول الوجود مدار الوجود وعدا لانه يثبت على عدم سمول الوجود
 والشي على عدم راسخه يثبت وادانت بعض سمول العدم فاما ان يثبت
 سمول الوجود او الافراق وايضا ما كان لم يكن احدى الولايتين وهو المطا
 اخر ما اردنا ان اراده في صرح هذه الرسالة ولله الحمد والمه اوله وآخره والصلاة

على محمد وآله وصحبه
 اجمعين
 م م

حاشية
 مولانا زاد جلاله
 بر مختصر مختصر



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
الحمد لله على ما اعطانا من سوانح النعم وبوالع الحکم ونصلی علی
نبیک الحادی للهدی والبعث علی وجہ الحق والتمتع **قوله** محمدک انما یحمد علی
الشکر لان الحمد لله الفضائل والفواضل والشکر یحقق بالایز وکان الله نعم
من عظیم النوال بالاکبر العبد والاحصاء فله سبحانه من صفات الکمال
مالا یحکم حوله لا اله الا الله والنعیاء ولان تعدید الکتاب بثناء الله تعالی للعل
بموجب حدیث لا ینبأ وانه ورد بلفظ الحمد قال عاکل ارذی بال لم یدأ فیہ
بل الحمد لله فواجزم ولا یندوا فقه الکتاب المجید وانه ورد بلفظ التخصیص
وعلى المدح لا ینعم مالا یختار للمدح فیہ والحمد یحکم بالمدح و فی اختیار
وقیل المدح ینعم غیره الحی ویکون قیل الاحسان وبعده والحمد یخص الحی ویکون
بعده لاحسان فالحمد لله لانه علی کونه تعالیا وصلا حیة الی العباد وان
ماله سبحانه من صفات الکمال وجزیل النوال باختيار وانا نأثنا بالاختیار
على ما یسیر الاختیار لا یخفی علی ذوی الابصار ولما ذکرنا آجر من التوبین
فی الاول وانه جملة الفعلية على الائمة مع کونه عاطلة عن حلیة الدوام و
البیات الذی یدل علیه الائمة لان الفعل المضارع یدل علی الاستمرار
التجددی وانه اولی بالاعتبار منه به المقام من الثبات والدوام لدلالی
الاول بمقتضى ما قبله علی ان ما تقابل بالحمد من انواع الانعام واصناف
الافعال الدائم متجدد علی الاستمرار فلاح الحمد من انعام جدید وضرر
للاحسان یخت فیہ فله وجه اختیار صیغته المضارع من بین صیغ الافعال
واما انما وصیغته المضارع غیر علی صیغته المضارع کما ذکر فی المنفصل فله
على عظیم شأن الحمد لله لا یغنیه من الاشارة الی ان به الامر العظیم والخطیر
فما لا یکن ان یولاه وحده بل ینسج الی معاون ونصیر ومعد وضمیر ودر بجا

انما یحمد علی الشکر لان الحمد لله الفضائل والفواضل

الحمد لله على ما اعطانا من سوانح النعم وبوالع الحکم ونصلی علی

نبیک الحادی للهدی والبعث علی وجہ الحق والتمتع قوله محمدک انما یحمد علی

الشکر لان الحمد لله الفضائل والفواضل والشکر یحقق بالایز وکان الله نعم

من عظیم النوال بالاکبر العبد والاحصاء فله سبحانه من صفات الکمال

مالا یحکم حوله لا اله الا الله والنعیاء ولان تعدید الکتاب بثناء الله تعالی للعل

یدعی ان ذلک اشارته الی ان حدیث سجایب یمنج واللبان بلج وما یجنان
والا رکبان انما علی قال الامام الرازی ان حمد الله تعالی بحکم الموارد العلیة
ووجهه ان یجعل الحمد بمن الموارد عامة کما یجعل بالحق به فاما کما یکن ووجهه انما یکن
بفضل بل الحق لا یکن بل قوله تعالی لهم صلواتی انما یکن بفضل صلواتی انما یکن
بی الصلوة بالظاهر والباطن وصالواتی الصلوة بالظاهر فقط وانه یجوز
الخطاب لیس فی کماله اسم الله الدال علی استیحاء احوالی لیس صفات الکمال اشارة
الی ان به الاستیحاء من الظهور یجوز لیس حاج الی الله علیه السلام بل بجا
یدعی ان ترک ذکر ما یدل علیه اوفی بمقتضى المقام بل المقام الدال علی ان قوی المدح
یجوز لا یدل وادعی التوجه الی صیغته علی المثال حی خاطبه علی ما یکن سائر فی
المختصة بالصفات فی ما یکن یجوز وانه اخر المعقول علی بعد الدال علی الاختصاص
المناسب للمقام کما ذکر فی المعقول لان تعدید الحمد کما سعى اشد طاقا بمقتضى المقام
وحار علی ما هو الاصل من تعدید العمل علی المعقول ولما فی من اللفظ لا یشار الی ان
ما شمر به تعدید المعقول من الاختصاص انما ذکرته شمرته وادعی تعدید فی القول وانه
ذکر ما یدل علیه بل وما یدعی ان ذکر من فضل الکلام مع ان شرب الاحسان
منه لا یفوق عن توبت شبهة لال المسامحة من قضا لا ارادة انه یوقف طامرا علی
ان یوقه الخاطی ان الحامد لم یشرک به فافهم حمل التمدح علی فرد الاستقام
ان کان وادعی الدال لیس یکن یحمل الخلف المعهود واهمال الدال لال ان یختصص لادم
للتعظیم غالباً وانه کلمة بالمودع لیس له البعد علی ما قبله قوله یامن شرح
مع انه سبحانه اقرب الیسان من جمل الودید ففیما التقی واستبعاد الیسان مکان
الو لیس وقدم شرح الصدر علی تنویر العقل لان الصدر وعاء العقل شرح صدره
لیدخل النور فی العقل ذکر الیسان فی شرح الصدر والتبیین فی تنویر العقل لان
التبیین المدح من الیسان علی ما یقران الزیادة فی اللوح لیس الزیادة فی اللوح

انما یحمد علی الشکر لان الحمد لله الفضائل والفواضل

الحمد لله على ما اعطانا من سوانح النعم وبوالع الحکم ونصلی علی

نبیک الحادی للهدی والبعث علی وجہ الحق والتمتع قوله محمدک انما یحمد علی

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى من شرح الصدور والبلغ
المراد من محض البيان اي
تبيين حالها من التصور في تمام
المقام وما ضاع من كمال النقصان في اقسام المعاني
والمصاحف ولوامع البيان نحو ان يكون من اصناف المشبه الى المشبه كل حين
اي البيان الذي في الاشارة وضح ذلك اما لان البيان للخص فمعظم اطلاعه على
الكثرة واما لما في نحو وان يكون استعاره بالكنية شبهة للبيان بالبرق الخاطف
وكون اشياء اللوامع على انها جمع لا بمعنى المعاني تكونا مصدر اعلی زنة معلنة
للبيان استعارة بخلقها او بالنسب بقوله من مطالع المشانق ان يفسر شيئا
البيان بالسر والجمع المضاف الى المعاني وان كان اكثر ما سئل في
البرق والاشباح وان يكون بالباء الموصلة بعد الهمزة في الالف وان يكون
بالشياء المشبهة بمعنى القوان والاولى ان يكون معاندا للمعاني ومطالع المشانق
افاضة المشبه الى المشبه اي المسائل كالمطالع ولا يخفى في الجمع بين
الكتب واللفظ في الجمع بين الله والمصاحف والبيان والمطالع وذكر البيان
والعاني في جميع الكتب والاصحاح بين اللطائف **قوله** وتصلى ينبغي
للعامل ان يستعين في جميع اموره وكل شؤ به حجاب حتى سبحانه ويكمله
افاضة ظليته واجاح بعبثته لكن لا بد من نوع ملازمة وفرب معوي
المعنى والمستفيض وتكونا بعلته في غاية العلق بالعلاق الشريفة
العوانق البدنة وتدينين بادناس الذات الحية والشهوات الخفية
مكونة بعد في غاية الجرد ونهاه العفوس يكون الملائمة منتقية بالانوار
في تكون بسبل الاستغاضة من اجل علو المتوسطة وجه كجوده وجهه الخلق
فتوجه البرق بغيره من الحق وتوجه العلق بغيره عليا لان وجهه الخلق بغيره
لجوار الخلق تعالى ووجه العلق للملازمة لئلا يهمل الموسط اصحاب الوجوه
المنارة

كونه
سواء برق اللامعة

بالكث
والانصاح
الشواهد
الاجاج رواكردني

والعظم

في اولها لئلا يهمل الموسط اصحاب الوجوه

واعظمهم رتبة وارفعهم مرتبة ينشأ عليه العلم فلا توتل رباب التعاضيف
في شتى من شتى بالخلق على علمه العبد والاسلام ولد كل نوا وحلوا بالصلوة
على آلال والا صحاح لكونهم من الموسطين ينشأ ومنه علمه لئلا يهمل
آلال والا صحاح بخباية علمه لئلا يهمل من ملائمتها علمه لئلا يهمل كمال الملائمة
الكل او فركان امر لا يستغاضه اتم وحصول الافاضة كروا وتر لفظه النبي على
الرسول لما في لوط النبي من الدلالة على الشرف والرفعة على ما قيل انه من النبوة
وسى ما ارفع من الارض في الصحاح فان جعل الله ما جودا امه اي امه
على سائر الخلق فاصله غير الامه وتوفيقه من فعل **قوله** المودة ولا يل
البحار وتدل الله ما يعرف به ذلك الشيء قد دلل بالبحار المعجزات التي
بها العجازه على الصلوة والكم للتميز عن معارضته والبيان مثل الاول
به من باق قد قال اضافة دلالة على العجازه الصلوة والكم كما في قوله
فما لك لانه لا عارف وصفه على الكم بالبحار المعجزات وانما تعارف
وصف معجزة ذلك فدل على العجازه بمعنى معجزة وفيه انه لا يحسن
جعل المعجزات دلالة على العجازه بمعنى معجزة وفيه انه لا يحسن
بأسرار الله ان اعلى المعجزات وابهاها وارفعها واستنارها القوان
والعجازه بما فيه من اسرار الملائكة وطائفتها ولا يحسن ان يراد بدلالة
البحار دلالة على العجازه القوان والامامه الى الرسول باذني ملائمة
للتبصير القوان اليه علمه لئلا يهمل معنى ما يدنا بأسرار الملائكة انما
اقوى دلالة على العجازه وما يقوى في اشياء المدلول يقوى الدليل الصالح
بذلة نصيبه القوان ويهوان جلعة حتى يسمي ثم تدره الى القوت وذلك
في ريعن نوما وتطلق على موضع المصحة ايضا كذا في الصحاح وفي كتاب
الخلاص في الاشارة المصداق المبدأ والمعاد هما مبدأ ان تسابق القوان

نوسلوا
وان كان في معنى

في معنى
في معنى

في معنى

109

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning names and dates.

انما كما يقال سميت زيدا
 يقال صبح صبح
 واما قال اول بيت لا تكون السجدة
 مني حتى افر لا بد لي من ان اسجد
 الله ان عاصيات الله

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or date, located at the bottom right of the page.

مفتی محمد رفیع الرحمن صاحب دیوبند

صفحة

19

الحاصل من

الحمل

الخلف لا ثمرة والمراد بها الا خلف بلا يتجه والاول ارجح فخرج و
 خرج الكتاب طية تعال ذبب ودرج الراجح اي بهر اوله او
 من بعت امار السلف ما يبيع من آثارهم لطائف العوائد وشرائع القواعد
 في الفرائد ورواجه وبقا سقود والاعتداده والانتساب الى اوس
 يعز فوابد الفن وينشرها ورواجه بالاشتغال عما حده واستحاج لطائفه
 وقيل المراد من بعية امار السلف لمولى الاعظم بها والى الكلواي
 وسات عتاق مطا ملك الاحداث البطاح انما بطا سبل واسم فيه ذائق
 اخصي كج على الا باطخ والبطاح على غير العباس والمعنى ملك الاحداث
 وخصص الما عتاق بالذات لان السرعة والبطا في سيرة الاول يظهر عاليا فيها والكل
 مثل شهابا حال ونام ملك الاحداث بحال ونام امار من على المطا في البطاح
 وسيلان المطاح ما عاها وكجور ان يعبر منه الاحداث بالماضين عليها في
 الذات على سبل السعارة والكسابة يكون اسباب المطا للاحداث فخلطه و
 ذكر العتاق وسيلان المطاح بهر شحوا ان يعبر منه الاحداث بالمطام
 على طبعه طبع الماء يكون ذكر العتاق وسيلان المطاح رشي للشبه
 قوله واما الاخذ والاسباب ذكر اوله ان حاشا سلك في اختصاص
 الشرح بعلل من بان ارباب الطلقت تعاصر بهمهم وان الصالحات المتحال
 مصدر والاخذ والاسباب واخذ ثابعا عن عدم نجاح مسؤولهم بما ذكر ان
 الاتقان بما يستحقه جمع الطلقت ليس في قدرة البشر وان به المعن
 قد كس سقود ونبذ رواجه ودفع ما لثامن تعليل ما يحتاج الى الدفع مان
 الاخذ والاسباب امر يشغل لاد كتاب من رتبة العتاق الذي يقع الاخذ
 في طاعة او يشغل لاد كتاب من رتبة ونوبه الاول قوله فلما من من
 كاس لكرام نصبه كانه لعل ما عده وودك البلبب بما رجع انصا في بعض

ر

الشرح والملايض بالواو وبه السبعين على الوجهين اما على الاول فطو اما الثاني فبو
 على طر قوله وكلف منير الى آخره واطو من من سلكه واما ذكر ما علم وجهه وكراماني
 قوله اما الاخذ وما بها لفصل المجلد الواقع في ذين السامع ثابعا على اخذ عن عدم
 الاسعاف مسؤولهم وضع في ذين السامع ايه باي تسمى بدع ما علواه سبب الاجمال
 اما الاخذ قوله في الاصل الى آخره بصراع اوله شربا وارتقا حرة وقد روي
 وللكاس من ارض الكرام نصب ونفسر الكاس بالخير والى كس فطامته للمصالح
 الاول وان كان لا يحسنها لطف شكون اسارة الى شانه حال اهل الا
 ينراي منع من المنز وبنو المنع والذجر ولا يحسن لطف البعير المنع ملط المنع عن
 الطالين ملط السائلين لكان ذكر الالهارة ومطاطه لوط السرا واما ان على طام
 مع واقعها في المعنى قوله ويشمل ما يتعلق بقوله طبع وان كان العارفة للبيعة
 لا ناعوب غير موعها على ما قالوا في قوله تعالى وركب فلك الشفق العتق
 والقوام الوطوح والظمار الوطش في الهواء جرحه ما حرة وهي نصف لهما بعد
 اشتداد الحر والام العطش والاقترح طلب الشيء من غير ردة وكان في قوله
 مقبرهم دون مسؤولهم ومطلوهم وكجوها اسارة الى انهم سألوا ذلك من غير قدره ورويه
 ما يبعه في كونه مطلوبا لهم وثامنا الاول في معاملة الاول وثامنا الثاني بمعنى صاغا
 من شيت النيران اي صفة قوله ولعمان الغاية الاولى ان يكون به
 الو او لكون قوله ثانيا حال من فاعل انتقت لانه لا يظهر ما نصير لوطفة عليه لان
 ثامنا الاول اما صفة مصدر في لاسعابا ثامنا الثاني لا يصير لشي صبا ولا مجال
 لعلها واولا حال فاما ان قد حال عن فاعل انتقت لكون به امولع فاعله
 اي اصبت بجهنم وثامنا لعمان العوام او قد فعل مطلق على اصرت يكون
 به احوال عن فاعله اي واجهته سر عتق ثامنا لعمان العوام ولا يحسن ما في قوله
 ولعمان العوام الله ما من الاستعارة بالكسابة والنخل والرشح جود الترخ

على الملايض
 السامع ثابعا على اخذ عن عدم

او ظرف وثامنا

باجيم

وجود اللفظ ما كان المجرى الترتيب الأول في سبيل من البراءة مستقيم من الغرض
 الترتيب للحق فان احد ما سبب قوة الارواح والآثار حسب قوة الاشياء
 اي الاجساد ثم محل العلم وهو الطيف فهو مجاز في المراد الثاني والصفة في
 ما ثبتت والحق في ذكر الجود مع الترتيب الى الترتيب الاول في جعل الجود
 بالصفة لطفية والصفة في الوجود في باب ان محل الجود بها لا ياتي بها
 وفي وصف قوتها بالجود في طيفها في السارة الى ان طيفها كما في النار وهو
 غاية جود الترتيب والصفة في باب ان كل غير اي ذي غير قائم الا
 اي مظلم الاطراف **قول** وقوتها عنه خبايا بالاختصاص المقنن بعض النبا
 من غيرهم وانما جمع ضمير ومعنى تضمنها بالاختصاص ان الكتاب في الامام
 لا يتجابه عن نظر الامام كان لمن ضرب عليه الختم والاطار على الناس بعد
 الامام كان كقوت الختم وروعه ومعنى قوله بعد ما كشف الختم انه لا شئ
 عن وجود اللطائف التقاب ثم قوت ضميرها في الكتاب في كشف وجهها
 على الدنيا والعاية في الحرام جمع ختم ومعنى الختم من الناس كمن ربا
 حرمها والكتاب ما كان على النعم من التقاب وفي بعض السمع قوتها في الحكم
 بالاختصاص وفي بعضها اختصاص الاختصاص ومعنى اختصاص الاختصاص ان الاختصاص بها ضمت
 لاجله وفي بعضها فضلت عنه خبايا بالاختصاص القوت الكبر والاختصاص ما ختم به من
 وغيره ومعنى هذه بالاختصاص ان الكتاب في الامام كان كختم باعني العين
 الناس كل سبي المتختم واذا الختم فصار ال ما يحتمل عن الطائفة في قوتها في
 اليه فصار ذلك كقوت الاختصاص وضع الزوائد على طرف النمام ويثبت ضعيف ما
 يتكسر به خبايا البيوت كناية عن تسهيل اخذها وحصلها وتيسير طريق الوصول الى
 وصاها رافعي الشئ بروفي اعني ارفف شعرة حدة **قول** هو النساء
 الشاء وان خص باللسان حقيقة كان ذكره لقوا النصيص علمه بالمشك

نسخ
 جمع

والنص

والنص ما حصل من كنه باللسان وانه ما قصد من بيان الفرق في النسب
 وظهور ما يكون من تفرع النسب منها على نوعها وله افعال سواء تعالى اليه
 نوعا وسواء كان باللسان او بالبيان او بالاعمال وان كان الاطلاق في
 المعنى يعني عن ذكرها من المعنيين وقد يوجب ذكر بان الشاء بطلان على
 ما ليس باللسان حقيقة كافي فذلك اني سبحانه على ذاه وفي الحديث انك انت
 على بعك ثلاثة من ذكر قد لسان اخر ارا على ذلك وسواء على ان كون اطلاق
 الشاء عليه بطريق الحق ممنوع ولو لم يكن فالتظاهر ان المراد من كونه باللسان ان
 يكون قول ولا لسان ان ذلك قول وان لم يكن محارجه لسان لتبره تعالى عنه
 ووجه العبر عن كونه قولاً كونه باللسان ان العاين ان القول يكون به وتبادر
 من كونه بان يكون قولاً وما يحمله شارة الله تعالى ان كان حقيقة فذلك
 وان كان محارجه لسان فلهذا لا يقد لسان على الاول لا يصح الا
 بل لا يصح النوع الثاني لما ذكرنا من اعادة القول على الثاني لا حاجة الى الاخر
 واعلم ان من العرف الذي ذكرناه من ذكر في الشرح وهو النساء باللسان
 على الجمل هو ما من وجه لا ترك مناه كونه على الجمل وقد كونه على قصد
 العظم وعكس الشرح فلهذا كونه مناه على ثناء على قصد العظم لا على
 الجمل بخلاف المذكور فلهذا كونه على ثناء على الجمل لا على قصد العظم
 بخلاف المذكور منها فان اعترفي حقيقة الحمد كذا الاخرين فالحلل في كل المعنى
 لشمال كل معناه على واحد منها وان اعتبر كونه على الجمل فالحلل في المعنى
 المذكور منها وان اعتبر كونه على قصد العظم فالحلل في المعنى المذكور
 الاخر فمستم ما ذكرنا من ان هذا الشئ على طام ما نواع النساء على ما فعل
 من نساء النوازل وقيل النفوس بغير حق على قصد العظم فالتظاهر انه حمد وله له من
 هذا كما دل ان الحمد لم يقع في محله **الصلح** الا ان يقال الجمل اعظم من

تعريفها

تحقيق موقوف

يكون جملته الواقعة او بجمله الحادثة جملًا والظاهر ان الحادثة في الصورة المذكورة تجعل
 المجرور عليه جملًا ويصون بصورته حتى يسهل وهو انهم ذكره وان المجرور بحسن الامر الذي
 وما ذكره من مطلق عن التقييد به ولا بعد ان يرجح المطلق انه لا موجب اشكالاً
 في حمد الله تعالى على صفة لا يبالى بها في حق الله تعالى وعدمه والارزق حدودها
 لما عرفت موضوعه ولا يجوز ان يؤول في المجرور على الملكات المعنوية من العلم
 الشئ عدا واحكم ونحوه **قوله** او بانحان لانقال كيف ينبغي ان
 انحان اعني الاعقاد عن العظم لانه لا معنى للبناء بالسبب الى نفس الشار
 ولا يتصور بالنسبة الى غيره لعدم اطلاقه ولو اطلق الشار يقول او فعل ذلك
 المطلق هو المبنى فمقتضى الاعقاد فلا يكون تعريف السبب بالمبنى جامعاً
 ولا قوله او بانحان محتمل لا لانه لا أصلًا لا يقول غشي الانوار ان يتصور
 المبنى معرفة المسبب عنه ولا تخرج من اجله بالمبنى ولا ريب في تحقق ذلك في
 السبب انحاناً وما ذكر من حصر الانباء في المطلق المذكور ان اريد به حصر الانباء
 عن العظم المنعم فعليه منع ظاهراً هو مبنى عن العظم والاعقاد والاعقاد
 عن العظم وان اريد به حصر الانباء عن الاعقاد فذلكم ولا ضرورة لان الكلام
 في الانباء عن العظم قد ورد في السؤال على ما ذكر ان الاعقاد بانحان من
 اقام الشكر باللسان كما ان سائر الانباء قد لعدم العلم به ولو اطلع عليه
 بما في ذلك المطلق هو الشكر لان الاعقاد لانه المبنى وهو **قوله** بان الانباء
 محتمل لما ذكره في الموضع على انه لا يرد من ان يكون من الساكن حتى يحل شكر
 بل يجوز ان يكون من غيره بالهام واخاره وان كان من جهة لا يرد ان يكون
 الشكر هو المطلق ما نطق عليه من الاعقاد وكيف معنى الانباء في محتمل من غير
 خاف الامران يكون هناك شراً ان احدهما القول والفعل المطلق والاخر ما نطق
 عليه من الاعقاد وانما احد السكتين عن الآخر لا موجب لعدم كونهما شراً

فيكون شكواً

ون

قوله فورد ان كان الظاهر من العون من النسب من المورد من المطلق
 وظهر من بين النسختين بين الحمد والكره من مظهر من العون على عام ما يظهر من
 الظاهر عليه جملًا على ما هو قاعدة العظم **قوله** هو اسم للذات الواجب له
 لانه المعلوم من المطلق وذكر الصنفين اعني الوجوب الذي واسمها في جميع
 كما هو ملحوظ لطف الى استجماع اسم الله لخصائص الكمال بالوجوب الذي لانه
 يستتبعه صفات الكمال وقد فرغ بعض المحققين بعضها على الحقيقة من مخرج
 الكل عليه واما استحسان جميع المصادم الى موت جميع صفات الكمال لان كل ما في
 ان يحده عليه فلو شذ كال من السوت سبحانه لم يكن مستحقاً للجد على الكمال فليس مستحقاً
 لجميع المصادم والواجب اسجاع اسم الله لجميع صفات الكمال دلالة عليها فهو اسم مشترك
 بهذه الصفات في صفة المطلق في الاسم صفة كماله اشتهر عامه بالجوهر في ضمن اطلاق
 به الاسم فمفهوم به الصفة منه وكذا كف زعمون الذي عاوى موسى عليه السلام استتبع
 الظلم من ضمن اطلاق في الاسم فمفهوم به الصفة منه ولا يلزم من اسمه العلم وكذا لا يلزم
 الكمال من اسم الرحمن كما انهم من اسم الله فالسبب هو اسم الله دون غيره وبيان ان
 ان اشبهه به تعالى صفات الكمال لا يقتضي تسمي اطلاق اسم دون اسم غيره لان
 محض ذلك ما يخصه تعالى ولا يستلزم ان يكون الرحمن واحداً حقاً لان حال
 الرحمن من الصفات فالذات به مبهمة وضايف الى الهام لانه لم يطع حتى لو حفظ تيقن
 ما خرج عن معنى وضعه لانه له على خصوص انه تعالى في صفة ومجرد ان يكون المطلق
 لا موجب انهم او صفات الخاصة به ولا سوان بوجه الاستجماع ما في هذا
 المحصورة المستبورة بالانصاف صفات الكمال فما يكون علماً والاعقاد بوجهها
 بل على هذه الصفات لا يكون موضوعاً لمفهوم كل نوع به الذات وعرفنا وان
 الاستعمال بها كما تضمن فاه موضوع ادراكها الوجه الكماله وخص الاستعمال به
 وفي هذا لزم ان اهم صفة الظلم من العلم الذي يزعمون موسى **قوله** والعدل

صفتا الكمال

الحجة الاسمية على ان قوله الحمد لله كان في اصل جملة فعلية اي حدثت الله حمدًا او حمد
 حمد الله في فعله العاقل والهم المصدرة عنه وجعل الحمد اسمية للدلالة على الدوام والبقاء
 كما قالوا في سلام عليك وفي عماره حيث جعل العود للدلالة على الدوام دون اسمية الحمد
 ورفع لما عال في صريح الشرح عند العاصم ما يدل على ان الحمد في مطلق على اكثر من صوت
 الاطلاق في ذلك ان الشرح انما يعني الدلالة على نفس الاسم فلا ياتي كون العود
 الى الاسم للدلالة لان الدال في اصل العود والاسم ما يمتص العود به ولو كان
 ساقى في احوال المسند ان كونه اسمًا لفائدة الدوام لا خاص على ذلك لا تعرض
 للعود اصلًا بل بظاهره انما هو اسم يدل على الدوام ويمكن ان يقال ان الاسم
 يدل على الدوام في الحقيقة على وجه الصوت كما ذكره الشرح وعلمه على الدوام كما ذكره الرضي
 في الصلة المستبينة انما لم يمدل على الحمد في الدوام بمعنى العقل والادب بل في كل
 دوام فالشرح في الدلالة للوظيفة فلا يمتص اسمًا للدلالة على فعله فان قلت الحمد لله
 جملة اسمية خبرية بظرفه والظرف فعلية تارة ولذا جعلوا اخبار الفعلية معصية لاراد الظرف
 وقد صرحوا بان الاسم الذي خبرنا فعله في الحمد وكما فعله فكذلك اذا كان خبرنا فعله قلت
 قد صرحوا بان الحمد سلام عليك عند الدوام وكذا قوله عمارا انما حكم مع ان الحمد جملة
 خبرية فالوجه ان نون انما ان الاسم الذي خبرنا فعله انما عند العود او الدوام وجوده واع
 الى الدوام كما لعوده سلفًا اما اذا وجد فعل على الدوام وفعله بمعنى ان يكونوا
 وجد الداعي للدوام ان يحمل الاسم الى خبرنا فعله ايضا على فائدة الدوام عند وجود
 الداعي ولا يعدم عاقل على المراهقة التمسك ان نون بين المصريح بالمفعول
 والاداء وان نون من الفعلية بين الاسم الذي خبرنا فعله ما لم يمتص في الفعلية
 الفعلية فاعلمه وانما على الحمد والبتة والمفعول في الاسم المدكورة في الفعلية
 المسند وروى كونهما على الحمد وهو مع لونه كونه اسمية في الخبر على الحمد
 لا يسلم كونه سببها الى المسند كذا في ذلك فيكون ان يحمل في الاسم على فائدة الدوام

فيه

تأثير الدوام

في بينهما

لا يمتص كل ما في التمام
 كان في الحقيقة في فائدة التمام
 قد جاز ان يحمل
 انما على فائدة الدوام

عند وجود الداعي بخلاف الفعلية وقد يقال انما عند راد الفعل او لم يقع خبر
 بل صفة او صفة مثلاً او اما اذا وقع خبرا فمد اسم العاقل لان اصل الخبر لا يزداد
 وقد ذكر بعض المحققين ان الانصاف في المعلوم من قوله ما يدل في الدوام في
 فيها لا يشك في سقوطه حيث وسواهم ما ذكره اكون احصاء لفعله منضال راو
 الظرفية في كون المسند ظرفا فبما صرح في ان خبر الظرف بعد ما لفعل ويمكن ان يقال
 انما قد راد ان الظرف لفعل في الموضع الذي يوجد في قوله الدوام والنيات اما اذا
 وجد ظاهرا بل قد راسم الفاعل اجابة للداعي **قوله** وقد علم الحمد بعبارة اسم
 لا يقال في هذا الا متتام عارض بواسطة المتتام والامتتام باسم الله واسم
 والذات ينبغي ان يعدم في الاغناء وليس لم تقدم فنفى ان لا يكون خلوها
 نقول كون الداعي مطابقة لمعنى كمال لارعاية الامور الذاتية ترجع العارضة
 وقد حجاب بانه لم يرجع العارضي بل عارضا تأسا قطا على ما هو اصل من عدم
 المسند في على الخبر سيما اذا كان المسند سادسة العاقل بحسب الاصل فان
 مرتبة العاقل المعدم على معوله **قوله** كما ذكره في وجب الكشف فخصه بالذكر لان
 مما جرت مقتضى ومنه ان اقرار الاول بمنزلة الدوام غير ممدى الى
 مقوده به وباسم ركن متعلق باقرار الكائن **قوله** ايها الملقون والجاراة ادرج
 لفظ الارباع مع انه ترك في الشرح لانه لا قصور رخصة عن الا حاطة لا مكان
 الا حاطة الارباعية ويمكن توجيه التركيب بان يحمل الا حاطة على ما هو الكمال
 وهي الا حاطة التفصيلية ولا شك في صحة العارضة عنها جميعه ولو اجتزأ
 الا حاطة على اطلاقها يمكن توجيه التركيب ايضا لكن يتكلف كما ذكرنا في حاشية
 الشرح ويمكن توجيه ذكر الارباع على انه يحمل الا حاطة على التفصيلية ما
 حذف المنع به لا يدل بطريق القطع على العيوب بل لو ان يكون الخذف في
 آخر وانما في غاية فذكر الارباع مستقيم على تعديري اجراء الا حاطة

١٠

أما المبدأ على أن يراعى الاستقلال
لا يربح الصالح على مبدأ العطف وكون المحط
خاصا والمحطون عليه بما وافقوا
التي ذكرها الموقوف على انعام
الرباعية الرباعية
مهم

بسم الله الرحمن الرحيم

و ادبار
۶
و در اینجا ناله ادا شده بخانه
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱
۲۲
۲۳
۲۴
۲۵
۲۶
۲۷
۲۸
۲۹
۳۰
۳۱
۳۲
۳۳
۳۴
۳۵
۳۶
۳۷
۳۸
۳۹
۴۰
۴۱
۴۲
۴۳
۴۴
۴۵
۴۶
۴۷
۴۸
۴۹
۵۰
۵۱
۵۲
۵۳
۵۴
۵۵
۵۶
۵۷
۵۸
۵۹
۶۰
۶۱
۶۲
۶۳
۶۴
۶۵
۶۶
۶۷
۶۸
۶۹
۷۰
۷۱
۷۲
۷۳
۷۴
۷۵
۷۶
۷۷
۷۸
۷۹
۸۰
۸۱
۸۲
۸۳
۸۴
۸۵
۸۶
۸۷
۸۸
۸۹
۹۰
۹۱
۹۲
۹۳
۹۴
۹۵
۹۶
۹۷
۹۸
۹۹
۱۰۰

السنة ١٢٠٠

一

بسم الله الرحمن الرحيم

لان العالم معناه حرف واما ما نسب اليه لروم العالم فكذلك ان وجهه بان لا روم
 السرط انما هو العار الى احده على الجبر لا الواعى في خلال اخراة به انسان لعدم
 ان فاعته والانتباه من كل وجه واما ما نسب اليه من وجه فالمراد في الابعار بالشيء لروم
 العار طاهر واما ان الاسم لا ياتي حكم لصوق الاسم به لان الصوق الموصوف حكم لصوق الصفة
 فاحتمل للاصناف بما العار به معام المسد اذا بقي من المسد المحذوف واما ما نسب اليه
 من وجه ما نسب اليه لروم العار فهو ان العار وان هو في خلال الجبر لكن في الوهم
 عارض للموضوع كون العار على ما كان عليه في اصله من الموضوع في حد الجبر وروم
 كرامته توالي حرفي السرط واخرها فاعا وان هو في الصدارة حاله وتوعدا ومعام السرط
 قبل الجبر لم يصح القول باقائها معام السرط الذي هو ملزم بها من الوجه واما ما نسب اليه
 بالشيء لصوق الاسم هو ان الاسم جعل له صفة ولما كان هو الاسم با على الوجه
 الذي ذكرناه لروم انهم معام ملزم وهو المسد **قوله** علم السلاء هو المعاني و
 وعلم نواعيها هو المدح والشرط انه علم قوله وواو ايها عطف على السلاء وكذا
 جعل قوله وواو ايها عطف على انه علم للبدع وكذا ما الى نفع السكالات الاله اول كلامه
 يقرم العطف على جبه الحكمة ورجع العطف الى ما عار المعنى الى اصل الاله **قوله** العلم
 يقرم كون البدع علم للعالمين لعلم السلاء كما قال صاحب الكشف في رمضان
 وشهر رمضان اوردك ان قوله وعلم نواعيها اساره الى ان المصنف محذوف فاطلوع
 عليه علم السلاء ويكون جبر نواعيها الجبر الاله في قوله نعم واليه يرد الاله في
 اي عرض الاله في سدغ بعض السكالات **قوله** على الاول من دفع كذا واما ما نسب اليه
 طالع العلم لو كان كان علم نوايع السلاء او نوايع السلاء لا وواو ايها وسوطه على
 يكون في نواعيها غير ان سواني كل منها العلم احد سما حذفت بعض اعلم والآخر فاعا
 مقام المظهر فيه الا ان ركب مثل ما ذكر في شهر رمضان ورمضان صدغ السفر
 الاول وعلى السكالات يكون صدغ السفر الثاني وغاها ما كان ان محال حل رحمه الله **قوله** علم

بالنسبة الى لزوم التصوف
فلما ان تصوف الاسم

عظم الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم

تأليفه العارف علي بن الحسين الكاشغري

افراد المفهوم ومساواة ان كان للفظ خصة بها وان كان كاسم بمعنى الاسم واسماء بمعنى التسمية
 لم يفسح ان اسم كان التقارون وانما كان لفظا فاما على الظاهر اما يكون حصصه لو ثبت فموضع واضح
 الكتاب المعنى في هذه الظواهر والظواهر لم يثبت بل الكتاب اعلم بوضوحها بآثاره وحده
 ولذا قال رحمه الله انما خذ من هذه بحسب **قوله** من قدم معنى تقدم فلما جرد
 فتح الدال من المعنى ولذا قال في العناوين ان الفتح خلف من القول وفي بعض الكتاب
 يجوز صحتها على انها من قدم المعنى فيحصل كجزء كسرنا على انما هي ايضا لان هذه الظواهر
 لما تسمى من تقدم كذا بعد فمضاهيها اول فادتها الشروع بالنسبة تقدم من غيرها
 الشارح من علم من لم يعرف **قوله** وهذه الكتاب لظواهر من كلمة كثر اما تقدم
 المستوفى في أم الحق وطلوعه من الكلام منفتح الطالب ما ذكر في معانيها في ذلك المعنى
 وتسمى بالحق كاستحقاقها من كلامهم فاما اقسامها او بابا او فاصلا وكقولون كسهم
 شمله مثلا في الامور اشكال الكل على الاحكام واداءه رحمه الله بعد هذه الكتاب
 المعنى بمعنى انها معناه حجاب من الكتاب فاطلاها على الطالب كاطلاق من الكتاب
 وصحة وفصله على ما جعله في هذا الكتاب فطحا الى اصطلاح جده فظهر ان حمل المعنى الى
 حطت حركته الكتاب على معناه العلم الذي في معاني فطحا من وجه **قوله** واستفاد
 بها بالبار من الواضع في الكرم النسخ المصحح وفي بعض النسخ اصلها لما بالنام فاما ان
 يكون الدام معنى البار او الاصل على النسخ على ما قيل **قوله** والعون من معناه
 العلم معناه الكتاب وهو ان معناه العلم حال محصوره لان السور في العلم انما
 موضع عليها حصصه واما على العاطف الله عليها فله ما يميز المعنى من الوصف فاما ان يكون
 العاود ليجب كسره حتى لو تيسر فهم المعاني غير ان العاطف لم يحج بها اصلا واما معناه
 الكتاب فاعطاه حصصه من طاعة من الكلام ان ما المعنى من مسايقا في
 احدها على الاخرى اصلا وما هو من قوله رحمه الله الشرح في قوله معناه
 سوار هو نص عليها المعنى والال ان السببه منها العيون والكهوض مطلقا فانه

في علم المعاني يستلزم ان
 التوقف على الاطلاق

لما في معناه الكتاب ما لا يعطى ومعلوم انما لمست موثوقا عليها بالحق فاما ان
 بالوقوف الوقوف العاوي والملاوي في موضع على معانيها نعم لو ان كانت معناه العلم
 الا العاطف الدال على المعاني التي موصف عليها السور وحمل الوقوف المذكور في المعاني
 على الوقوف العاوي كاسم معناه الكتاب اعلم به من وجه لان معناه الكتاب
 محال ما دل على معناه العلم بالمعنى المستوفى فمضاهيها من معناه العلم بالمعنى المذكور
 ان العاطف ومعناه الكتاب على سبيل واحد واذا اخذت عنه ولم يذكر في معناه حصصه
 معناه الكتاب دون معناه العلم بالمعنى العاطف وما العاطف لال ما هو العاطف معناه العلم
 لم يعدم امام المعصود فالعلم اما معناه الكتاب دون معناه العلم الذي لم تقدم
 اما ما دل على معناه العلم معناه العلم بالمعنى العاطف دون معناه الكتاب واما اذ جعل
 معناه الكتاب شمله على ما دل على معناه العلم وعلى غيره فالظاهر ان قصد معناه
 الكتاب دون معناه العلم وما العاطف لان معناه العلم في بعض من معناه الكتاب
 على المجموع معناه الكتاب دون معناه العلم وعلى البعض معناه العلم دون معناه الكتاب
قوله الا ان يجعل معناه الكتاب اسما من كل انطوائه المذكور وليس
 قصد على المعنى المعنى من ان يحصل ان معناه معناه العلم والعاطف والاعطاف
 الكتاب ومعاني معناه منها والسببه من المعنى من السان **قوله** الا ان
 بذلك الكتاب المذكور ومن قوله ان معناه العلم ونفس معناه الكتاب هي العيون
 وكذا من معناه العلم ومعناه الكتاب **قوله** يوصف بها المفردات
 المفرد والكلام على طامر اسما حرج بعض الالفاظ اعني المركب اليها فمضاهيها
 موصف بها جميع الالفاظ لا يخص بها بعض من بعض فلا بد من ما دل في المفرد
 او الكلام حتى يساوي به المركب فاختار البعض لما دل في الكلام فمضاهيها
 مفردا غير معناه بالمفرد واخاره رحمه الله في المفرد فمضاهيها على ما دل في الكلام
 معناه بالكلام ورجح على الاول ما دل في المفرد اطلاقا على ما دل في معناه

مقدس

في قوله المعنى

للاول فاشارة الى ان كلامنا ليس من مستعمل باللفظ من غير حصول الى ما حط به
 اسلام احدهما للآخر ولما كان كون اسماء الالوان على كل عين من غير حصول
 اظهر في ابطال كلامه في العاقل قال بل كلمة غير صحيحة **قوله** فاما قوله اي يحيط
 الى به التحليل والبرهان استعماله على غير الصحة اما لعدم علمه بانه غير صحيح او بان
 الغرض اولى من غير الصحة بل من اجل انما لعدم قدرته على اراد الصحة بدل
 غير الصحة بل من اجل انما لم يقسم الثالث محتمل وهو ان يكون العالي قادر على
 اراد الصحة من غير صحة وان كان اولى لكن لم يورد الحكيم له معنى في ذلك
 لا يتناول طاعة الله لا حكمه ذلك لان الوان اما اني به معجزة وتعد نقال للرسول
 صلى الله عليه وسلم والاعجاز اما بول للملأخ والعصاة على الصحة **قال قلت**
 غايه الامر ان الثالث ايضا لم يكو به سقما وخر وجاعا على حكمه بل هو لم يوصل
 ولم يقل بل لاسبه التحليل او الغوا والسفوف **قلت** لما كان السيف يلحق التحليل فنبهت
 به على ان نسبة **قوله** اي قد تعاطوا لوفاء في طائفي الصحاح النجج وقد في الجاهل
 وطول وزججته المراهجها دقة وطولته والمدة كورن الاساس والزوج
 وقد احاجب واستقوا به واجبا زجج وزججته حاجبها وما يسهل
 على اعمار معنى الاستقواس بول في ان في مع النبي صلى الله عليه وسلم **قلت**
 بعينين زجج او من تحت حاجب **قلت** ارجح لكشق النون من فط كاجاب
قال النبي يستحق النون اما هو حسن باعمار معنى الاستقواس وصره اما اسم
 لو كان في لكشق النون سمانا لكوذا زجج وسوع لم لا يجوز ان يكون لسان
 اصناف حاجب بالاستقواس بعد بيان الصانته بالذمة والطول لموله ارجح
 وتركه العطف في لكشق النون وما يدفع المناقشة **قوله** اي كالمسح
 المسح كالمسح في اليد والاسطوان او كالمسح لاجل اليد المسحوخ
 من ان يملق على قاعدتهم ويملق بوجهه بالانفيل في معنى النسبة اصله

المراد من قوله في طائفي الصحاح النجج
 في طائفي الصحاح النجج

كالمسح

كالمسح والمترادى المنسوب الى تتم والى زار فالمسح بمعنى المنسوب الى
 السراج اي بالثبوت فالمسح اسم مفعول من سرجته بمعنى نسبة الى السراج
 او السراج كالمسح والمترادى من تحت وزرته بمعنى السراج وقوله كالمسح
 او كالمسح يكون اسما للحاصل المعنى في اوجه المخرج واما وجهه بعد جوابه
 لا يتبادر من نسبة الى السراج او السراج مع شابه له وانما الغالب السراج ان
 يكون المنسوب اليه مصدر لما في الفعل نحو كوفته ونسبته الى نسبة الى الفرس
 والفتن ونسبته الى لك واما الوجه بانه من فعل فحس الرجل في صارت كالقوس
 فالمسح بمعنى المار كالمسح او كالمسح او بانه من عون الرجل اذا صار عوانا
 فالمسح بمعنى الدعاء سرجا او سراجا على معنى السراج اي مله او بانه من
 الشجيرة اي سارت ذات ورق فالمسح بمعنى الصار في السراج وفي الكل
 بالمسح الاخر في وعلى الكل انه اما يستقيم لو كان المسح كالمسح لكنه
 ينبغي ان كان فلتسليم لم يجاوز ما سمع من قول يملق من وجهين احدهما انهم لما
 جلبوا بغيره تسرج كالمسح ليس اسم مفعول منه بل ان كونه اسم مفعول من غير
 من الغوا بانه على ان سرج الله وجهه ليس بواو فانه لا يملكه من غاياته
 مسرج وكذا اسم مفعول من سرج وعدم غاياته سرج الله وجهه وقد جعل في
 في شرح المعيار حسمه اسم مفعول من سرج وغاياته ذكر ما وجهه في كايه
 واما انها انهم ذكروا في تحريك وجهه كونه اسم مفعول من سرج الله وجهه
 فلم يذكروا وقد ان بجوانب الثاني عن السؤال هو قوله ويكون من باب
 الغوا يائي لك فاما قد ذكرنا ان وجهه كحج مسرج من السراج انه اسم
 مفعول من سرجته اي نسبة الى السراج بالثبوت وقوله كالمسح بيان ان
 المعنى ثم انه اجاب عن السؤال بوجهين الاول انه يتم ان يكون سرج
 موله مستخدما للسراج وفي ثور وجهه احدهما انه اذا كان موله

او السراج

قوله

الله

دفعه

منه

حاشا لحكمهم بانواعه فوضع حكمهم بها لانه لم يوجد حال الحكم حتى لا يصح الحكم سواء
 على حمله اسم معمول من سرج و هذا ان الظاهر ان الحكم بالانواع ليس سماعا على توليد سرج الله
 فان الاول من انما المتعلق والتماني من انما اللوح والتماني به او كان مولدا لا ينفذ
 جعل سرج اسم معمول من حروف عن العزائم لان المولد عن وجهه اسم لا ينفذ
 انكواب دون بعد به والتماني به اذ كان مولدا لم يصح جعل سرج اسم معمول من لانه
 اصله ولا ينفذ فانه والوحه المتكامل من انكواب ان سرج الله اصاغف فلا ينفذ جعل سرج
 اسم معمول من حروف عن العزائم و هذا به اذ كان مولدا غنا فلا يحسن انتفاع العزائم
 في معاملة المولد وانه ما يستحق ان يكون انكواب لا يستقيم على العزائم المتكامل للحوال
 به العزائم انكواب على اول وجهي نور السجالات واما على الوجه الثاني فلا يصح ثاني وجهي
 انكواب اصلا وكذا على وجهي نور لوح من وجهي انكواب ولما كان سماعه السجالات
 من انكواب والمباشرات وان لم يكن دفع بعضها عن انكواب فله طمس سرج العزائم
 فاجود انكواب ان سرج من قبل النفس واما من سراج طمس فلا ينفذ جعل اسم
 معمول من حروف عن العزائم **قوله** ثم استعمل لكل واحد موقوف اخصر على معنى لا
 ذكر وجه الله في سراج المسافات انما اسماؤه للشر في الاشهاد وكانه نظر الى ان
 وصف اللقب بالرف ليس بمعنى كثر ليس بل **قوله** انما هي حروف العزائم لان
 العزائم حمله عليها كما قال في السراج لان الكرامه داخله تحت العزائم فلهذا ذلك
 اللفظ لعزائم حمله عليها ولم يذكر في نفس الحوشه ما دل على الكرامه والاد
 لان الكرامه سبب العزائم ومن جهة ما لم ان يكون كل غف كرامه وسوخ وقوله
 واذا ما جرت القبول احد الامر انما ان الحلو عن الكرامه داخل لا مفهوم فصاح
 المفرد فلهذا من ذلك في معنى ما واما ان الكرامه حمله على النفاذ فلهذا في المعنى
 وكذا الحلو عن الكرامه واللام يكن الموقوف ما يعا ولا يصدق سماعا ما ذكر في
 من يلد الكرامه سبب العزائم اما الاول فلهذا لا ينفذ من عسائر اسما السبب

في
 المسيره

مفهوم

مفهوم اسما اسما سببه حروف واما الثاني فلهذا لا ينفذ من عسائر اسما السبب
 المسبب وان كان سبب السبب اسما سبب لان السبب مذكور والمبني لان سبب
 مذكور من سماع المولد وسماع المولد من الحلو ان يكون اللام اعلم ولو ذكر وجه الله ما
 على ان الكرامه سبب العزائم ومع الثاني لان اسما السبب وجب اسما السبب طمسا
قوله وحمل لان الكرامه اسما سببه الى ما ذكر في الحلو واما ان الكرامه في السجالات
 مع جمع الى النعم الى النعم والتماني مع الى النعم الى النعم واما ان سراج
 نفسه لا سماعا على ركب سراج الطبع عنه قطع الاول لانه ان ذكر الكرامه في سراج
 وكذا على الثاني لان حروف العزائم يعني حروف العزائم فلهذا من ذلك لانه لا ينفذ
 ذكر في نون النفاذ الحلو من سراج المولد فلهذا لا ينفذ فلهذا من ذلك لانه لا ينفذ
 ولك عرفت لا ينفذ حمله على وجهي نور لوح من وجهي انكواب ولما كان سماعه السجالات
 باسمه مع قطع النظر عن النعم لان الحلو في نفسه لم يذكر ذلك بل شتر حروف الكرامه
 قد يكون للعزائم اولها سماع المولد في النعم وان اراد به ان الكرامه حمله على
 باسمه مع قطع النظر عن النعم واما ذكر لفظ الحوشه على سبيل التمسك فانه سبب
 حال من الصوره في خصوصه يكون المعنى به انما هو الحلو من الكرامه في العالم في الحلو
 خصوصه عليه لا يستقيم به الاخرين مثل انه اجل من ان يكون كلاما فصحا سببه
 لانه بعد عن حمله في الامور المذمومه حال صاحبه كانه في معنى ان تعال به
 اجل كما تعال عداله الرجل ان منهي عن المنهات حال اخاه واما انك سماعها في
 حال اضطرابه لا ينفذ حمله على كون عداله في صدق عليه انه مستبذ عنها حال الا
 وان اذكر بها الاضطرابه فلم ينفذ الا انكواب للاضطرابه في صدق الامهات في حال
 الاضمار فلهذا لا ينفذ حمله على عدم الحلو حال عدم فصاحه عدم فصاحه الكلمات
 ومعنى ان تعال به اجل من عدم الحلو حال عدم فصاحه ومعنى ان تعال به اجل
 وكذا سماعه اما بعد عن حمله ان لو كان لولده في اجل حال فصاحه الكلمات وسوخ

الصبر على الذكر يكون سائلا فانه اي تقدم الصبر على ذكر المخرج وما في المخرج
 لوطي معوي وحكي المسهور جعلها اسما للعدم المبرج والارضة سهل فان احدهما
 ما لم يسه اليه الاخر وما وقع في السرح من الاقتدار على اللطف والمعنى ان ذكر الحكي
 يعني على انه اذا ما لم يسه اليه الحكي لان المراد بالمعنى ما يعامل اللطف حكما كان اوله
قول والواو في والوري الحال اثن على كونها للعطف على المستكن في ابد له وجود
 يكون المعنى ابد له وجوده وورد في لوري لوجوه ابد ما حسن المتعاقبة بقوله ملته وحدي فانه
 قوله وحدي في معاليله والوري معي وقد جعل حالا وقد لا تقوم الذي قول المخرج
 مستغنى ان يكون قوله والوري معي ايضا حالا وهذا اللزوم دعاء للطنس من المعامل
 والكتا ايه على بعد العطف يكون مع الوري بجزء المخرج الشاع وموفقا عليه ولا
 كفي ايه فاصري سان المخرج بالنسبة لما ادم بدل الكلام على الوقف كما في نقده
 الحاية في التاثير في عدم عطف اسدراك في قوله معي والاربع انه لم يرد
 على بعد العطف اتحاد الشرط والجزاء فان المعطوف على الجزاء هو على حد
 المعطوف عليه ومعلوم ان المعطوف عليه على الشرط وما على بعد ان حاله فالشرط
 هو بوجه الشاع مطلقا والجزاء ابد معقبا با محال المذکور. ويمكن الاخيرين
 بان المعية بدل على عدم راي في مدغم عن مدته واه معنى مطا ونعم العطف اوله
 ثم العلق بالشرط **قول** نعم معاليله المخرج باللوم ربما بعد زعمها بانه اشارة
 بذلك الى ان ذمه لا ينبغي ان يخرج ببال عاقل ولو على سبل الشرط والعاق
 بل وعاداع فاما توفض لوجه دون ذمه وفي استعمال في الدلالة على الكلية
 في المخرج واذا انما عن مخرج الدلالة بل هو في قوله سور بحسب في اللوم لطا
 حيث ان سائر انضيق حديق ولا نطق لسانه بما يدل على الكلية في اللوم
 كان فيه لطافة انما لان علق في قوله على لوجه المشعر عليه اللوم له بغية
 فانه الكلية المبني عليه اللطافة المتاخ **قول** فاذ كل السائر اي حكمه ساوا كما

ولا يلزم ان لا يكون سائلا فانه اي تقدم الصبر على ذكر المخرج وما في المخرج
 يكون احد الامر من موجبا للساوية الكلية واجتماعا للحالة حتى يلزم عدم تصاحبه
 مع وقوعه في القرآن بل للامر ان اجتماع الامر من سبب للسائر القوي الكامل في وجود
 ان لا يكون واحدا منهما موجبا للسائر اصلها وانما في قوله ما في كل السائر اسارة الى
 السائر مسا معي السفر لا بمعني الاصل طما حتى يلزم ما ذكره فانه المعنى به الدلالة
 على الكمال لان العطف السائر كونه فاعلان في كماله **قول** قبل ذكر العطف الثالث
 نفع عن كونه المعطوف المعطوف لانه لا يكون الا لصعفة الثالث فانما يخص عن الصعوبة
 المخصوص عنه اعلم ان الخشائي اعترض بان ذكر احد الامر من الصعفة المعطوف على
 عن الاخر اما اعراض الصعفة فلما سبق واما اعراض المعطوف فلانه لا يرد للصعفة لانه العاقل
 او الموافق القانون اوجب صعوبة في الفهم لا محالة وانما يخص عن الامر بوجه
 المخصوص عن الملمزوم فان قصد رجمه بعد ما ذكر دفع اعراضه لم يكن الا لضعفه
 على بعض المسائل وان كان الاضمار سائرا على ان ما ذكره مع لادفع السؤال
 بتمامه لانه انما يدفع اعراضا ذكر الصعفة عن ذكر المعطوف ولا يدفع الاعراض
 ووجه ان يقال لا يتم ان كل صفة بالف بوجه معتقدا فان من جازي ارجح
 بالسوق فتعمل على الصعفة دون المعطوف **قول** فحلل اما ان راو الخلل في
 للمعكلم او ليسا مع فعل الاول لا يقع تعليل عدم ظهور الدلالة بالخلل اذ الامر بالمعكس
 صها وكن ان راو الاول على ما تاب ورسه وهو الخلل الواقع في العلم وعلمه
 بالاراد ما عارض معنى العلم والظهور اي توقف الخلل ونظره بالاراد وان راو
 الثاني وتعليل عدم ظهور الدلالة ما عارض معنى العلم والظهور **قول** وذلك
 بسبب اراد اللوازم قد نفهم من ان السبب العقيدة لا غير ووجه بانه اذا
 حصل العقيدة بسبب العقيدة باللفظ بالنسبة لمراد معناه يكون ذلك واخلاني
 صوف الثالث والوجه انه انما يخص الاراد ماله كذا ان العزم لاخر وسوان

انما اراد اللوازم على الثاني
 لا يخرج عن هذا

راد بالخط بالنسب من لوازمه اقل قليل يما الى كلام بعده بم ان اراد باللوام
 والو ساطع معنى الحسن على ما عليه اعم الاصول ان لام الجس بطل المحبة الى الحسن
 فلا حقا وان اراد معنى الجمع فذا انه لا يصح اعساره بالخط الى كل مادة فلابد
 من عساره بالخط الى المواد فكل ما كل مادة وجوده لا يرد بعد وعلى العبد
 فانظر انه لم يرد كثر الواسط في كل مادة وجهه ان راد بالخط ان يكون فوق
 الواحد فاللزام وجوده لا يرد بعد معق الى واسطتين او اكثر في كل مادة
قوله ساطع الخط الذي علمكم لتقربوا الى ذكر الحسن واصنافه البعد الى الد
 مع اصنافه القرب الى ذوات المحاطين لطائف حث اشار به كالحسن الى ان
 طلب البعد وان كان متصل الى موصو عظيم هو القرب لكن لما كان في نفسه
 طلبا للبعد الذي هو ردي من الردي واسوار من السواي سوفي الا في م
 مملكة ارتكابه واضر التورط في ورطة الزام به ان حل العين على موصو
 وان حمله على مجرد الماكه فاللطاد ما عسار اخبار الجواره الا ان على السعال
 وضحاو ر من اضافته البعد الى الدار والقرب الى ذواتهم الى ان يعلق عرض
 بطل البعد والعاسق لا يطله لانه بعد بعد نفسه محالا فكيف يطله بل طلب
 بعد مكانه ومطلوب المبي اما هو قرب ذاك المحبوب لا قرب مكانه **قوله**
 هو الصبح اما لانه مت عده بالنقل الصبح والامان الصبح عمنه في معنى
 البت كذا الشئ وهو مبني على الرفع **قوله** لكنه اخطا كما اراد بالخطا
 ما بعد خطا ويكون في حكمه في المخلو والافله وجه ظاهر من الصبح كما ذكر في الشرح
 انه سئل كج في مطلق خلق العين مجازا استعمالا للمقد في المطلق ثم
 يكنى بالمطلق عن السرور **قوله** اقل نفسا صفة الحكم من طلب بطل
 تميز ولا يحسن ان يجعل صفة الحكم من طلب بطل ونفسا مع لانه قتل الطار
 مركب الشئ انه جعل طلب البعد مجازا عن لانه ونوط البص به وجعل طلب

الدوم

الدوم بانه عن شئ والواجب ان لا حاد الى الجوز في طلب الدوم على كج
 لقر للمعنى بيان سبب **قوله** والمعلوم منها كلام فاسد وهو ما ذكره
 البت ان عادة الرمان والافان الانسان يستحق الخطا وخلاف المعصية طلب
 الشئ البعد للحصول بعينه وهو العبد طلب التحن للحصول بعينه وهو السرور
 فساد ان الرمان والافان اما تأتي ما يوصل الخط في الواقع لا ما يوصل ما يظهر
 مطلوبه وليس به واما يد مع الفاسد ان من طرافه السواء اهم سمعون طلب سوي
 مطلوبهم طوافه فسيما الى حصوله اشهر ان الرمان تأتي بخلاف الخطا من اللام
 الخطا الى ما تأتي بها الشواء تطرقا ولا يمدح فيه امال به الماشات ووجا
 بل كسبه بها الواجب بالافرى فقال **قوله** كتمت الفواق مغالطا واحث
 في اشتغال غرس وادى **قوله** وطمعت في الوصال لانا **قوله** تنه الامور
 على خلاف مرادى **قوله** كانا تجرى في الماء شربان اطلاق السبح
 على النفس على سبل الاسعاد على ما ذكره في الاساس ومن الجار فرس سابع
 وسبح ووجه ان السابح والسبح من سبج في الماء فان اعمر موصوف السبح
 في انتم هو النفس على سبج في البر سبجتها في البحر في سبج السبح عدم
 اتعاب الراكب يكون السبح اسعاده تبعه وان اعمر الموصوف غمر النفس
 على شبيه النفس بسبح سابع في الماء يكون استعاده اصله مضرح ولا يحسن
 ما في امارة السبح على السابح من لطف المالمه وما في ذرا الاسعاد في الغمر مع
 السبح من اللطاف فان الغمر في الاقل يترك من الماء ولا ينجى من ابتلي بها
 الا السابح والاد بالغمر منها مطلق شدة استعمالا للمقد في المطلق **قوله**
 ولا يحسن ان لا يحمل كثره من كثره بالان الكبار لما كان سواله كثره تغرفى
 فاما ان راد به مجموع الذين او الد كذا لا فو على الاول لا يحسن بثلث الذي
 تعد الكبار فضلا عن كثره وعلى الثاني لا يحسن كثره بالثلاث ان يحسن بعد

معنى

نحو

لان الظاهر لا يمكن كثره بمجرّد العدد بل يحتاج الى زياده عليه فلا بد من ربيع
 الذكر لا اقل حتى يتحقق ثلث كبريات وقد يجاب عن هذا الاراد بوجوه اخرى
 احدها ان قوله كثره الذكر ليس من اصناف المصداق بل هو اعم من ان يكون له
 وفاعل المصدر هو الله كونه في الله كونه ما لا يتجزأ بل ان احدهما بالنسبة الى الله
 ما هو الآخر بالنسبة الى الله كونه لا وجود حصل بالذكر ما سائر واحد فليس يربح عليه
 كبريات **قوله** ويجعل ارض اب حجاره مخالف ما في الصحيح ويجعل
 النون وفتح الدال الحجاره ويجعل فيج النون وكسر الدال الموضع الذي اتخذته
 ولا سائر في وقت بان ما ذكره رحمه الله من ان الارض بها فاية رده باسم الحجاره منها
 موضعها **قوله** وفساد ذلك مما يشهد به العقل والنقل اما النقل فما نقل من
 الصحاح واما العقل فلان المسارح لما يكون داعي اليه بالسموت سماع غير
 المصوت لاسماع المصوت لصوت العود يشبهه اما ما يكون كذلك اذ كان
 الغرض من الصوت سماع الصوت اما اذ كان اظمار النشيط والجوهر كالبلاط
 بل تترجم به من الابواب وملاحظة الازداد فلما يثبت ان لم يقتصر في داعي
 الازداد للصوت على السماع بل ضم اليه الازداد على قدما وعتاة ما يمكن ان يقال
 معنى ههنا العقل فسادا به كمن يفسد بوجه مخالف العقل ووجه منه **قوله**
 والافلاخل بالعصا فيسبل رده رحمه الله في السراج لوجه البطل في العقل المذكور
 في فساد الموقد بان الكرامة في السمع ان ادت الى الشغل دخلت تحت سائر
 والافلاخل بالعصا وعقد رحمه الله صحت الوجه ظاهر والظاهر ان سمعه لودود
 السمع على قوله والافلاخل بالعصا وانه واردها ايضا واكوابه لاجبه
 لافلاخل كثره الذكر وسائر الافلاخل بالامامه من الشغل بخلاف الذكر
 في السمع فاهما سائر الافلاخل ويصلح سببا له من غير ملاحظة لما لم يمتثل لان الصحاح
 كما يحزنون عما شغل على ان ذلك علة عما شغل على السمع **قوله** راسخ في النفس

أي كثره الذكر سببا له

احرازه على حال فانه كثره في النفس غير راسخ فيها وقوله لا يوقف يعطى على العرف
 اولى من المشهور وهو لا يوجب تصويره بصورة او خارج عنه لانه يخرج عن الحد الذي
 التي بعض الصور بصورة العلم والقدرة والاسقامه ويجوز ان يكون
 موجه لتصورات بعضها كما في الصور عليها بوجه المعلوم على علمه فاني لا اعلم
 النسبة فعلى الاول لا يبقى الحق جامعاً بخلاف ما ذكره رحمه الله وهو ان من في
 الوجه لكن رده على الكثرة لانه لو كان تصويره على صور الاخرى وكذا الكثرة
 لو كان تصويره على صور العول لا يوجب طائفة في الحد جامعاً ولا رده ذلك على المشهور
قوله اشعار ما به لو غير عن المعصود ان قد يفسد منه انه لو لم يذكر الملكة في العرف
 بلزم ان يكون في المعرف فصيحاً وليس كذلك لانه ان اراد العرف مقصود في
 الحكمة فظاهر ان يكون اللام في المقصود لا سوان بالي ذلك وان اراد العرف كل
 ما دخل تحت قصده على ما هو معنى لاسوان العرف فالظاهر انه لا يتحقق ولما روي
 فصوله ما لم يكن له راسخاً في العقل بل هو ممكن في نفسه والظاهر ان ذكر
 الملكة شعر بما ذكره لانه في استقامه هذا الاسعار واما ان في العرف ما يوجب
 عدم فساد هذا المعرف فظاهر في ذلك ولو قال قوله ملكة احرازه على غير المعرف
 لوجه ما ذكره على انه لو قال كذلك لا يمكن الدفع انما كان في كاشته **قوله**
 ان ان غير اسعار بال حال بما يعطى اسعار تلك الحسوس وبعده الله ولا يعطى
 نفس الكلام واما من يفسد امر اخر من فساد افادة فائدة انخر اولادها وغيره
 وقد صرح رحمه الله بذلك في شرح المصلح حيث قال لما كان المطالع لما يتحقق
 بملك الحسوسه وكان امتناع اسل الكلام ما بنا واما ان لا يمتنع في امتناع ملك
 الحسوسه انتهى كلامه لا يقال فيصحي الحال انما يفسد الحسوسه لا اعيانها كما يشعر
 به قوله اني ان يعبر لا يمتنع لاس الحسوسه على اي وجه وجدته الكلام
 بل اذ كانت موقوفة بالعدد والاعمار وكذا ما به اعلى ذلك تحصيله على كرم الله

المشهور

شاع اطلاق بمعنى الحال
 على ملك الحسوسه

الصابغة واما وجه التقيد بالمساركة فهو ان صورته المبركة المشتملة على غايه
 الى السال طوتم بعيدا ما لم يكن له كونه غير ما لم يكن له كونه غير ما لم يكن له كونه غير
 في الثوب **قوله** العمل الذي قد افترقا بالشرط لا يسكن العمل كحال
 نفس الشرط لا يقرن بالشرط فكانه اذ بالشرط اذ بالشرط اذ بالشرط اذ بالشرط
 معنى الشرطية **قوله** وارتفاع شأن الكلام ان يوجه على كل ما المعبد من شئ اما
 على الاول طالع ان في الحسن والبول مطاوعه للاعداد المتساوية الارتفاع
 في الحسن لا بد ان يكون رايه على اصل الحسن فليكون الارتفاع مطاوعه اصل الحسن
 ولذلك ذكر في المنهاج ان الارتفاع والاختلاف بعد رمضاء المعام لما لم يتبع
 واما على الثاني طالع ان الاختلاف في الحسن يوجب اصل الحسن وما يغير المطاوعه شئ
 الحسن ما يكلفه فليستقيم ان الاختلاف في الحسن يوجب المطاوعه ويمكن ان يقال
 لما كان الارتفاع مطاوعه الكمال صح ان الارتفاع مطاوعه لان المطاوعه لان المطاوعه الكمال
 مطاوعه بطلان مطلوبا عليها واذ اريد المطاوعه الكماله مهمل صح ان الاختلاف
 بعدم المطاوعه وان ثبت ذلك بناء على ان المتساوية من المطاوعه نفسها واصحابها
 فتقال كون الحسن في المطاوعه وعدمه بعد ما ذكره السكاكي ولعل
 لا يسلم ويثبت الحسن في النماذج من غير حاجة الى المطاوعه والارتفاع في الحسن
 المطاوعه **قوله** واذ بالكلام الكلام الفصح اذ لو اخرج الكلام على اطلاق
 لزم ارتفاع الكلام المطاوعه الغير الفصح لكنه ليس برفع لان الارتفاع
 بالملاءمة وهي عبارة عن المطاوعه مع الفصح لكن السال في اطلاق الكلام
 مطلقا على الفصح لان الصوابية حرة كمال كالملاءمة حتى لا يطلاق
 بناء على ان غير الكمال الفصح لا يوجب بالعدم ولم يمكن البعد بالمتبع بها
 قوله وخطاؤه بعدم المطاوعه وهو ان في عماره المنهاج بعضه لا
 جعل الارتفاع والاختلاف بعد المطاوعه وقد حسن بالذاتي لان العرض

بل يكالها وزادتها واما
 الثالث نفس المطاوعه

لا يحصل المطاوعه بل بالحيثيات السابعة ولا يحسن الذاتي بها بل المطاوعه ههنا
 كلام وسواهم اطلقوا القول بان هذه الحيثيات خارجة عن حد النماذج لما يوجب
 حسنا واما الصلوات لا تعلق بها بالمطاطة راسا لكن معلوم عندك ان الحال قد يضي
 ايرادها اذ و ان يكون نطقا للكلام على معنى الحال واذ في حد الملاءمة فلا بد
 من القول بها كما يوجب حسنا وضايا كوجوب حسنا وضايا من الحجة الاولى خارجة
 عن الملاءمة ومن الحجة الثانية داخله فيها وكما هم اما اطلقوا القول بوجوبها لان
 الحال اما خارج عن ندوة وخفاء فلم يدركها في ما حاش المعاني بل ذكرها
 فيها من الحيثيات ما ضاعا فضايا الحال ما به عن كونه اندرة والخفاء كالملاءمة
 والاعراض في الجاهل وكان ذلك منهم نوع يذهب على ان التحسين العوضي لا يرا
 الذاتي بل قد يجمعان في شئ يكون حسنا حسنا وضايا معا **قوله**
 على ما تقدمه اصنافه المصدرة لانها بعد التحسين كروا في ضربها واما ما ان قد
 انحصار جميع الصرامات في حال القيام وحده ما لم يكن اضافته المصدرة اما ان قد
 العوم لان اسم الحسن لمصاف من ادوات العوم والاختصاص في السال المذكور اما
 هو من جهة ان العوم فيه سلم من كونه فاما اذا كان جميع الصرامات في حال القيام
 لم يصح ان يكون ضرب في غير ذلك الحال فاما ان جميع الصرامات في ذلك الحال
 لا يصلح ان يكون ضرب واحد بالتحسين طالعين واما انما كان في العوم لا سلم
 الحجة فاما لا يرام من كون المطاوعه سببا لجميع الارتفاعات ان لا يحصل ارتفاع
 المطاوعه نحو الارتفاع والاسباب ليست واحد فيكون حصولها على ما لا يرام كقول
 الكلام على جهة سببية لجميع الارتفاعات في المطاوعه **قوله** فيمكن دفعه بان
 ليس في الكلام مجزأ ان المطاوعه سبب لجميع الارتفاعات بل ان حسنا فاصل المطاوعه
 وعلوم ان ذلك سلم من كونه اذ لو حصل الارتفاع غير المطاوعه لم يصح ان يكون ذلك
 الارتفاع حاصلا بها لا لمصاح بعده الحصول لشي واحد **قوله** فقد علم ان الارتفاع

اشرع بان الفاء في قوله بمعنى محال للفرع على تقدير كونها في
 ان الاربعاء مطاوعة الاعبار والآخرى مطلوبة وهي ان الاربعاء مطاوعة للمعنى
 وسواء انما كان معنى كل الاعبار على المعنى انما واحد فبما يشك كل الاربعاء
 اما ان كان يجوز ان يكون للعلل ايا في الثاني طاء يجوز ان يكون معنى الكلام
 المسند على المسند اليه او على ما قبل ان يحتمل الفصل قد يكون المسند اليه على
 المسند والحاصل ان هذا احتمالان سدا لالغاء اما للعلل او للفرع وعلى كل
 معنى الكلام اما لا يتحدوا اما فمفسر المسند على المسند اليه واما عكسه وعلى الاحمال الاول
 وهو ان يكون الفاء للعلل ومعنى الكلام هو ان يتحدوا فاعبارا صلا ولا يتجه عليه
 سى لان المعنى هو ان جميع الاربعاء مطاوعة الاعبار ولا يخاف انه ثبت
 بان المعنى الاعبار المناسا احدى بلحاظ معدة معلومة ومعنى ان جميع الاربعاء
 بالعلم التي من مطاوعة المعنى واما الاحمال الباقية فلا تصح عن شوا المباشرة
 اما الاحمال الثاني وهو ان يكون الفاء للعلل والمعنى هو معنى المسند على المسند
 فانه قد يكون المعنى ان جميع الاربعاء مطاوعة الاعبار لان كل اعتبار معنى
 ومعنى عليه انه يجوز ان يكون المعنى اعم فالاربعاء الحاصل مطاوعة بعض او
 المعنى الذي لا يكون اعتبارا لا يكون حاصلا مطاوعة الاعبار فلا يثبت
 ان جميع الاربعاء مطاوعة الاعبار واما الاحمال الثالث وهو ان يكون
 الفاء للعلل والمعنى هو المسند اليه على المسند فلان معنى العلية ان كل
 اعتبار يجوز ان يكون الاعبار اعم مطاوعة بعض احواد الاعباد الذي لا يكون
 معصيا لا يكون سببا للاربعاء لان الاربعاء لا يكون الا بالعلم التي
 من مطاوعة المعنى فلا يثبت ان جميع الاعبار مطاوعة الاعبار مطلقا بل
 مطاوعة الاعبار الذي يكون معصيا ولو امكن ان معنى المعنى ان جميع الاربعاء
 مطاوعة الاعبار في جملة المطاوعة مطلقا ثم الحاصل واما الاحمال الرابع

في الاول

الاربعاء

وهو ان يكون الفاء للفرع والمعنى هو ان يتحدوا وهو الذي اخبر به المفسر
 صحيحه عليه ان الذي لم في الحكم من لسان الناس الحكم من المعنى
 الاعبار لانه لا يتصل كلام الحكم من واما سائر الناس المساواة والعموم والخصوص
 مطلقا وفروجه فالحكم ان لا سلطانا اما الفاء فانه قد واما العموم والخصوص
 مطلقا فلا بد من عدم من الحكم في الاعم الحكم في جميع افراد له لجواز ان يكون الحكم
 فانه بعض الافراد الذي هو الاخص فمما اذا اطل ما في الدار الى انسان و
 ما فيها الا ان كان يصح كلام الحكم من معانيها في الاعم والافضل طلعا وليس عليه
 حال الاعم والافضل فوجه ولو فصل النظر المتبادر من المطالعين المذكورين
 في الحكم من مطاوعة الاعبار مطلقا ومن وجه ولو قتل به نعم من كون الاعم
 مطاوعة الاعبار ان السبب مطاوعة الاعبار من حيث معنى وكذا من كون الاعم
 مطاوعة المعنى الى سبب مطاوعة من حيث معنى فان طاعة مدع الفاء انما هي
 الاتحاد في المفهوم وفصل في وجهه الاحمال ان الحكم من بدل ان على المطاوعة
 فلو لم يكن المعنى الاعبار واحد الفاعل مطاوعة ما ان يكون كل
 عليه مائة وهو محال لا سيما انه تعدد العلة لانه لمسى واحد واما ان يكون
 كل منهما على مائة فان يكون لكل منهما مدخل لا يحصل المعقول فمطل كلام الحكم
 واما ان يكون احد هما معنى العلة ولا يكون للآخر مدخل صلا فمطل كلام الحكم
 وجه بحث اما الاول فلان مبني ما ذكره على انه سوفف صحة قوله لسان الاعم
 الا بالمطابقة على ان يكون المطاوعة عليه مائة وسواء لم لا يجوز ان يصح مجرد كون
 الاربعاء موقوفا على المطابقة لا يحصل به ونها فطلان الحكم من على تعدد
 كل منهما على مائة واما ما ساقطه في قسم آخر لم يذكره وهو ان يكون
 احد هما على مائة والاخرى مائة وفيه يسقط الحكم ان ايضا كما ذكرنا
 واما الاحمال الخامس وهو ان يكون الفاء للفرع والمعنى هو المسند على

في الاول
 في الاول
 في الاول

٥٢

المسند الى صفة علمه ان هذا العصر لا يصح الا على ما اذنه او يكون الاستدلال
 اخر مطلقا وهذا لا بد من محكم من الجوار العموم من وجه والجملة لا اعتبار مطلقا
 واما الاحتمال المأذون وهو ان يكون الغاية للعرض والمعنى فقه المسند الى علمه
 صفة علمه ان سني هذا العصر على المسألة او يكون المعنى ان مطلقا فلا بد من
 العصر من محكم من الجوار العموم من وجه والمعنى مطلقا واعلم اننا قد بينا في هذا
 على ما احسن رحمه الله ان المطالبه بمعنى الصدق واما ما اوردنا ايضا كونه محتمل
 المتوافقة واسم الكلام على المعنى العباد كما ذكرنا في الاقسام وبسبب الكلام
 كما سنبين في محاشيه **قول** لان العرف قد لا يكون من الطرفين لا على ان
 طرف الشيء انما هو في ان يكون اذ واحد لا ينقسم في الامداد الذي جعل ذلك
 الدار طرفة فادخل احد الطرفين على لا يمكن ان يحل العرف من حد العجز من
 الطرف الا على واللام لم لا يقع الطرف في الامداد الذي جعل الطرف في
 له نعم من جعل الطرف لوعاد محضة واحدة مع تعدد اذ لا لان الملاحظ في
 الطرف انما هو معنى النوع ولا تعدد فيه من حيث انه نوع وتعدد افراده لا تعدد
 تعدد من حيث هو فان قلت علم لا يجوز ان يكون نفس نوع العجز وطسعه
 طرفة على حد العجز بمعنى انها وما تفرقت منها افراد ذلك النوع واحكامها
 للنوع يجوز ان يكون ما لا افراده كما كسبه الماء للانسان ما لا افراده
 زده وعجز وعجزها فالطرف الماء لنوع الاعتقاد يجوز ان يستلزم افرادها انما
 وما تفرقت فكل حكم الناس للنوع من حيث هو نوع لا يكون ما تبا لافراده فكل
 الماء للانسان مع شوبها للانسان والفوس وعجزها من ايراد الحيوان ولا
 ان الطرف اما شوب لطسعه العجز من حيث لان الوحد لا زده للطرف وسعى
 شوب لطسعه من حيث اذ عند ملاحظه الافراد يحصل التعدد للماء للطرف وهذا
 يخالف بحسب الماء للانسان فاما لغيره احكام طسعه بل احكام افراد

زده وعجزه وبجسته الماء
 للحيوان مع شوبها

لا حال لم لا يجوز ان يعجز عن النوع ما اذنه فبغير من نوع العجز الحد العجز وما
 من فكون الطرف ماء للنوع على سبيل التعرّف ما اذنه لا ما يقول النوع التعرّف
 ما اذنه فاما يصح في غير الاحكام العامة لطسعه النوع من حيث واما فيها فلا كما اذا
 طلب زده وعجزه وعجزها الى افراد الانسان نوع فان انطوائه لا يصح وليس صحيح فيها
 فاما يصح جعلها لاسعة ما تبا او كان اقلها فبهيئتها كذلك لان العرف من حيث لا يسأل
 الوسط الى المبدأ واصلا جزاء والطرف لا يسأل جميع ما من الوسط والماء ايضا من جهة
 فلا يجوز التعرّف بها الى العجز وما تفرقت منها من نوع العجز على ان هذا العجز ليس
 بها بل بمعنى مرده على ان الاضافة سائنة ثابوب من حد العجز لا يكون حارعا على
 لان افراد **قول** وهو ما اذا عجز الكلام عنه الى ما دونه او قبله ما منع لصدقه
 على الطرف الا على المراتب الوسط لان ما دون الاسفل ما دونها ايضا من عليها
 ما اذا عجز الكلام عنه الى ما دونه التخي والحواس ان عموم ما في قوله ما دونه الى التي
 مرده دونه مع ذلك او لا صدق على ما ذكر من الطرف الى المراتب الوسط
 او اذ عجز الكلام الى اي مرده دونه التخي الى مرده دونه تحت يكون دون الاسفل
 وانما شوب الكلام ما ان التعرّف ما دونه علمه الالتحاق واما عجزه من الاسفل
 والاعلى فلا اذ شوب التعرّف الى ما دونه فبها عن الالتحاق كما او لم يكن ما دونه لها دون
 الاسفل **قول** قد كسبه التعرّف ما دونه فبها مع ما هو علمه للالتحاق وهو التعرّف الى ما دونه
 الاسفل مجزء الاجتماع مع العلم لا موجب **قول** لانها ليست مما جعل الحكم
 موصوفا بصفة تعقل عنه رحمه الله في الحواس ان التبا اذ صدقتم بها في الوقت
 حال عفا مجنس ورضيع ومطبق بل يحكم بما فيه تجنس من صفة وطسعه كالتعريف
 عفا بل صفة الحكم فانه مع ما قبل ان وصف ما صدق به المجنس ضروري الصفة
 ان الحكم ذلك ضروري التطلل وقتل وده محسوسها سلاخ الكلام اي تجنسها
 الكلام لا يوقف على ملأه الحكم بل على ما اذنه الكلام حتى لو صدر كلام ملغ من غير

انما الالتحاق كما اذا كسبت
 من الاسفل دون الاسفل

مكمل لم يكن يدركه الوجود في نفسه بل بما سمع ذلك تبارك على انهما لا يعبران في الوجود
 عن الشيء كما ان حواص الكرك كك **قوله** ملكه بعد ربه على ما ليس كلام ملح
 انه بعد ربه على ملكه بعد ربه على ما ليس كلام ملح في نوع من انواع المعاني كما ملحد
 او الوجود في الشك والاشكال او الوجود في نوع من انواع المعاني كما ملحد
 على ما ليس كلام الملح في جميع الانواع والاضار ان الملكة ليست ملائمة الحكم
 فالصواب غير ما يمكن ان يدعى بالعلماء وهي ان يقال ملائمة لصاحبه الكلام سابقا
 بملكه بعد ربه على التعريف كل ما دخل تحت بعد ملائمة مع غيره وان المراد بما ذكر
 في تعريف ملائمة الحكم ملكه بعد ربه على ما ليس كلام الملح لانه على كل
 ما دخل تحت بعده من المعاني المراد **قوله** ان الملائمة في الكلام مرجعها انما
 جعل الامر من مرجع ملائمة الكلام دون الحكم وان كان مرجع الملائمة انما
 منسبها على ان مرجعها الملائمة الحكم ما هي اعداد مرجعها الملائمة الكلام لان
 ملائمة الحكم عليها ما ساء بوقف ملائمة الكلام عليها ولو اطلق الملائمة تحت عنوان
 الملائمة من اوضح انما لم يعلم ذلك لحوال ان يكون بوقف ملائمة الحكم عليها لا
 لاجل ملائمة الكلام بل لاجل اذ **قوله** اي ما يحال يحصل الى المرجع سطر
 مقصد ما معنى الرجوع وان كان على ان ذوقه لان الناس فيه العنق والمصدر
 قد يكون بمعنى المفعول اي المرجع بمعنى الرجوع الى على الجوف والاصان وسطر
 اسم مكان موضع الرجوع والاولى المعنى منه ومن المصدر بمعنى المفعول
 على الاول مرجع الجود الى الغنى اي رجوعه اليه وعلى الثاني مرجع الجود الى الغنى اي
 اي رجوعه ويحتمل ان يكون المرجع في مصدر بمعنى المفعول اي المرجع الى الجود
 هو الغنى وما ذكره رحمه الله من الغنى اي ما يحال يحصل الى انما تبارك بالاسماء
 المصدر بمعنى المفعول لا المصدر بمعنى الجود والرجوع في عبارة المتن لا يحتمل ان
 المصدر ما لمعنى تحتين بل قوله الى الاصل ان لم يكن كلمة الى لم يحتمل المصدر به

بمعنى
 موضع

المعنى

المعنى بل حسن اسم الموضوع المبدء بمعنى المفعول والامر في ذلك **قوله** لوضو
 المقصود **قوله** الى الاصل ان لم يكن كك **قوله** ملكه بعد ربه على ما ليس كلام ملح
 المقصد قد لا ينبغي للمعنى في قوله والامر انما لا يكون تقدير اسما لعدم الخطأ عن
 مصدر كما يكون خطأ واما لا يكون خطأ كمنعني ان لا يكون من مصدر وعلى التقديرين
 لا يكون بلغا اما الاول فيجوز الخطأ واما الثاني فلا يخفى ان المصدر قد يقع ما يتوهم ان
 اراد بالامر ان الخطأ ان لا يخطأ فلا وجه لاجل ان لا يكون على راسها عدم الخطأ
 بوضع لوجود الخطأ فلا وجه له بالذات على انه قد يكون خطأ وان اراد بوضع لوجود الخطأ
 فلا حاجة الى المحافظة لانه لم يكن لوجود الملائمة عدم الخطأ واما ان لا يخطأ فلا وجه
 المحافظة بدون عدم الخطأ كمنع الملائمة بوضع مع عدم من المحافظة بان لا يخطأ بدون
 محافظته وعدم مع وجوده بان يخطأ مع المحافظة في معنى وسواء لما ارد بالامر ان
 الخطأ بعدم الخطأ في مقصد قوله والامر ان لا يخطأ على الاول كما فعله رحمه الله
 لانه قصد وعلى التقديرين معنى الملائمة فلا وجه لاجل ان لا يخطأ على الاول كما فعله رحمه الله
 حتى اخرج الى كلمة بما وكان الاول ان يقول وان لا يخطأ في المراتب المطبوعة او اياه
 بالمطابقتها لانه قصد فلا يكون يلحق ويمكن ان يقال انما الملائمة عدم الخطأ
 اذ ملائمة لا يمكن ان يكون وتبين في الرأى على الحكم واما اسما مع وجود المطابقة
 وعدم الخطأ لعدم المقصد ولا يخفى ان حصاره وما يلحقه لا يمكن ان لا يخطأ على الاول
 ولا يخطأ في ثوب لا يقال لم يخطأ الملائمة الا انما حصر المطابقة بطلان غير
 اسراط قصد لان ما لم يخطأ في المقصد لا بعد من عدم اصله بل عليه خطيئة على كرم
 قول من قال من الموقوف على لوط اسم العاقل لذلك شرطون في الله لا العبد
 لعدم مرجع قصد لا يكون مدلول عدم حكم المقصد لقرنه مما بينهم **قوله** ويدخل
 في الكلام **قوله** انما لم يقدّر موجب في بعض اللوط في قوله والامر ان لا يخطأ
 الكلام والكلمة في بعض من ذكر من دخول الكلام في مثل الكلام لانه من الاسماء

لا وراجع
 فما ان اسم قد علم الخطأ

وجهه

النيص

التي حصلتها اولاً ثم صارت محذورة بعد ما تبين من غير حاجة الى حجة
 وهي العقل بالنعلم لم يصح الا الاول فقط واما الثاني فلان السجل والمكن من معرفة جميع
 مسائل علم بعد علمه ذلك العلم لما استرط ان يكون وحصل جميع المسائل اولاً واما
 محذورة عنه وان يمكن من معرفة كل منها لا يكتب فان من هو معرفة لما رتب كتابي حصة
 وما لك رجمه الله لم يوافق العقل لما رتب على ما رتب على انك انما كان العقول
 محاذون في معرفة بعض المسائل بعد ما تحققت قضاياهم بلا سائر الا جهاد والكسب
 الجدية وكلامه رحمه الله في المشرح ما لم يأت في قوله **قوله** وكما ان رتب
 نفس لا يصلح في العوايد المعروفة وسواء ما لم يورد الى وجه التجرد فان الظاهر
 العلم حصته في الادراك مجاز في العوايد المدركة اطلاقاً للمعنى على المعقول ولم يحصل
 فيها وجهاً للتمييز على الاسرار وكذا اطلاق العلم على الملكة محاذ اطلاق الاسم
 على السبب بالعكس في بعض الابدان التي العلم على العلم المدونة والظاهر
 الملكة او العوايد من غير اسعافه بغيره واما ايراد النعل في العلم في حصة عنه
 اصطلاحه **قوله** ولا سيما العلم المعروف في الجرسات الظاهرة ايراد كتاب فقط
 على علم اصطلاح العوايد في المعرفة حال الادراك الجرسية والعلم الادراك البجلي
 فهو اثار لفظ المعرفة من العلم على ما على هذا الاصطلاح في قوله عليه السلام
 لفظ المعرفة لا يحتاج الى الجوانب في الاصطلاح لا يستقامه على بعد رتب
 المعرفة من جهة في الادراك مطلقاً سواء كان ادراكاً للكتاب او الجرسية والكتاب
 ان المقدم ذكره في المناهج وقد جعله كشرح للمفهوم من قوله تعالى في العلم
 لما اخبره بعض العلماء من بعض العلم بالكلام والمعرفة ما كانت مخرجاً من كلامه
 على ارضي ما ذكره في وجوب ما رتب لفظ العلم الى المعرفة اخصى منه والجوانب
 على الاصطلاح في بعض نكته في قوله **قوله** يستلزمه ادراك حصة الظاهر
 انما في التفسير على احصاء المعرفة بالجوانب من انما سلم كون

المدرك حصة لان كون الادراك حصة لا يرد من حصة المدرك حصة الادراك
 لان ادراك الحصة يكون كذا قال الحكام انه نعم عالم بما يجري على الوجه الحكام
 والكتاب ان ادراك الحصة وان كان كذا في حصة المدرك حصة الادراك الحصة فان
 ادراك الحصة كذا حصة ادراك حصة المدرك حصة الادراك حصة الادراك حصة
 المصنف فلهذا استند رحمه الله حصة الادراك من لفظ المعرفة المحصورة بالادراك
 ولما كان حصة الادراك حصة المدرك حصة الادراك حصة الادراك حصة الادراك
 من سبب المعرفة هو الاول في الادراك حصة الادراك حصة الادراك حصة الادراك
 كل فرد من سبب العلم من سبب العلم من سبب العلم من سبب العلم من سبب العلم
 على ما قال ابو علي في قوله نعم ولا على الذين اذا ما اتوا في الكلام في اي وقت حكى
 ابو عبد الله اكدت سمكاً لينا في اي ولبنا وقر او فدايه لو صرح بالعاطف من كل فرد
 ثم جازي لم يكن قد ينجس القول بخذله وكان من قبل بعد المصنف في صورة بعد
 الحصة كذا في اخلو حاض وبعدها كذا في حاض وبعدها كذا في حاض وبعدها كذا في حاض
 القوم واحد واحد **قوله** على اشرار في المعاني حصة في قوله المعاني على ما
 الحال ذكره فان المدرك حصة هو الكلام لانس الكتاب وهو اسلم لك ما رتب
 الصريح هو ان العلم ذكره في شرح المنهاج وارتفاع شأن الكلام في باب الجرسية
 والقول في الخطاط في ذلك من حيث مناهج المعاني بالحق وهو الذي سمي بعضه
 الحال ان المراد مما يلقى به الكلام الذي يلقى به ذلك المعاني والكلام الذي يلقى
 به هو معنى الحال وانت به خبر بان تخرج صاحب المنهاج لا يخط عن صريح المنهاج
 حيث قال بعد قوله وهو الذي سمي معنى الحال فان كان معنى الحال اطلاقاً
 الحكيم فدايه وان كان المعنى في ذكر المنهاج فدايه وان كان المعنى في ثمانية
 فان وقوع قوله فان كان معنى الحال فدايه وهو الذي سمي بعضه
 الحال صريح بان معنى الحال الذي هو حصة ما رتب للمقام له انما هو نفس الكتاب

فمنه شراح لا يطابق المرسوم وقوله والماضج القول بانها احوال بها يطابق
 اللطيف معصى الحال وقد عرفت ما سبق ووجه صحته في القول مع كون المعصية نفس المعصية
 فذكر **قول** واحوال الاسماء ايضا من احوال اللطيف جواب عما قيل انه كونه في الوجود
 احوال اللطيف والاسماء ليس لفظا فاحواله لا يكون احوال اللطيف وعما قيل ان الاسماء
 خارجة عن الكلام وهو الموضوع لزيد العلم موضوع المسائل لا يجوز ان يكون من اجزاء
 العلم فلا يكون المعنى الاسماء محل احواله وعوارضه الدالة عليه من الماهيات وذلك انه
 من جهة الله ان احوال الاسماء هي احوال الكلام واعراضه انما لا تعرض لجزء الله
 هو الاسماء موضوع المسئلة في محمولها هو الكلام ولم يراع المص في ذلك في بحث المحقق
 المحقق العبد ليس من جعلها من عوارض الاسماء من جهة جعله وعما عطف لا بد وعما
 الله وهو اسباب المحقق والمحار على في اللفظ نفسه واما الشرح فلهذا العادة السببية
 فلهذا حافظا على تلك العادة تحت جعلها من عوارض الكلام وصفاء **قوله** ويخصص اللفظ
 المعرف في مجرد اصطلاح وضع الاعراض فاضى مصر على المقص ان في العلم لا يخص اللفظ
 المعرف في التفسير باللفظ لا يكون فاسد **قوله** ونخصص المعصية بوضع العلم في المعصية
 من المعاني وان كان المذكور سابقا لنفس المعاني لانه من المعاني المذكورة واما في
 ذلك مما يتبعه للمعصية في الاضاح ونخصص المعصية وهو سائر في البرية الى
 وجهه وهو ما جعل المعصية ونخصص اول المعاني لان تعريف العلم به انما يخص
 والشيء الثاني خارج عن المعصية وادخل في المعاني فلو خصص المعاني بالابواب المذكورة في
 ما ذكره المؤلف واخويه منها لم يستقيم تخصيص المعصية بتأويله على جرح المذكور في المعصية
قوله انحصار الكل في المعاني عبارة عن مجموع الابواب الثمانية لا يصدق على واحد
 منها فلو جعل خصه الكل في الجواب لم يصدق المعاني على كل منها فقال المعصية في اللفظ
 انما هو المعصية من المعاني لا نفس المعاني فلا يصدق المعصية على كل منها لا في المعصية
 معاصده المعاني لا يقال انما يكون لذلك لو كانت من جنسها ويوجب لم لا يجوز ان يكون سائبة

قال الشارح

الاخوة لان

فكون المعصية نفس المعاني وانه لا يصدق على شيء من الابواب لانه يقال لو جعل
 سائبة لم يستقيم بالاسماء في السمع من فائدة ادراج المعصية لانه يتأويل على جرح ما ذكره
 المعصية وادخل في المعاني فاحصل ما سلكه كان المعصية نفس المعاني فادرجت في
 الامور من المعصية وخرجت من المعاني ما وادخل في المعاني وحلت في المعاني ما وادخل في
 ان كلمة من الماصلة لثبوتها او سائبة او محضه لا يسيل لها الاول لان ما يصدق على شيء من جرح
 عنه خارج عن جرح الابواب عن المعاني وفائدة في ذلك انما هو ان لم يكن من ادراج المعصية
 فانه يصدق الثالث ووجه تخصيص الكل في الجواب لان المعصية والدي هو جعل المعاني
 حاص على كل من الابواب بل لا يصح على سبيل السجدة في الكل في الاجزاء انما كانت عظم
 عاهه انما ان يقال ان النوع واخويه من جهة المعاني في ذلك انما يقال فلا وجه
 ان يرد من النوع من اطلاق لفظ المعاني لهما واما ادراج لفظ المعصية وادرج ذلك في النوع لان
 انما ان ساد من اطلاق المعصية من المعاني ما هو معاصده وحالها في جرح ما لم يكن سائبة لانه
 فعله ان يكون من سائبة يكون حصه الكل في الاجزاء ونفاد المعصية ووجه ان الله انما يخصص
 وضع في المعاني كما هو اللفظ لكن المعصية انحصار معاصده وما هو المعصية وادرجت في
 حصه المعاني لدم ان محل حصه الكل في الاجزاء **قوله** ولا يصح العلم لان صحة تبيين
 على صدق المعصية على سائبة والمعصية هو الكلام المسجل على السبب فيقسم على الجرح والاشارة
 وانه ان كان لشيء خارج نظامه او لا فخره والافانشار فلو تفرقه السبب لان سبب ما في اللفظ
 لم يصدق المعصية على الاسماء لا يقال معنى قوله والافانشار ان لم يكن لشيء خارج
 وانه اعم من ان يكون للكلام سببه ولا يكون لها خارج كذلك ان لا يكون لشيء اصلا
 فلا يكون لشيء خارج لانه يقال المساد من قوله ان لم يكن لشيء خارج ان يكون لشيء
 ولا خارج لها على ما هو فاعترض رجوع النفي الى اللفظ **قوله** ان كان لشيء خارج اما
 راو ثبوت الخارج لشيء الكلام ان الكلام يدل على سببه واما ان راو ان سبب في
 الكلام سببه الواقع في المعاني كما خارج والاشارة في المعاني ووجهه كما هو مذكور في اللفظ

الحمد لله الموفق
 محمد بن
 ١٣

سواء كان أول حث قال فماذا كان بعد من المحقق عن قصد الكونه والاعلى منه حاشية
 وقد افصح عنه فقال لصدق وقوع النسبة في الكلام والكذب عدم وجودها
 ثم انه يجهل على الاول ان لا يكون للبحر الكذب خارج وان لا يصح قولهم الكذب عدم
 مطاوعة النسبة الكلام للخارج لان الخارج معنى الواقع ونفس الامر وما دل على الكلام
 مطاوعة النسبة فكيف يمكن ان يكون ليس المراد ما كان ما يكون واقعاً في نفس الامر بل
 يكون خارجاً بحيث لا يلد اللفظ اي دل اللفظ على انه خارج ولا يخفى ان البناء انما هو ان
 الكذب ليس عدم مطاوعة النسبة بل عدم وقوع النسبة التي شرها الكلام كانهما وكيفية
 قولهم فماذا كان اول الخبر انما هو الصدق واما الكذب فاحتمال تحلل له لوله **قوله** في
 احد الاربعه النسبة وقع لتمام بعد وجوده ان الاخبار لا تقبل له الاجابة بل هي ان يكون
 باجماعها والنسبة صادقة بطلانها لان النسبة خارجة في الاخبار لا سيما في بابها في الحال
 فكذلك الموجه منها مطلقاً ونسبة في اللفظ كذا في الحال المستثنى الاول ولو انهما في
 فاساداني ومع ذلك بان ثبوت النسبة الخارجة بغير احد الاربعه في الخبر الاسمي في الخبر
 بوث النسبة الخارجة في الاستقبال قصد مطاوعة النسبة وصدقه للخارج المعبر
 الاستقبال قصد في الخبر لا يخالي ما طالع في النسبة الخارجة الاستقبال وكذا في
 ما لم يطاوعها كذا في الخبر السلي ونوضيها ان كان المراد ثبوت الخارج لنبته
 الكلام ان الكلام يدل عليه فالخارج في الاستقبال ما يكون في الاستقبال لان
 الكلام في الماضي ما يكون في الماضي والحال ما يكون في الحال وان كان المراد به
 ان من طر في نسبة الكلام نسبة خارجة فالخارج ايضا ما يكون في الاستقبال
 لان نسبة الكلام لما كانت استماله كانت خارجة ايضا وانه لما لم يجر على اعتبار
 النسبة الكلامية وقد فعل في بعض كواشيه ان قولها في احد الاربعه النسبة في
 لتمام ان الخبر الاسمي لا خارج له فلا يكون خبراً ومثلاً لتمام السوم الغفلة عن النسبة
 والخارجة بغير اعتبار النسبة الكلامية بحسب لتمامه في نسبة على ذلك بوجهه في

احد الاربعه النسبة فانه مع السوم وات خبره ان ذلك مستعمل على ان المراد بالخارج
 ما يدل عليه الكلام والافضل للاسماء في الخارج في الحال معنى النسبة لتمامه في الواقع
 من طر في نسبة الكلام فانهم **قوله** اي وان لم يكن له نسبة خارجة كذا في المطاوعة
 او لا يطاوعة به بانفسه النسبة الكلام لا يثبت حاشية حاله لا يكون تحت مطاوعة
 الكلام او لا يطاوعة فالوقوع من الخبر والاشياء اما هو باعتبار ان خارج الخبر بحيث
 يطاوعة به او لا يطاوعة وخارج الاسماء ليس كذلك وهو وجه عليه ان في الواقع
 اللهم الا ان يوجه قوله يطاوعة او لا يطاوعة على معنى قصد المطاوعة وقصد عدمها فاما
 وجه الله في حث بعضه ان لها نسبة خارجة يطاوعة او لا يطاوعة وما ذكره في المحقق
 ما لا خارج النسبة الكلام لا ساحت قال في مرصده الى كونه والاعلى نسبة حاصله
 في الواقع له يقال انه لم ينف خارج بل في العوض الى الدالة على الخارج وانه لا يوجب
 له حال في اثار على ان معنى ثبوت الخارج طلبه الكلام ان الكلام يدل عليه لانه
 اوضح العوض اما علما باعتبار العوض الدلالة على ما قالوا او بان لا تقصد لاجرم
 وجوده في العوض في حكم ثبوت الخارج للنسبة على ما لم يوضع في مقام الوقوع من
 الخبر والاشياء لا سيما في المطاوعة وجوده في الدالة في النساء وواضحة على العوض
 الدلالة على الخارج علم ان قصد المطاوعة في لوله الوقوع في لوله العوض لكونه على
 الاثر ان يوجه ان قوله ان لم يكن له نسبة خارجة كذلك ثبوت الخارج بناء على ما يقرر
 من فاعقده رجوع الشيء الى العوض والوجه سهل عند الابل ولكن قول ان كان
 المراد ثبوت الخارج لثبوت النسبة الكلام ما ذكره يكون الاخر كذلك في جوابه ان
 الشئ من اللذين اعبر عنهما نسبة في الكلام فبما قطع النظر عن الكلام
 في الواقع فبما النسبة لتمامه خارجة فلا نشاء خارجة لكن لا تقصد مطاوعة به من
 نسبة الاسماء وجوده او عدمه ولا يثبت له بها **قوله** في معنى وجود النسبة بالخارج
 اي ما ذكره في وجود النسبة الواقع بانفسه لكونه مع قطع النظر عن

او يحل في لانه
 عن معنى عدم المطاوعة

تاریخ

ما را من الاعیان

مع وجود الشيء الخارج عن الشيء ليس معنى الخارج صامدا من الاعيان
بل هو كون الشيء من الامور العنصرية الموجود في الاعيان بل معنى الخارج صامدا
الذي هو في الواقع في نفس الامر كما سيوضح رحمه الله ان الواقع هو الخارج الذي يكون
لشيء الكلام تجري بوضوح انهم قالوا بوجود الشيء خارج عنه عاينهم منه ان الشيء
الموجود في الخارج وانه تعالى ان القرآن النبوت موجود في الخارج ووجهه ان
معنى الخارج صامدا الواقع وخارج من الحكم او المطلب اعني خارج الكلام صامدا من الاعيان
فما بطل وجود الشيء الخارج بهذا المعنى عاينهم ان الشيء موجود في الخارج لان
الخارج منه معنى صامدا من الاعيان وقدره ان معنى كون الشيء خارجا عنها
خارجا لوجوده خارجا في الخارج هذا طرف ليس الشيء الموجود في الاعيان في ما هو
ليس موجود في الخارج لان الخارج منه طرف لوجود الشيء باسباب ظرفه الخارج
لصامدا لاني في ظرف لوجوده لان في الماهية لا في الوجود في الوجودات
لا بسلام اسباب الماهية فالخارج في قولنا به موجود في الخارج طرف ليس لوجوده
بل هو كونه ظرفا لوجود الوجود حتى يلزم كون الوجود موجودا خارجا عن الوجود
ما يكون الخارج ظرفا لوجوده لما يكون الخارج ظرفا لنفسه في قولنا الوجود ليس موجودا
الخارج ظرف لوجود الوجود ولم يلزم منه ان يكون الخارج ظرفا لنفس الوجود حتى يلزم
الوجود الخارج في فان ظرف الامر الخارج اعني الموجود الخارج فان الامر الخارج
يجوز ان يكون معدوما في الخارج فالخارج خارجا في فاما معنى قوله سواء قلنا ان
من الامور الخارجة وليس من الوجودات الخارجة في قولنا ان لم يكن موجودا
وان كان المراد من الامور الخارجة الموجودات الخارجة لم يكن الترتيب ايضا
للطبع باسبائيت موجود في الخارج يقال معناه عدم توقف وجود الخارج هنا
على كونه من الموجودات الخارجة وقد يقال انه اشارة الى اختلاف الشيء
في الخارج من الحكم الحكم المناسب ان يحل الامور الخارجة على الموجودات الخارجة

ما را در

كما لا يخفى **قوله** لا وجه لتخصيص الكلام بالخبر قد توجه بان الخبر اعظم شأنا
والكثر ابحاثا واوفر نكحاً واصل الاشياء ولذا قدم في الكتب ابحاثا كبر واوراد
الاجابات المبركة من الناس واخر في باب اخر فنور ان يخص هذا الكلام بالخبر
ان يخفى على الناس ايضا **قوله** على انه لا حاجة اليه ان يتابعه رحمه ان قصد
الى تخصيص معنى الالطاب وان يكون الذي يادى الفائدة موجودة فيه ولم يقدر زيادة
ما فائدة له بما يوجب في الالطاب هو مطلب التاد وان كان نادوا
الكلام بالبلع لقائه او ان انعم الله عليه على بعد عدم التقيد بالاسح
عن جهاد بما اورث في قوله لا يضر ح **قوله** الذي قد سبق سار به الله
وجه تسميته ذلك البحث بالبينه فانه اعانيه على انما سبق توجهه ولما استعمل في البينة
وما في حكمها او استعمل مما سبق عن الدليل كالبينة وما في حكمه وما سبق في البينة
الله في حكم البينة **قوله** اي مطابقا كما سار الى ان المطابق ما في الحكم اولاد
بالدار ولكن ما سار والعرض وصدق الخبر ان كان عبارة عن مطابقه كان حكمه حكم
في الموت للحكم اولاد وبالدار وان كان عبارة عن مطابقه حكم كحكمه بما سبق في اليوم
ان الصدق في ما لم يولد وبالدار ايلان الصدق في كون الخبر مطابقا للحكم
ثابت في الاول للحكم لكن المحقق اخرج انما مات للحكم اولاد لان مطابقا للحكم
اخر ما له اولاد اما كون الخبر مطابقا للحكم فليس عن مطابقه الحكم بل انما
مبدأه وبه الحاصل في تعريفه لانه نعم المعنى من اللطيف فاعلم ان
النعم صفة الغايم والادالة صفة اللفظ فكيف يصح تعريفه ان نعم المعنى من اللطيف
اي كون اللفظ مقبولا مع المعنى صفة اللفظ وان كان نفس النعم صفة الغايم
عليه بان نعم المعنى من اللفظ احصاءه لغايم كس لا تحقق باللفظ المعنى بصره
بشيء من اللفظ المعنى ككون اللفظ نعم مع المعنى ككون اللفظ نعم
اللفظ **قوله** مطابقه لما تسميه المعنى من الكلام انما هي التي تدل عليها

20

انما هو كلامه في كبره ما يسمى ونوع النسب ولا هو فيها ويتجلى ان الجبر
 لا يدل على الوفاق الواقعي وهو السبب المجهول والمحاذية كما فكيف يجوز
 مطابقة مع اتحادهما ويمكن ان يكون الوفاق لا يجازي احد ما كونه موهوما
 من الكلام مع قطع النظر عن الواقع والآخرة كونه في الواقع مع قطع النظر عن الكلام
 وما يدل على ذلك واحد لا يجازي غيره بالاعتبار الآخر ويجوز ان يتحقق
 من المتعارفين لا اعتبارا وقد يتحقق النسب الموهوم الذي مطابقتها الخارج صدق
 انما هي الاتباع اي اذ كان النسب واحدا ومطابقة النسب الخارج ما يكون
 الوفاق ما ان يكونا متشبهين وعدم مطابقة ما ان يكونا متباينين والواقع لا
 يتوفا وسواء كان الوفاق النسبية فان النسب الموهوم منها لا يتوفا اي اذ كان
 ان النسب يتوفا ومطابقة الخارج ما ان يكون الخارج للواقع وعدم مطابقة
 له ما ان يكون الوفاق فالصدق تطابقهما شوا في الحقيقة الموحدة واستعار في النسب
 والكذب فيها بين لهما سوا واستعار **قوله** الله الله ان يقال له كاذب
 وجه الاستبعاد ان المفهوم الظاهر من عدم مطابقة اخر لا اعتقاد ان يكون له اعتقاد
 ولا يطابق اخر على ما هو فاعين رجوع المعنى الى العدم وما استعار على ان يتبين
 عنده وجه الله ان النظام قابل النسب والما يمكن هو من غير الاحتياج
 عن الزام ذلك بعد **قوله** ان المشاوك خربوا كمن كاذب في سحر
 لان الجبر ما يدل على الحكم ولا يلزم منه ان يكون فاعله حاكما لك الحكم لخواه
 قلنا لم نزل عن الله لانه لا يله للوطه **قوله** فانه مع جلاله كذا
 ثم معروض رجح الله لان الله انما ثبت الكذب بعدم مطابقة الاعتقاد مع
 الواقع ولم يحض في الصدق كما يحض في النسخ وكان وجهه ان لا يدل
 على ان الصدق مطابقة الاعتقاد فلو ان كان يكون مطابقة الواقع والاعتقاد
 جميعا كما هو يجب الاحتياط وكونه تعالى لما نقصت باعتباره ان كلامهم

براه
 للواقع

بالحكمه

مطلق

ثم مطلق الواقع والاعتقاد لا لا اعتبارا به ثم مطلق الاعتقاد فقط فيشكل
 وجه الاستدلال بالآية لا يبالى بمت ما هو المسمى من كون الصدق مطابقة
 والكذب عدم مطابقة ويمكن ان يقال قد يكون العوض للاستدلال في غير
 الحكم والآية تنفي كون الصدق مطابقة الواقع كما هو ذهب الجمهور لما فيها اشكالك
 معناه فلا يكون الصدق بها ضرورة امساح اجتماع الصدق والكذب اتفاقا وان قيل
 ما رعاها ولا يسجدان ثبت بالآية كون الصدق مطابقة الاعتقاد وخط ما ان يتبين
 جعل الكذب عدم مطابقة الاعتقاد فلو لم يجعل الصدق مطابقة الواقع والآية
 جميعا ومن جعل الصدق مطابقة لم يجعل الكذب عدم مطابقة الاعتقاد فلو لم
 يكون الكذب عدم مطابقة الاعتقاد فلو ان يكون الصدق مطابقة حوط على بعض
 تقابلها **قوله** بشهادة ان والظاهر ان قلت بينه موكلات فخذ ما كذا الحكم
 الذي دخل عليه وهو المجهول به اعني كونه جعل الله عليه سلم رسول الله لا ياكيد بهما
 المتألفين المدلول عليها بولم يشهد فلا شهادة لهذه الموكلات في بعض
 لعدم المدكور بحال انما وان دخل المشهود به ككلمة شجر ما ان الشهادة عن جد كمال
 وعندها قد لا اوالا وجه ان يجعل الخبر المدكور مضيفا لهذه الموكلات لا لولم
 يشهد ونفس الكذب في الشهادة ترجوتم الى شتمه باعتباره كونه خبرا وديننا وجهه
 في الحاشية **قوله** بل زعمهم العاقل لما كان الكذب عدم مطابقة الواقع فان
 الكذب الى الواقع كان سناك عدم مطابقة الواقع في الواقع وان نسب الله
 الى الاعتقاد ولما نسب الكذب سنا الى اعتقادهم العاقل لما كان المراد به عدم
 الواقع في الواقع وان نسب الكذب الى الاعتقاد ولما نسب الكذب سنا الى
 العاقل لما كان المراد به عدم مطابقة الواقع وانما امرنا بالتأمل لانه لما كان به الجبر
 عدم مطلق الواقع في اعتقادهم وعدم مطلق الاعتقاد في ما كذا جعل كونه عدم
 مطابقة الواقع دون عدم مطابقة الاعتقاد لكن رسول الله لا يحل مع هذه الحوا

سم
 في اعتقادهم فالكذب ليس
 عدم مطابقة الواقع

التماس على وجه المسح كذا لا يتم ان كذا في الآخر لعدم مطابقة الاعتقاد كما ذكرتم ثم
 يجوز ان يكون لعدم مطابقة الواقع في اعتقادهم ولو قرر على وجه التسليم كما ذكرتم رحمه الله
 في الشرح اسكل ومع الاسكال مسائل **قوله** مع الاعتقاد ما في مطابق النظا به جعل
 قوله مع الاعتقاد ما في ضمير المسند وهو مطابقة والاصح ان يقال في قوله اي مع اعتقاد
 اي غير مطابق مع ان الظاهر ان المرجح هو الاعتقاد المذكور سابقا وقد ثبت ان الاعتقاد
 اي مطابق وجب اختلاف المرجح ليس هو كذا وقد شنع مثل ذلك
 في المعام على القواعد في شرح المعراج ولا يجوز ان يرجح صفة مطابقة الواقع ويجعل
 مع الاعتقاد خيرا لغير المطابقة وقوله مع خيرا لغير الصفة بعد ما عاين كونه خيرا من
 المطابقة كما في قوله وما هو عنها بالجدث المرجح اعمالا للصحة ما عاين معناه في
 الطرف فلا يتجرح جعل كمال عن خيرا لمبدأ ولا اختلاف المرجح والمرجح لكس في
 يبعي ان يحل عدم مطابقة الواقع مع الاعتقاد على معنى السلب لئلا يعدم مطابقة
 من الواقع والاعتقاد ويخص عدم مطابقة الاعتقاد بما يكون سال الاعتقاد
 لا يطابقه الجرح فلا ينافي عدم الاعتقاد اصلا على ما هو المقرر من مجموع النسخ التي
 حسم مطابق ما ذكره رحمه الله من سلب المطابقة ان السلب عند عدم مطابقة الواقع
 مع اعتقاد غيره ولو حل على معنى رفع الالحاق الكلي اسنى الواسطة وحل في
 السلب جميعا مما ان جعل عدم مطابقة الاعتقاد سببا للصحة وعدم الاعتقاد
 اصلا ولا دخل فيه وسبق النسخ في انما يقال واسطة تكون الواسطة اقل
 مما ذكره رحمه الله وعلى بعد راجل عن السلب الكلي لعدم مطابقة الاعتقاد
 لعدم استلزامه حل في السلب ايضا قسم واحد من قسم الواسطة وكذا في
 ذهب الى ما ذهب اليه في الكمال الكلي لان عبارة الاصاح بوجه **قوله**
 ضروري موافق الواقع والاعتقاد اي من مطابق الواقع مع اعتقادها
 استلزام اعتقاد المطابقة للاعتقاد لا ينفك عن موافق الواقع المذكور بسوء

على السلب

على بعد الجاهل ايضا لان العاقل والاعتقاد مطابقا للواقع فعد اعتقاد
 في الجرح فاما مطابق الاعتقاد لانه انما يعتد ما يعتد به مطابقا للواقع مسلما
 اذا اعتد مطابقة فذلك السبب في تخلف الواقع فعد مطابق في الجرح اعتقاد به
 غاية ما يمكن ان يقال ان موافق الاسلام على بعد الجاهل لا ينع من صحة
 علمه بالموافق اذ يمكن ان يكون الواقع موافقا واللامر له لك لان موافق
 الواقع ليس موافق له لكن ربما توجه عليه ان المستلزم في هو مطابقة الواقع
 الموافق للاعتقاد والاعتقاد المطابقة ايضا الموافق لما ظهر لملاحظة استلزام الجرح
 المطابقة لمطابقة الاعتقاد فحل في ذلك ليس بذلك **قوله** اي الا خارجا حال
 الا حسن ان يفسر بكون الآخر المذكور جرحا حال الجرح كما صرح به آخر بحث قال المرحوم
 بكونه خيرا **قوله** لكان اظهر لان عدم اعتقاد الصدق لا يوجب عدم باقي
 الصدق باحد شقي الردية لانه انما ينفذ بخبر الصدق وعدم اعتقاد الصدق
 لا يصلح دليلا على عدم جرحه لحوار ان يجوز ولا يعقدون وانما الصالح له ليدل
 اعتقاد عدم الصدق لانه ينفذ بخبره لا يقال في الاستقام ما ذكره فضلا عن
 ان يكون ظاهرة كما اشعر قوله اظهر لما مر به في في المعام الصدق الذي
 هو محال عن اعتقادهم تحت الجرح وانه ظاهر بوجه باحد شقي الردية لكن لما
 كان في ذلك قوله لم يعقدون على هذا المعنى خفا فان ولو قال لانهم يعقدون
 عدم صدق لكان اظهر **قوله** وبما انما نحن بعد محقق لاسناد لانها قائم
 تأخر للنظر الموصوف بما ذكره ما عاين وصفه لكن لا شك في ما عاين ما عاين
 فاعباد جانب الذات بمعنى عدم الظن في جانب الذات وان لم يرجح على
 الوصف فلا يخل من ان لا يرجح عليه لانه يقال لما لم يثبت عن ذات الظن بل
 عنها لملاحظة الوصفين ارجح من المبحث عنه وروايت الى ذلك بقوله ولا يخفى
 عما **قوله** لانه كما افاد الحكم افادته عالم به اشادة الى ان الملازمة بين الفائدة

عن الصدق لا يوجب الخلو من الرد عن وقوع الشك في ان الرد لا يوجب
 فهو لما يوجب الصدق لا يحصل له لا يوجب الصدق لا يوجب الصدق لا يوجب الصدق
 للصدق لا يوجب الصدق لا يوجب الصدق لا يوجب الصدق لا يوجب الصدق
 عن الصدق لا يوجب الصدق لا يوجب الصدق لا يوجب الصدق لا يوجب الصدق
 به وانه لا يوجب عدم تصوره حتى يلزم من الخلو من الرد عنه والماد ما يكفي قوله
 ان الحكم ان نفس الصدق لا يوجب الصدق ولا يوجب الصدق لا يوجب الصدق
 البس على سبيل الاستدلال به اربابا حجاجا ما دونه الصدق من الحكم المذكور في
قوله لكن لا يكون دليل على العجز في السرح **قوله** السرح في دليل على العجز
 اكثر من واقع ان الحكم لا يستلزم استلزاما لغيره لكن شرط لا يمكن توجيهه ما لا يوجب
 الاستدلال في التاكيد ان يكونا علماني التاكيد متبعا لغيره في ان يتقدم
 الانسان بها به تلك شرط بخلاف سائر الموكداات وعلى ما استدل عليه ما اورده عليه
 ان ما ذكره الشيخ مخالف للقول في كونها كذا في مقام الرد وسواء وجد في
 السرح اول **قوله** ثم قد فرق بين ان وسائر الموكداات وهم لم يصرحوا بذلك انوني
 لكن تعمله وجه الكلام في السرح على ما ذكره في الكتاب يدل على انه حل كلامه على ما
 التاكيد ولم يصرح بالخصوص ان **قوله** مبني على ان كذب الاشياء كذب
 العلم بمعنى انه نسب الكذب في الكثرة الاولى الى جميع الاشياء ان الكذب فيها
 ووجه ما لا يمكن للرد لا الاشياء والعلوم واحدا بعينه المرسل به وهو الكلام الذي
 ارسله الانسان والعلوم واحدا كان كذب الاشياء كذب العلم به وانما على ان
 في الرد الاول معنى كذبوا ولو جعل معلقا لقوله قال نعم لم يحسم الى في العذر
 فانه قد حكى عن رسل عيسى الكذب من وهم منه من فعال حكمه في الرد الاول
 من الحكماء كذا وفي الثاني كذا ولو جعلت المراد للكذب استقام ايضا عجزا
 ان يجعل ما تقدم المرة الثانية من الكذب مرة او اوجه واستناد الكذب في مرة

وجه

الكذب

الكذب المعاني للعلم الى مجموعهم غير لازم بل يكفي استناده في احدى المرسلات
 المجموع وفي الاخرى الى العلم كمن استاده في احدى المرسلات في الاخرى الى العلم
 لانه يصح نسبة الكذب الى العلم بملاحظة مجموع المرسلات ولو اطلق الكذب الى
 العلم بملاحظة مجموع المرسلات ولو اطلق الكذب الى العلم بملاحظة المرسلات في العلم
 المجموع رسل عيسى الكذب من رسل عيسى لم يبق **قوله** له اي البحر الطال اي
 من قوله كذا في رسل عيسى ان كان في رسل عيسى اي البحر ولا يصح حمل الاسم على العقوبة
 لان عمل الفعل عند التقدم على المعقول في غاية العجز يمنع من كونه كذا في رسل عيسى
 به الاسم لان العمل بالاسم رائده او عال كذا في رسل عيسى في كذا في رسل عيسى
 اذ بعض الافعال كذا في رسل عيسى ولو جعل صفة للملوح اي استشراف البحر لاجل الملوح
 لكان وجهها من كذا في رسل عيسى وكذا في رسل عيسى الطال لانه لا يدرى من استشراف غير السائل
 استشرافا من استشراف السائل المترد وصوره الغرض انما هو الكذب
 ان رسل عيسى ما ذكره الله في السرح الى التفسير في التفسير والعلوم المتباينة
 كذا في رسل عيسى في رسل عيسى لم يصرح في رسل عيسى ان الاستشراف محقق
 بالفعل لكن حقيقة كذا في رسل عيسى كون المستشراف بالعلم به لم يصرح في رسل عيسى
 ويجعل قوله مستشراف على معنى كذا في رسل عيسى ومن شاء ان يستشراف ويوجه
 وبعده ان كذا في رسل عيسى الاستشراف بالعلم به جعل التاكيد باعبار عدم الملوح
 الذي من شاء ان يستشراف لا باعبار بحق الاستشراف بالفعل **قوله** في هذا
 عند ان جعل المصداق على ان هذه العلم اي التقين والعلم الوطعي في جعل
 مشاهاة سوء حمل على اصطلاح المعقول والاهول وان حمل على المشاهاة في رسل عيسى
 لم يصرح في جعل المصداق على اصطلاح المصداق لان الدليل على ما يل المعقول بصدقه
 مترد في رسل عيسى **قوله** لان مجرد وجوده لا يكفي في الارباع صه ان
 الكلام على هذا القيل ان يكون في نفس الامر من الدلائل التي لا تامة ارجح قاله

ع

ع

لازم للتأمل في الدليل الموجود في نفس المجرى وجوده في نفس المجرى فلا بد
 عليه ان يجد وجوده لا يمكن ان لا يدع ويمكن ان لا يدع ما لا يدع
 الاريداع المدع كذا على الاريداع على انه لا يمكن ان لا يدع
 كذا على الاريداع على انه لا يمكن ان لا يدع
 المجرى فلا بد ان يكون الدليل معلوما للمجرى كما هو في الدليل المعلوم
 على قوله ما لم يكن معلوما عنه انه لا يمكن ان لا يدع
 صوحه على نفس وجهه كونه معلوما ان مجرد المعلومه والحصول
 عنه فلا يمكن ان لا يدع كذا على الاريداع على انه لا يمكن ان لا يدع
 الدليل في العلم به فاني جازي في تفيد الدليل كونه معلوما وان كان
 وصف الدليل كونه شافيا وانما في المثلث من حيثية فلا بد ان لا يمكن
 الاصول وهو ما يمكن التوصل بصحة النظره الى مظهر حقيقته ومعلومته لا يمكن
 في الاريداع في العلم بالنظره **وكذا** ظاهره الكلام انه في حال وجوده
 القاعده التي يمكن تصديقا فلا بد ان لا يمكن ان لا يمكن
 لا بد من علمه على ظاهره لان في الحكم على وجهه وحجته فلا يمكن ان لا يمكن
 المجرى على معنى ان لا يمكن ان لا يمكن ان لا يمكن ان لا يمكن
 ذكره في الكساف والحاصل ان لا يمكن ان لا يمكن ان لا يمكن
 يكون في كافي الامر المقصود وكونه في جرحه في كافي الامر المقصود
 ظاهره ما سانه ان لا يمكن ان لا يمكن ان لا يمكن ان لا يمكن
 في الآله الرب كذا على ظاهره على انه لا يمكن ان لا يمكن
 اعتمادا على قوله وصحاحه ما ليس له ولا يصح احدهما سالنا الآخر
 سانه في الاشكال على جعل المجرى كونه اعتمادا على قوله فاما جعله
 النظر حسن لو جازي احد مما انه يكون الكلام مجري على لفظه والى ان ذكر

بحسب

المص

المص بعد ذلك وهذه اعتبارات النبي وانه بعضي نظامه ان لا يمكن
 من اعتبارات النبي وعلى بعد جعل الآله سالنا ما نحن فيه يكون من اعتبارات
 المجرى وامله ولا يمكن ان لا يمكن ان لا يمكن ان لا يمكن
 مظهره على وجهه على وجهه على وجهه على وجهه على وجهه
 اطلاله على وجهه على وجهه على وجهه على وجهه على وجهه
 به ايه شيهه **وكذا** لان بعضه لا سانه على وجهه على وجهه
 منحصرة الى الحقيقه والمجاري فاختار عبارة لا بد من نظامه على وجهه
 اما حقيقه او مجاري فاختار عبارة لا بد من نظامه على وجهه
 تفيد الحقيقه لانها تفيد عدم الحقيقه كما شاع به عبارة السر في كلامه قال بعضه
 وبعضه مجاري وبعضه ليس له كذا على وجهه على وجهه على وجهه
 كقول المجرى لمن لا يعرف حاله وهو يحجبها منه قبل سانه ان ذكره على وجهه
 القاعده والواقع انهما يكونان كذا على وجهه على وجهه على وجهه
 عارفا بحال العالم به معبري لم يعين كونه حقيقه لحواله ان لا يمكن ان لا يمكن
 المحاط في علمه على وجهه على وجهه على وجهه على وجهه على وجهه
 حاله كونه في الكلام جمعه قطعا وكذا ادعاءه فلا يمكن ان لا يمكن
 وانه على عدم راداه العلم لم يجد **وكذا** اي واحال انك حاصه اسارة
 الى ان لا يمكن ان لا يمكن ان لا يمكن ان لا يمكن ان لا يمكن
 علم الحكمه كذا على وجهه على وجهه على وجهه على وجهه على وجهه
 ان كان الاستناد للملايه كان حجازا وعلى الملايه كذا على وجهه على وجهه
 بعد المجرى لاعتباراته على وجهه على وجهه على وجهه على وجهه على وجهه
 في الدهر لا يكون جمعه **وكذا** حجازا في الاشياء انما هي في مع انه
 كون به المجازي النبي ايضا ذكره في السره ان المجازي في النبي مدان

على الخازن في الاسباب فان كان الاسباب محار كان الشيء محار او ان كان قوله
غير الملايس لا يظهر للبعد الملايس **قوله** من كونه الموصوف الذي يؤول اليه
من العقل نقل عنه راجع في كونه من كونه من كونه من كونه من العقل
اسدانه اي يطلب موضع من العقل ما هو وكيف ينبغي ان يكون حتى يكون على ما هو
في العقل والنظم كطابه انه لم يجعل كلمة من في من العقل صلتا للاول ولا بعد في ان
يجعل صلتا له على معنى يطلب موضع مع الاله من العقل اي يحكم به العقل ويجوز
ان يجعل الماوي في من كونه له لتناول احد على معنى يطلب موضع مع الاله من كونه
اي منتقل الاله منها لا ماعيا واما جعل الاله سانه فكلا واما لم يصرف الشيخ
على ان طلب كونه بل ضم اليها الموصوف الملهك لان مدنيه ان الحار العقل
لمن ثم ان يكون له حقيقته فاداه من هناك حقيقته ثم يستقيم طلب كونه **قوله**
لم يصرف للمفعول بعد ان انا انا لا يستند الى المفعول مع ما قد عالج حاله فكذا
المفعول به وان اذ انا لا يستند اليه اصلا وان خرج عما كان عليه فعليه منع
ظنوا ان رجع الخشبة في السوي الماء والخشبة على العطف على الفاعل فيكون مستندا
اليه كما رجع في بدني ضربت زيد فقال ضربت زيد فجعل مستندا اليه والحوادث ان
المراد به لا يستند اليه ما قد عالج معناه فانه اذا استند الاله لم يبق معصوما لمصاحبه
مفعول الفعل لان معنى لمصاحبه انما يستفاد من كون الواو بمعنى مع ولم يبق من قولهم
يخلص المفعول به فانه علة الاستناد الاله يقي على معناه وهو ما وقع عليه فعل
الفاعل وهو يقال للمفعول في الاصطلاح ما وقع عليه فعل الفاعل من غير تعدد **ب**
والمفعول به ما ذكره بعد الواو بمعنى مع او ما قصد لمصاحبه مفعول الفعل فالمفعول
الاصطلاحي يقع مستندا اليه دون المفعول به الاصطلاحي **قوله** يعني الفاعل
في المعنى للفاعل فانه في الضمير لك اول الامر بل اثر النظم حيث فسر
غير سانه الفاعل للمفعول ثم من ان المراد غير الفاعل في الجمله للفاعل الكثرة

وهي ان المذكور سانه الفاعل للمفعول مطلقا فالصريح الاله الفاعل
انطلاق لكل ما ذكر ان الاستناد الى الفاعل في المعنى هو حقيقه علم ان المراد في المحار
الاسباب والى غير الفاعل في المعنى لان الاستناد الى غير في المعنى للمفعول حقيقه لان
الاستناد الى غير في المعنى للمفعول للمفعول غير الفاعل في سانه الاستناد الى
غير المفعول في المعنى له ومن اولا شرح الضمير على بعضه اللفظ ثم من المراد بقرينه
المقام يعني لاجل ان ذلك هو شأنا بوله كانه اما فسر بذلك ولم يصرف على
طاهره ويوان الاستناد الى ما ذكره لاجل الملايسه محار لان مطلق الملايسه نعم
ملايسه الفعل لما بوله من الفاعل للمفعول فالاسباب مطلقا لا بوجوب المحار ولا
لكن ان الاستناد الى ما بوله محار او انصافه اصغر من ذلك كلامه ان الاستناد
الى غير الملايسه ما بوله في ملايسه الفعل محار وكلامه حاج الكشاف ان الاستناد
الى ما بالاشياء على طريق المحار مضانا بها الفاعل في ملايسه الفعل في قوله على
طاهره ولو جعل سانه على ان بعضهم من الاستناد لمجرد الملايسه محار وهو حق لان
الاستناد الى ما بوله ليس لمجرد ما بل لاجل ان بوله من الضامه والامتناع
ان قال الوصفه ايضا لك فلم لم يذكر بالان الوصفه اما جعل وصفه من اسم فاعل
او مفعول او كونهما واما مصدره والمحار في الاولين على قول المقدم اعادوا اسناد الفعل
والوصف الى ضميره والناث خارج عما نحن فيه على ما ذكر في السرح ان مثل انما هو افعال
لست بمجمعه ولا محار عنه المقدم لا يستفاد الاستناد الى الملايسه فكذا يكون
سبل قوله افعال والموقف المذكور ما بوله للاستناد بمعنى افعال المحار
الفعل في غير الاستناد والبعده الذي ذكر المقدم محصل الاستناد طاهره من عساه
مخصص المعرف بان يجعل الموصوف المحار الاستادى لا مطلق المحار العقل او
تعمم في البعده بان ما الاستناد مطلق البعده مساوول الضامه والامتناع
واسد لمعط العلم في بعد الوجه الثاني لان المساد من اطلاق الفاعل والمصطلح معانيها

احرازه كالمقول ثبت اسمال و بطور قشاج واخر ارجحه مفردا بجمع ومنها
 و ارادهم الاسعار المحملة على حرك قطع على اسم الاسعار التي هي قسم
 المجاز للعوى ربما تعضى حوار وصف الجمله بذلك وكل من جعل القند
 بالمعنى لما في انما لا يبين وصف المركب بالجمعية والمجاز والمبطل لان البطل
 الاستعمال لا يوصف بها لانه لا يتخيل في مفهومها اى من جهة العقل والشر الى
 قوله عقلا بمنزلة العقل وان لم يصلح فاعلا للاستحالة لكونه متسا لا به لكن في صلاح
 العقل فاعلا للاستحالة المعهته بمعنى الشئ محال لان الواجب ان يكون العلة فاعلا
 اما ان العمل المذكور بخرطاب ريد نفسا والامسود بحوائضا انما هي فان الماء
 لا يصلح فاعلا للامسود بل لمعونه وهو الماء لا به يال واما لاريد بخرطاب الار
 عو ما فان القون منجزة لا بمنجزة فاما بحسب مثل الماء انما هي
 وظنى ان به الكلف واكن او كره الشئ قال رحمه الله في شرح المعراج واما في
 كلام الشرح ارب الى الصواب بالخط الى معصود الكلام اولى لكونه سائلا الى اقسام
 وتصير الى قدم وصرون على ما خرج به الشرح فاعلا لموسم من اخر
 الا قام بمعنى ليس الموجود سائلا او اما بصير حتى يطل فاعلا فاعلا لموسم معصود
 والمحقق الموجود هو العدم والصبر ورد الى به الكلام بمعنى انه وان ذكر اقسام
 والتصير لكن لم يصدر بها الا الى اقسام وتصير موسمين غير موجودين وليس
 الا القندوم والصبر وقوا والى بوجد الا اقسام والتصير لم يطل بها العمل
 ضرور فاعلا ريد عليه ما جعل عهده في الحاشي انه او لم يكن اقسام مع كونه
 مذكورا معصودا كان هناك مجاز لعوى في المسند لا محار عهده ان سائلا
 او لا سائلا ان اسعار المحصى الواضح لا يدرج في صحة استعمال العهده كالمقول
 الا اقسام المعصود او الموسوم سائلا واد اصح استعمال الاقسام في معناه معناه
 لم يكن مجاز في غير قطع ولا تقايس به اعلى لوط الاطفا لم يعمل الاطفا

الموسوم

الموسوم على ما هو اسما في حمله عند السكاكي وانه مجاز قطع لانه سائلا مع القار
 لانه اسما لاطفا ريد في معنى وشبهه بالاطفا والمحصود به عهده ما وضع له
 لوط الاطفا ريد ما يختلف لوط الاقدام فانه لم يستعمل لاني معناه الموسوم له وهو
 الاقدام المحصى لكن عهده وجوده على سائل الموسوم دون المحصن واما ذكر الاقدام
 واستعمال الاقدام موسوم ونم يذكر القندوم مع كونه موجودا محققا لانه
 مع المسألة في مدخله حتى في العدم حسب الاقدام الله على وجه العمل
 وجعل معناه اذ لا شئ في كل من حصل العدم من المعصود بل به هو المحصل له لانه
 للاقدام هو المعصود الموسوم واسناده الله حقيقة وجوده للاقدام مع كونه موسوم
 فاعل حقيقة اذ اسناده الله يكون حصوله لانه تعالى عهده ان الاقدام الموسوم لا يحتاج
 الى عهده معصود معصن عهده خفية وبه امسى على ان العهده بعثته اذ
 وضع لما تعالى لاسناد المجازي عند المقام اما هو اسناد الصبر الى الصبر في راضته
 لا الله الوصف في عهده راضته يجب ان يكون المراد بصبر راضته صلات العهده
 لا لوط العهده وطلما مع لصحان تعالى هو في عهده راضته صلاتها ووجه المدح
 ضم راضته اما هو للعهده فالمراد بها واحد فاد اريد بالضم صلاتها كان المراد
 بالعهده ايضا فلهذا ان يكون المعنى هو في صلات عهده وبطلانه وبعارة المن
 وجهان ساء على ان المراد لوط عهده المذكورة فانه ما في العهده او صممه ما
 ساء على الحاد بها والاول اول وبه الاول المشتمل لان المجاز عند المعص
 اما هو اسناد الصبر الى الصبر المبني في العهده الى الهبة في ان ما في الصبر
 طمان لا لوط الهبة و لم الصبر في سئ حتى لم انضمامه الى عهده وبه بالما
 لا تجزى في آله وهو في الهبة الصبر في الهبة في الهبة على ان المراد
 بالهبة راضته واحد فاد اريد بها معصية كان هو المراد بالالهبة ايضا
 عند العالمين بان اسما لله تعالى بوصفه اسارة الى رومادروا في الجواب

نصف

عن السؤال ان الحرف على السمع انما يرمي الى ان قال ابي كنان ما لم يوصف بكيفية
 ووجه الرد ان في المركب صحة بل سابع عند العالم في الوصف كما عند غيره فيكون
 الامر على ما ذهب اليه السكاكي ثم يكتفى بذلك والجواب ان معنى ما لا يوصف
 هو غير عاينه او اريد المشبه به او عاينه لا يكون الا سماعا والوجه له انما
 يستند حصوله الى المشبه به لا الى عاينه الا ان يراه لما كان محل الرجل الشجاع
 اسد بطريق اللادعاء والاداء لم يمتد كل ظلاله على وجهه بل محاربا على الضم
 وعدم الحاد سابع على وجوده لا محال كما ان الحاد سابع على عدمه
 وفي غيرهما ما يدل على الوجود الملاحق قال الحرف هو الالفاظ فلا يشيخ رجح العدم
 السابق له حال الالفاظ هو العدم السابق وسواها ما لا يوصف بالعدم بل على اللسان
 فذلك هو قوله كما نزل عن ابي كنان ان المركب ليس على سبيل المحقق ومعلوم ان
 عدم اللسان محقق العدم ابي كنان من الالفاظ والالفاظ بعد اللسان فلا بد ان يكون
 احدهما محققا وعينه ما يمكن ان يقال المراد من المركب ان لا يكون عدم اللسان
 ان حصل على احد من الالفاظ لا بد ان يكون عدمه ملاحظا فنته وقصد لولا ان
 ذلك ليس على التحقيق كذا الشأن ولذا المركب على ما المعنى وانما قال يحصل لان العدم
 ليس محققا وانما هو على سبيل المحقق لان العدم يتوقف على لكونه سابعا في المحل
 الاول والاسف حاله ما نبي الى المحل الثاني وليس فيهما محققا اما الدلالة
 في اللفظ عند الذكر فانه لا تسقط الدلالة بدون العفل واما الدلالة في العفل عند
 الحذف فلان للفظ المحرور دخلا في الدلالة ساء على ما في الاستمر في العادة
 وهم المعاني في الالفاظ محققا ومحملة وكما ما انصرف حجة على ان الثاني في هذا
 الكتاب لا يوجب الالفاظ ولذلك نفع لغيره الدلالة في اللفظ مع ظهوره في العفل
 في الدلالة ووجد حال الكلام في الدلالة للفظ واما اللفظ واما العفل
 فله الدلالة فلابد ان يكون ذلك في الثاني والسادس في وجه الالفاظ

ان كان عدم اللسان
 من الالفاظ على التحقيق

ان اللفظ هو الذي لا يوصف
 بكونه كذا ولا كذا

وانما ان ذكره في قوله ما لا يوصف بالعدم ان لم يوصف في صورة القصور
 كونه في كذا لكونه لا يوصف من ذلك ان لم يوصف في صورة القصور ان لم يوصف في صورة القصور
 العفل بل كونه في صورة القصور من غير اخطا لا حرازا بالمال قال رحمه الله في
 شرح المفاتيح لا يمكن ان يكون اللفظ في المعنى اي ان يكون اللفظ في المعنى كونه في صورة القصور
 على ما لا يوصف به وانما الحكم في صورة القصور لا يخطا لا حرازا بالمال وما ذكر في قوله
 من لا يوصف في المعنى ما فيها او اظهارا لعظم ادرج الالفاظ وان كان محال
 من كذا اسم يدل على العظم في بعض العظم اي الوصف بالعظم لان الكلام عند قيام العدم
 على المسند اليه لوصف فاسم الدال على العظم يعبر عن الكلام عند عدمه كونه في صورة القصور
 يحصل اظهارا للعظم ويحتمل ان يكون اظهارا للعظم عند ما اذا كان المحرر والاعلى للعظم
 باسمه على اوصاف المسند اليه باللفظ في صورة القصور نعم اللفظ المطلوب عليه ما
 اظهر الى المسند اليه الموصوف من العدم يحصل عند اظهارا للعظم كونه في صورة القصور
 تقديره ان الانسان الى ما ذكر من ان الحاد سابع في العدم لا يعطى مسماة كونه في صورة القصور
 علامه ويحذر في كونه في صورة القصور في قوله ان كان صاخر اللفظ لا يوصف
 بعد ذلك لان حرة العفل على ما في المنقول والعدم المعبر عن صمان احد ما ان يكون
 فعل العفل سببا في مرجع ما يكون حرة لول اللفظ كونه في صورة القصور
 للقول لان فعل سبب في العدم وهو قوله والى ان يكون المرجح فهو ما الى ما
 من سبب في الكلام فعل العفل كونه في صورة القصور والى ان يكون المرجح فهو ما الى ما
 لسان الملة في كلامه ان يكون سببا في العدم فنته حجة الله وسواء في اياه
 بغيره بغيره في حال العدم محتمل ان يكون المرجح فهو ما الى ما
 بعضي اعتبارا بعد ذلك في العدم على ان يكون المرجح فهو ما الى ما
 المرجح من عدمه كذا الوضع في ذلك كذا الوضع في ذلك كذا الوضع في ذلك
 فنته في العدم واما ان يكون العدم الوصف في هذا العدم فنته في العدم

في النفس ذكر شيء مهم اوله شي شوق نفس السامع الى الغيور عليه ثم ذكر المبرج
 قال ابن الحاجب ومعنى العدم كما انك اذا قصدت اليها لم تقم ففعل الموضع
 في ذنوبك ولم تخرج به لتحصل المعنى بعد المبرج ثم ذكر الموضع في المفضل في حكم
 المعدم والاولى ان يجعل المعدم الحكمي اعم من ذلك حتى يساوي ما في كونه
 وضرب زنه اعلى بسبب البصر من ما في حال المعدم الحكمي ان يكون سناك
 في بعضي لعدم المبرج فعلا ففعل في حكم المعدم وفي صورته السارح في بعض
 العاقل في الاول بعد ملاحظه يحصل لها بالاعمال في المنقول المدكور فانضوي
 بفعل المدكور سا على الاخبار لان وضع المعارف على ان يستعمل في
 قال الرضي لم يردوا القول في المبرج ما وضع لشي بعده ان الواضع قصد في
 وضع واحد معناه واللام في فعل في حد المعرفة عن الاعلام والضمير واسم الاس
 والموصول والمعرف باللام والمضاف اليها واحد ما يصل لكل معنى قصد المستعمل
 بل زادوا ما وضع لفعل في واحد معناه سوا كان ذلك الواضع مقصودا للواضع كما
 في الاعلام او لا كما في نظرها فالواضع لا يستعمل في شي بعد لكان
 والمحققون على ان خفاء ما هو المقوم الظاهر منه والمضمرة واخواته وضعت لكل
 معنى وضعا ما باعتبار ان المخطط الواضع في وضعا باعتبار امر عام ككونه
 مسكنا او محاطا او عامسا او ثرا والزملا وقد ضمن لك في موضعه
 وفي ترك الخطاب مع معنى قال رحمه الله في قول السكاكي في الخطاب ان
 يكون مع مخاطب معنى في العباد ان يكون في المعنى حال خاطبه وفي الخطاب
 لا خاطب مع في العباد هما على توكلانه ترك الخطاب لمعنى مع ان المذكور
 هما في كلام المتن ان يكون لمعنى فالمسبب ان وضع الضمير في كلام السكاكي
 محمول على ان لا يوجه عليه ما ذكره رحمه الله وسواء حال قوله مع معنى
 بكونه له الخطاب وكلامه به لا يحمل ذلك به او الاولى ان يقال المبرج

بالمبرج

بالمبرج والى الله فقال ترك المعنى الى غير المعنى والخطاب
 تمت كما سمع بعون الله وحسن
 بوضعه في يوم الثلاثاء و
 شهر جمادى الاول في تاريخ
 سنة سبع وسبعين و
 على يد العبد المذنب
 اسمعيل بن محمد الدمشقي
 الاسدي
 على غفرته
 مع

لواحد من شعرا
يا طيبة الوادي جعلت ذاك بل الموت لا في ذرا نواك
مهلك قلبى ودارك بالوى سقى الله قلبى اللوى
اشر على وادى الاراك معلك
اكثر من وادى الاراك راب

١٢٤٢

لواحد من شعرا
يا طيبة الوادي جعلت ذاك بل الموت لا في ذرا نواك
مهلك قلبى ودارك بالوى سقى الله قلبى اللوى
اشر على وادى الاراك معلك
اكثر من وادى الاراك راب

بسم الله حمد لا اله الا هو
علم الى يومنا هذا ما وجدناه في كتاب الاخبار وسماع وسماع من منبه
انه قال ان الله خلق السموات والارض في سبعة ايام فجعل مكان كل يوم منها الف
سنة وقد خلقت منها سبعة الاف وثمان مائة سنة واما كل زمان وما كان
فيه من الملوك والامم وروى عن الله في العلم القيسى في كتاب المعارف ان ادم
عاش الف سنة وكان من مائة وثمان الطوفان الف سنة وما كان منه واسان
واربعون سنة وثمان الطوفان وثمان مائة وثمان مائة سنة وثمان مائة
واربعون سنة وثمان مائة وثمان مائة وثمان مائة وثمان مائة وثمان مائة
عليه تسعة مائة وثمان مائة وثمان مائة وثمان مائة وثمان مائة وثمان مائة
ست مائة وثمان مائة وثمان مائة وثمان مائة وثمان مائة وثمان مائة
نارخ ابن خرداد قال كان من مائة وثمان مائة وثمان مائة وثمان مائة وثمان مائة
منه وثمان مائة وثمان مائة وثمان مائة وثمان مائة وثمان مائة وثمان مائة
الى مائة وثمان مائة وثمان مائة وثمان مائة وثمان مائة وثمان مائة وثمان مائة
ومن خروجهم الى مائة وثمان مائة وثمان مائة وثمان مائة وثمان مائة وثمان مائة
ست مائة وثمان مائة وثمان مائة وثمان مائة وثمان مائة وثمان مائة وثمان مائة
المسح الى مائة وثمان مائة وثمان مائة وثمان مائة وثمان مائة وثمان مائة وثمان مائة
زوج قال كان من ادم وثمان الطوفان الف سنة وثمان مائة وثمان مائة وثمان مائة
واربعون سنة وثمان مائة وثمان مائة وثمان مائة وثمان مائة وثمان مائة وثمان مائة
سنة وثمان مائة وثمان مائة وثمان مائة وثمان مائة وثمان مائة وثمان مائة وثمان مائة
ومن مائة وثمان مائة وثمان مائة وثمان مائة وثمان مائة وثمان مائة وثمان مائة وثمان مائة
ومحمد صلوات الله عليه وثمان مائة وثمان مائة وثمان مائة وثمان مائة وثمان مائة وثمان مائة
اربع مائة وثمان مائة وثمان مائة وثمان مائة وثمان مائة وثمان مائة وثمان مائة وثمان مائة
وفي رواية محمد بن اسحاق مما روى عن يوسف بن كثير قال كان من ادم وثمان مائة وثمان مائة وثمان مائة

١٢٤١

١٢٤٢

ف
ما در نسب نامه حضرت رسالت
صلی الله علیه وآله وسلم بر و این
محمد بن اسحق رحمه الله علیه

محمد بن عبدالله بن عبدالمطلب بن هاشم
بن عبدمناف بن قصي بن كلاب بن مرة
بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر
بن مالك بن نضر بن کنانة بن خزيمة
بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار
بن معد بن عدیان بن آد بن باقر
بن شهب بن نجدة بن ضانوح
بن المصع بن سلمان بن قیدار
بن اسمعيل بن ابراهيم بن تارخ بن خعد
بن اسروع بن دراعور بن فالخ
بن شالخ بن عار بن ارخشش
بن سام بن نوح بن ملک
بن متوشلخ بن اختوخ بن مهلائيل
بن قنابان بن انوش بن شيث
بن آدم عليه السلام

والمواد بالنظر توجه النفس نحو المعقولات والبصيرة للقلب
 بمنزلة البصر للعين وانما قيد النظر بها الاخراج النظر قليل تجري
 البحث لانه النظر ضالك لا يكون بالبصيرة والمواد من الجانبين
 العلل والسائل لا يختصا صها بها في عرف هذه فلا يكون مخالفة
 المتفكرين في النسبة من غير تكلم ونظر للعلم والمتعلم من حد ظهر
 في الحكم مناظرة اذ لا يطلق عليها العلل والسائل والمواد بالنسبة
 النسبة الحكيم المتناولة للحكمة والاتصالية والافصالية
 والمواد بالثبوت الموضوع والمجرد والمقدم والتالي ويبرز ذلك
 عن النظر في النفس النسبة من حيث انها اعتبارية او ثابتة في نفس
 الامور والاما اختص النظر بهذه الصورة وادان باظهار الصواب
 الانسان الا فرض المناظرة ويحذر عن الجدل لانه الغرض منه حفظ افة
 وضع كان وهدم اى وضع كان ثم ان قصد اظهار الصواب اعم من قصد
 اظهاره في يد مع ارادة غلط الخصم وقصد اظهاره في يد الخصم ولا يخرج
 شي من القصد من كون غرض المناظر الا ان السلك كانوا يقصدون
 ظهور الصواب في يد الخصم دفعا لخطا النفس ونقص هذا التعريف بعدم
 صدقه على الالغ من غير ان يفسر في نظر النسبة ويجاء عنه بان الالغ
 مفوت لاثبات النسبة فيكون من قبيل النظر فيها ولكل من الجانبين
 وطابق اعتبارها العلماء والمناظرة اذ اب استحسنها بعض السالكين
 وهو الامام الرازي اما وظيفة السائل فتلته وانما قد علم وان
 كانت في وظيفة العلل اقدم في الوجود لانه المناظرة لا تحقق الا
 بانظام وظيفه السائل اليها احد المناظرة وتسمى بالنقض
 المناظرة في اللغة فطية الشؤير

التفصيل

التفصيل وقاسمها النقض وقد يقيد بالاجمال وتالشها المعاد
 رضة وتنقسم الى المعارضة بالقلب والمعارضة بالثبات
 كل والمعارضة بالغير وسيجي تفصيلها في الاشارة الى السائل اما ان
 يمنع مقدمة الدليل وانما قدم الالغ في الذكر لتعلقه على جزء الد
 الدليل والمقدمة على الكل طبعا او يمنع الدليل نفسه ويمنع
 المدلول وانما قدم منع الدليل لانه اصل بالنسبة الى المدلول
 والاصل مقدم على الفرع طبعا فان كان الاول وهو منع مقدمة الدليل
 فان منع مقدمة الدليل مجردا عن التاخذ او منع مقدمة الدليل
 مقررنا بالثبات الذي هو شاهد بالمنع بان يقول لانه هذا لم
 لا يجوز ان يكون كذا او يقول لانه كذا الله وانما يلزم هذا ان لو كان
 كذا او يقول لانه كيف والحال كذا فهو المناقضة ومنها اى من المنا
 قضة نوع مندرج تحتها يسمى في قانون التوجيه بالحل وهو
 اى الحل عند المناظرين تعيين موضع الغلط وهو كما شاع في
 المناقضة وادعى مقدمة من مقدمة الدليل وانما الفرق بينهما
 هو ان الحل انما يورد على مقدمة مثبتة على الغلط بسبب اشتباه
 شيء باخر ولا يشترط ذلك في سائر الالغ انما يكتفي فيها بالمنع
 لطلب الدليل واما منع الالغ من السائل مقدمة الدليل بالالدليل
 اى باقامة الدليل على خلوها وهو عصب من مجموع عند المحققين
 من اهل النظر خلون لبعض منهم وهو ولد زاركن الذين العبدى
 وانما يسمى بسمعه الاستلزام الحسب في البحث لانقلوا وظيفت

وظيفت المتخصصين نعم قد يتوجه ذلك الى منع السائل القد
 مة بالدليل بعد اقامة الدليل اي بعد اقامة المعلن الدليل على
 تلك المقدمة التي منعها السائل بالدليل لان دليل السائل يكون
 معارضة لدليل المقدمة وهذا وارد على قانون التوجيه وهذا
 هو الذي بعث التجوزين للغصب على تجوزهم الا انه غير صحيح
 لان اصلاحه اوله وان كان الثاني وهو منع نفس الدليل فان منع
 بالشاهد فهو النقض ويسمى اجماليا لانه راجع الى منع بشئ من
 مقدمات الدليل على الاجمال وذلك الشاهد على نوعين احدهما خلاف
 الحكم عنه لان المدلول لازم الدليل وتخلق اللازم عن اللزوم لا يمكن
 فلا يكون تخلق المدلول عن الدليل الا الفساد فيه وثانيهما استلزام
 الدليل المحال وذلك لان المورد للتحقق في الواقع لا يستلزم للمحال
 فاستلزام الدليل لا يكون الا لعدم صحته في الواقع واعلم ان النقض
 قد يكون باجزاء الدليل في صورة التخلق بعينه بل لا يغير وقد يكون
 باجزاء الدليل في صورة زبدته في صورة المذكور ولا يغيره
 التغير المذكور فقط وقد ينعقد الدليل بترك بعض الصفات ويسمى
 نقضا مكسورا واما منعه اي السائل نفس الدليل بل لا شاهد
 من الشاهدين المذكورين فهو مكابرة غير مسموعة اتفاقا من
 ادباب النظر وذلك لان المنع على شئ غير مدلل يكون لطلب
 الدليل فيسمع لان استلزام غير المعلوم جائز عرفا واما منع
 نفس الدليل فهو استلزام الثابت في نفس الامر فيكون راجعا

راجعا

راجعا الى جهل السائل ولا يلزم من عدم علمه بالشيء عدمه
 في الواقع وان كان الثالث وهو منع المدلول فان منع السائل
 المدلول بالدليل فهو المعارضة واما منعه بل لا دليل مكابرة غير
 مسموعة ايضا اي كنع نفس الدليل بل لا شاهد اتفاقا من
 ادباب النظر لما قرناه انفا واعلم ان المعارضة مقابللة الد
 ليل بدليل آخر فان الاول في ثبوت مقنن وهي تجري في الحكم
 بان يقيم دليلا على نفي الحكم المطاوع وفي علمته بان يقيم
 دليلا على نفي شئ من مقدمات دليله بعد اثبات المعلن تلك
 المقدمات بالدليل والاول يسمى معارضة في الحكم والثاني معا
 رضة في المقدمة وتكون بالنسبة الى تمام الدليل مناقضة في
 والمعارضة في الحكم اما ان يكون بدليل المعلل بعينه وهو معا
 رضة بالقلب ومعارضة فيها معنى النقض اما المعارضة
 في حيث ثبات نفي الحكم واما المناقضة في حيث ابطال
 دليل المعلل اذ الدليل الصحيح يقوم على النقضين واما ان يكون
 بدليل آخر هي المعارضة الخاصة فان كان صورته كصورته
 تسمى معارضة بالمثل والاتفاضة بالغير اما وظيفة
 المعلل في كل من الامور الثلاثة المذكورة اعني المناقضة والنقض
 الاجمالي والمعارضة اما عند المناقضة واثبات المقدمة للحمو
 عنه بالدليل ان كانت كسبية وبالنسبة عليها ان كانت ضرورية

على الاثر اما ان يسلم السائل فيقطع البحث او يمنع في باقي
 في اقسام الثلاثة المذكورة في وظيفة السائل هكذا ينبغي
 الى مجرد المعلل او قبول السائل او بطلان المعلل سند اي سند المنع
 ان كانت السند مساويا او لازما للمنع بان يلزم ثبوته
 وانتفاءه بثبوت المنع وانتفاءه اذ منعه اي منع السند
 المساوي مجرد عن الدليل المبطل غير مفيد وذلك لان السند
 يلزم من جواز رد المنع فلا يجوز ان يكون عمدا او يلزم
 من ثبوت الامم ثبوت الاخص يد السند اما اخص ومساوي
 ولا يفيد مفعلا اطلاقا لان عرض المنع طلب الدليل على المقدمة الممنوعة
 ولا تندفع تلك المطالبة بمنع السند الذي هو الشاهد وكذا
 لا تندفع المنع بابطال السند الاخصا ولا يلزم من انتفاء
 ملزوم الاخص انتفاء اللازم الاخصي فلا تسير الكلام
 في السند الا بابطال السند المساوي واذ يلزم من انتفاء اللا
 زم المساوي وانتفاء الملزوم وبالعكس او اشبا المعلل اما
 بدليل اخر ان قدر عليه ولا يلزم الاضام واما وظيفة المعلل عند
 النقض الاجمالي فنفي شيا هو قد عرفت انه اما تخلق الحكم عن
 دليل او استلزامه المحال فيندفع بالمنع لان الناقض لما كان مستلزا
 على بطلان الدليل توجه عليه المنع اما يمنع جريان الدليل في صو
 رة التخلو او يمنع المقابلة التي استدل بها في صور استلزام

استلزام

استلزام المحال ورجعه الى منع لزومها ومنع استحالتها او
 اسباب المعلل مدعا بدليل اخر ان لم يكن ما ذكرناه من المنع
 واما وظيفة المعلل عند المعارضة فالفرض لدليل المفروض
 بحامه من وظائف السائل اذ بصير المعلل ح اي عند المعارضة
 كالسائل في صحة اجراء وظائفه وبالعكس اي بصير السائل
 كاللعل في التوام وظائفه ثم ان لم يكن بعد رد التعليل قد
 لا يكون مدعا بل يكون ناقضا من الغير فلا يتوجه عليه اي الناقض
 المنع اي منع المنقول بل يطلب منه اقامه الناقض تبطل النقل فقط
 فيحصر الناقض الكتاب المنقول عنه لا بد ان يدعى الا صدور هذا
 المنقول عن قائله لاصحة المنقول عنه وذلك لان مدار المنع
 هو ثبوت الحكم فينفي بانتفاء البراء ان المنع لا توجه على
 الحدود لعدم الحكم فيه اما اذا حكم بالحد على الحدود فممكن
 توجه المنع عليه مثلا لا يصح ان يقال لا نسلم ان الانسان
 حيوان ناطق فان ذلك يجري مجرى ان يقال للكاتب لا نسلم
 كما يتك نطقه ان يقال لا نسلم ان هذه حد الانسان والحيوان جنس
 له او ناطق فصل له او غير ذلك فان هذه الدعوى صادرة
 عن ظننا وقابلة للمنع وهذا الذي ذكرنا من معاني وظائف السائل
 والمعلل طريق المناظرة الجارية بينهما واما ما لم يهاى ما يتولد
 اليه المناظرة فهو انه الظاهر للشأن لا يخلو البحث عن امرين

اما ان يعجز المعلق عن اقامة الدليل على المدعى ويستكت عن المناظرة
فذلك التكتوت هو الاتهام في اصطلاحهم ويعجز السائل عن التوضيح
لما للمعلق بشئ مما ذكرناه في وظائفه بان ينسب دليل المعلق
الى مقدمة ضرورية القبول بان يكون انكارها خروجا عن طور
العقل وينتهي دليله الى مقدمة مسلمة عند السائل فيظفر
الى القبول وذلك العجز هو الاتهام على اصطلاحهم فيجى على تقدير
عدم خلق هذا البحث عن الامور المذكورة ينسب المناظرة اذا لا
حقا لا الثلاثة مره واد لا قدرته لهما اي للمعلق والسائل على
اقامة وظيفتها الى النهاية لعدم وفاء الطاقة البشرية على ذلك
واما آداب المناظرة فهي تسعة اداب احدها ان ينسب للمناظرة
ان يحتج عن الايمان والاختصاص في الكلام لئلا يكون مخدوعا بالفهم
وثانيها ان ينسب ان يحتج عن الاطمان لئلا يؤدى الى اللول
وثالثها ان ينسب ان يحتج عن استعمال الالفاظ القريبة في البحث
لئلا يؤدى الى عسر الفهم ورابعها ان ينسب ان يحتج عن استعمال
اللفظ المجمل في البحث بلا تفصيل يدل على المعنى المقصود والابتنز
التودد في فهم معنى المراد ولا بأس بالاستفسار اي استفسار
الخصم معنى اللفظ المجمل وبعض من المناظرين عدوا ذلك الاستفسار
سؤالا لكنه يكون سؤالا بمعنى اللغو لا بالمعنى الاصطلاحي
وهذا انما يجوز اذا كان في اللفظ غرابية والجمال لتبين معنا

بالنقل عن اهل اللغة او بالنقل عن اهل العرف العام والخاص
ولا يجوز فيما عدا ذلك ^{او عار} ثانيا وفوق العرض المناظرين هو اظهرها
الصواب ولذلك قيل ما يوجد فيه الاستفهام وتاسعها ان ينسب
يتحيز عن الدخول في كلام الخصم قبل الفهم اي قبل فهم مراده لئلا
يلزم الضلوع في البحث ولا بأس بالاعادة وان افتقر الفهم
الى اعادة مرتين اذ الكلام قبل الفهم افتح من الاعادة ورابعها
ان يحتج عن التوضيح اي تعرض المناظرين لما لا دخل في الفهم
لئلا ينسب الكلام ويحصل البعد عن المراد وهو اظهرها الصواب
في مجلس واحد وسابعها ان ينسب ان يحتج عن الضحك
ورفع الصوت في اثناء المناظر واما لهما من اظهرها البطش
وتحريك اليد وما يدل على السفاهة لان هؤلاء من اوصاف
الجهال يسترون بذلك جهلهم قال بعض الفقهاء ما كان اذا
الزمت حجة قابلي بالضحك والقهقهة ما فهم بدرا ما افقه
وثامنها ان ينسب ان يحتج المناظر عن المناظرة مع اهل المراءاة
والاحترام لئلا يكسر ذهنه بجلا ل قدر الخصم فيسقط حدة
ذهنه ودقته ويفوت غرض المناظر وتاسعها ان ينسب
ان لا يحب المناظر الخصم حقيرا لان استحقاق الخصم ربحا
يؤدى الى صدور الكلام الضيق عن المناظر فيكون سببا لغلبة
الخصم الضيق عليه وهذا السنع وجوه اللازم هذا الذي

ذكرناه من وظائف المتخاصمين وآداب المناظرة قارية ما يروى

في هذا الباب أي باب آداب البحث أو لا مزيد

عليها في تقرير القواعد والاصول ومن التوفيق

لاظهار الحق والسهام الصواب

في كل باب والحمد لله على

التمام وعلى رسول

قوله وآله افضل

الكلية بعون الله الملك

الوهاب من يد الضعيف

المحتاج الى رحمة ربه

محمد بن سليمان قندي

في قرية جرقلاوة

وفي مدرسته

الطبيخ حولي

زاده الحمد افندي

في يوم الثالث

في وقت الضحى

غرة ١٢٥١
ح

صاحب
البحث